التخطيط المكانـي
لتوطين التنمية الاقتصادية

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي..... ٤

المقدمة..... ٨

١. الإطار التشريعي لدفع التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي - قانون التخطيط العام للدولة..... ١٠

التكامل بين قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ والقوانين ذات الصلة..... ١١

٢. تطوير منظومة التخطيط القومي والمحلي لتوطين التنمية الاقتصادية..... ١٢

أولًا: تحديث معايير تقييم المشروعات الاستثمارية..... ١٥

ثانيًا: اعتماد معادلة تمويلية جديدة لتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات..... ١٦

ثالثًا: تكامل الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي..... ١٧

رابعًا: تكامل البنية المعلوماتية المكانية لمنظومة التخطيط..... ١٧

٣. البرامج المحلية وخطط المواطن والمشاركة المجتمعية: ثلاثية التوطين الفعّال..... ٢١

تفعيل برامج التنمية المحلية المطورة..... ١٢

دليل المواطن لقراءة الخطة الاستثمارية..... ٢٣

تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية من خلال تطبيق «شارك ٢٠٣٠»..... ٤٢

٤. حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص على المستوى المحلي..... ٢٥

أولًا: حوكمة الاستثمار العام على مستوى المحافظات..... ٢٥

ثانيًا: تطوير منهجية احتساب الاستثمارات الخاصة..... ٧٢

٥. توطين أهداف التنمية المستدامة..... ٢٩

التقارير الطوعية المحلية (Voluntary Local Reviews - VLRs)..... ٣٠

تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات..... ٣٠

٦. توطين العمل المناخي..... ٣٣

٧. سياسات التنمية الاقتصادية القائمة على البيانات والأدلة..... ٣٥

التنمية المكانية: رصد الفجوات التنموية والتفاوتات الإقليمية..... ٣٥

استهداف السياسات من خلال تعبئة وتحليل بيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك..... ٤٠

التخطيط ومنهجية التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٢٧..... ٤١

التعداد الاقتصادي..... ٢٤

مؤشرات كمية متكاملة لتقييم الأداء التنموي..... ٤٦

٨. أمثلة علي المبادرات والمشروعات الجارية في شأن دفع التنمية الاقتصادية..... ٤٩
المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة» ٤٩
برنامج سكن كل المصريين..... ٥٠
المشروعات الجاري تنفيذها بالتعاون مع شركاء التنمية لدفع التنمية الاقتصادية..... ٥٦
أبرز جهود الدولة في دعم ريادة الأعمال على مستوى المحافظات..... ٦٧
٩. السياسات الداعمة للنمو والتشغيل: رؤية مستقبلية للتخطيط المكاني..... ٧٢
١٠. الملحق ٧٤
١١. قائمة المراجع ٧٧

قائمة الأشكال

شكل ١ معدل البطالة (١٥-٦٥) طبقاً للمُحافظة، ٢٠٢٤..... ٣٧
شكل ٢ التوزيع النسبي للعمالة غير الرسمية بأجر طبقاً للمُحافظة، ٢٠٢٤..... ٣٨
شكل ٣ التوزيع النسبي لمدارس التكنولوجيا التطبيقية على مستوى المحافظات في ٢٠٢٥..... ٤٠
شكل ٤ أهم المؤشرات الرئيسية للتعداد الاقتصادي المصري السادس ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ..... ٤٢
شكل ٥ إجمالي القيمة المضافة - التعداد الاقتصادي المصري (تريليون جنيه) ٤٣
شكل ٦ التوزيع الجغرافي للمنشآت الاقتصادية وفقاً للتعداد الاقتصادي السادس - (ألف منشأة)..... ٤٤
شكل ٧ إجمالي الوحدات بالمدن الجديدة المنفذ والجاري تنفيذه ٥٢
شكل ٨ إجمالي المستفيدين بالمدن والمحافظات ٥٤

قائمة الجداول

جدول ١ مُؤشّرات التنمية الرئيسة في الأقاليم الاقتصاديّة..... ٣٦
جدول ٢ مستوى التحصيل الدراسي للذكور والإناث..... ٣٧

الملخـص التنفيـذي

لتُولي الدولة المصرية أهمية كبيرة لتحقيق تنمية إقليمية ومحلية متوازنة، انطلاقًا من قناعة بأن العدالة المكانية والاجتماعية تشكل ركائز أساسية للتنمية الشاملة وتحسين جودة حياة المواطنين في مختلف المحافظات، من خلال توجيه الاستثمارات العامة والخاصة وفق الخصائص التنافسية لكل إقليم. ويهدف هذا التوجه إلى تمكين الأقاليم من لعب دور فاعل في قيادة النمو وخلق فرص العمل. ويأتي قانون التخطيط العام للدولة رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ ليؤكد على ضرورة صياغة سياسات تنموية تراعي الفوارق بين الأقاليم والوحدات المحلية وتسعى إلى سد الفجوات على المستويين القطاعي والجغرافي، مع اعتماد التنمية المكانية كمنظّم رئيسي للنمو المستقبلي.

علاوة على ذلك، يعد نهج «أقطاب النمو» أحد الخيارات التنموية الواعدة التي يمكن البناء عليها لتعزيز التخطيط التنموي، من خلال تطوير مراكز اقتصادية متخصصة تتمتع بمزايا تنافسية واضحة، وتوجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو مناطق تمتلك مقومات طبيعية وبشرية وبنية تحتية مؤهلة لاستضافة أنشطة إنتاجية قابلة التصدير. ويسهم هذا النهج في تكوين تجمعات صناعية ولوجستية وخدمية مترابطة، وزيادة القيمة المضافة المحلية، وتعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي المحلي، بما يدعم توزيعًا أكثر توازنًا لفرص التنمية بين المناطق.

الإطار التشريعي والمؤسسي

لترسيخ هذا التوجه، أصدرت الدولة قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، الذي يمثل الإطار التشريعي المنظم لعملية التنمية المتوازنة. يهدف القانون إلى توفير منظومة متكاملة للتخطيط التنموي على المستويات القومية والقطاعية والإقليمية والمحلية، مع ضمان الترابط والتكامل بين هذه المستويات. ويؤكد القانون على مبدأ «التنمية المتوازنة العادلة»، ويلزم بتوزيع الاستثمارات العامة بناءً على معايير علمية وموضوعية، أبرزها تطبيق «المعادلة التمويلية» لمعالجة الفجوات التنموية المكانية، كما يعزز مبدأ «اللامركزية» لتمكين الوحدات المحلية. كما يتكامل هذا القانون مع قانون البناء الموحد رقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٨، لضمان ترجمة الرؤية التنموية إلى واقع عمراني ملموس، حيث أصبح المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية ركيزة أساسية في منظومة التخطيط القومي، حيث يوجّه التوزيع المكاني للاستثمارات، ويشكّل المرجعية المكانية لموازنات البرامج والأداء على مستوى المحافظات، ويربط بين الاحتياجات العمرانية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المتوازنة.

ويستكمل قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ الإطار التشريعي من خلال ضمان ربط الموارد بالبرامج التنموية وأولويات الدولة وفق منهجية البرامج والأداء، بينما يوفر قانون الإدارة المحلية الجديد الإطار التنفيذي واللامركزي الذي يمكّن الوحدات المحلية من التخطيط، وإدارة الموارد، ومحاسبة النتائج.

تطوير منظومة التخطيط القومي والمحلي

تتبنى الدولة نهجًا مؤسسيًا متكاملاً لتطوير منظومة تخطيط قومي ومحلي أكثر مرونة وفاعلية، يقوم على ربط الاستثمارات العامة باحتياجات المحافظات الفعلية وفق مؤشرات قياس للفجوات

التنموية، وتعزيز التوزيع العادل للموارد من خلال اعتماد معادلة تمويلية مطورة وكفاءة الإنفاق، من خلال تحديث معايير تقييم المشروعات تجعل اختيارها قائمًا على العائد التنموي والتكلفة والجدوى. وتمتد الإصلاحات إلى تطوير البنية المعلوماتية المكانية NSDI، وتقدير الاستثمارات الخاصة لزيادة واقعية الخطط، وتمكين المحافظات من صياغة أولوياتها داخل برامج تنمية محلية مطوّرة. ويعزز هذا النهج اعتماد السياسة الحضرية الوطنية (سبتمبر ٢٠٢٣) التي تربط أدوار المدن بالموازنة الاستثمارية وتستهدف توجيه النمو الحضري، وتدعيم التنمية الاقتصادية المحلية، وتفعيل حوكمة حضرية متكاملة. ويتكامل ذلك مع منظور «أقطاب النمو» لتوجيه الاستثمار العام والخاص نحو مراكز اقتصادية ذات ميزات تنافسية قادرة على رفع الإنتاجية وجذب الاستثمار وتوليد فرص العمل بما يحقق توزيعًا أكثر اتساقًا لفرص التنمية.

ويرتكز النموذج المؤسسي على الربط بين التمويل والأداء في إطار موازنة البرامج والأداء، مدعومًا بحوافز محلية، ودمج الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي لضمان استدامة الخدمات، وميكنة المتابعة والتقييم لتعظيم الأثر.

السياسات القائمة على البيانات والأدلة

تعتمد السياسات التنموية في مصر على منظومة بيانات دقيقة وتحليل شامل لتحديد الأولويات وتوجيه الموارد بكفاءة، عبر رصد التفاوتات الإقليمية ومؤشرات الفقر والبطالة والتعليم والعمالة غير الرسمية. وتمكّن هذه التحليلات من فهم الواقع التنموي على مستوى المحافظات وتحديد الفجوات، من خلال توظيف أدوات إحصائية ودراسات متخصصة، مثل بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، والتعداد الاقتصادي والسكاني، والمؤشرات التنموية المتنوعة مثل مؤشرات التنمية البشرية والفقر متعدد الأبعاد ومؤشر تنافسية المحافظات، كأدوات تحليلية هامة تسهم في توجيه الإنفاق الاستثماري نحو المناطق الأكثر احتياجًا، وتحقيق قدر أكبر من العدالة والكفاءة في تخصيص الموارد. كما يساهم تقرير التنمية البشرية في ربط البيانات بالسياسات العامة وتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يعزز من كفاءة التخطيط ويوجه الموارد نحو المناطق الأكثر احتياجًا.

حوكمة الاستثمار العام وتعزيز مشاركة القطاع الخاص

تركّز السياسات التنموية على تعزيز الحوكمة الفعّالة للاستثمار العام بالمحافظات لتعظيم مشاركة القطاع الخاص وتحفيز النمو المستدام. تشمل الاستراتيجية تحسين التخطيط والمتابعة وربط التمويل بالأداء لضمان استخدام الموارد بكفاءة، مع توجيه الاستثمارات لسد الفجوات التنموية في التعليم والصحة والبنية التحتية والنقل والخدمات العامة. كما تعمل وثيقة سياسة ملكية الدولة على إعادة هيكلة الدور الاقتصادي للدولة عبر تصنيف الأصول القابلة للتخارج أو الشراكة مع القطاع الخاص، واعتماد نماذج استثمارية مرنة تدعم التكامل بين القطاعين، مع التركيز على الزراعة والصناعات الحرفية والبنية التحتية والخدمات البيئية والنقل. إضافة إلى ذلك، طُوّرت منهجية شاملة لقياس استثمارات القطاع الخاص تشمل القطاع غير الرسمي والبحث والتطوير والبنية التحتية التكنولوجية والإسكان، ما يتيح فهم توزيع الاستثمارات بدقة، تحديد الفجوات، ودعم التخطيط اللامركزي لتعزيز العدالة المكانية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة لجميع المحافظات.

دعم ريادة الأعمال على مستوى المحافظات

تضع الحكومة المصرية ريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة في صدارة أولوياتها، إدراكًا لدورها المحوري

في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وتعزيز القدرة التنافسية، وزيادة مرونة الاقتصاد، فضلًا عن إسهامها المباشر في خلق فرص عمل للشباب في مجالات متعددة. وقد جاء هذا التوجه انطلاقًا من قناعة راسخة بأن تمكين الشباب من تأسيس مشروعاتهم الخاصة يسهم في خفض معدلات البطالة، وفتح آفاق جديدة للنمو، وترسيخ ثقافة الابتكار في المجتمع.

وقد سعت الدولة إلى بناء منظومة متكاملة لريادة الأعمال من خلال دعم مؤسسي، وبنية تحتية مبتكرة، وتمويل تنموي منخفض التكلفة (تمويل تنموي ميسر)، شملت جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الذي وفر نحو ٣٠ ألف فرصة عمل وأدار خمس حاضنات أعمال، وبرنامج Orange Corners Upper Egypt الذي دعم سنويًا أكثر من ١٣٠ رائدًا ورائدة أعمال في صعيد مصر والدلتا، ومراكز إبداع مصر الرقمية وبرنامج الحاضنات التكنولوجية «انطلاق» لتطوير الشركات الناشئة الرقمية. إلى جانب تنفيذ مشروعات لتمكين المرأة الريفية وتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة الزراعية والتصنيع المحلي.

خريطة التجمعات الصناعية والحرفية والموارد الزراعية والتعدينية

في إطار تعزيز التخطيط الإقليمي وجذب استثمارات القطاع الخاص، قامت وزارة الصناعة بإعداد خريطة شاملة للتجمعات الصناعية والحرفية على مستوى الجمهورية، مقسمة وفق المحافظات، مع إبراز أهم الحاصلات الزراعية والخامات التعدينية المتوفرة في كل منطقة. وقد أسهم هذا الجهد في إتاحة قاعدة بيانات دقيقة تعزز قدرة الدولة على توجيه الاستثمارات وفق المزايا النسبية لكل محافظة، ودعم التخطيط الصناعي على المستويين القومي والإقليمي، إلى جانب توفير خريطة استرشادية للمستثمرين المحليين والأجانب لاغتنام فرص النمو والتوسع في الصناعات الواعدة.

دفع التنمية الاقتصادية في المحافظات المصرية

تم ترجمة جهود الدولة في توطين التنمية المحلية والإقليمية إلى حزمة واسعة من المشروعات القومية والمبادرات النوعية العابرة للقطاعات، مع إيلاء أولوية قصوى للمناطق الأكثر احتياجًا. ويأتي في مقدمة هذه الجهود المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة»، الذي يُعد أضخم تدخل تنموي متكامل عالميًا لمعالجة الفقر متعدد الأبعاد وتقليص الفجوات التنموية، حيث تجاوزت نسبة الاستثمارات الموجهة لبناء الإنسان ٧٠٪ من إجمالي التدخلات، مع تركيز نوعي على محافظات الصعيد التي استحوذت على نحو ٦٨٪ من المخصصات. ويبرز إلى جانب ذلك برنامج دعم التنمية المحلية في صعيد مصر كنموذج رائد للتنمية المتكاملة، إذ أسهم في توفير ما يقرب من ٣٦٩ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة وخفض معدل البطالة بنحو ٦٪ عبر تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز كفاءة الإدارة المحلية، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل مستدامة.

كما يُعد برنامج «سكن لكل المصريين» من أبرز البرامج الوطنية التي تعكس تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره أحد أهم برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للمواطن المصري، وأداة رئيسية لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة ودعم الاستقرار المجتمعي. ويستهدف البرنامج تلبية الطلب على السكن اللائق لأكثر من ٤ ملايين مواطن، لا سيما من الفئات محدودة ومتوسطة الدخل، من خلال توفير نحو مليون وحدة سكنية تضمن للأسر المستحقة بيئة آمنة ومستقرة، بما يسهم في ترسيخ التماسك الاجتماعي ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة.

كما امتدت الإصلاحات الهيكلية إلى قطاعات حيوية؛ ففي قطاع الحماية الاجتماعية أسهم برنامج تكافل وكرامة في تحسين مستويات المعيشة أكثر من ٢٠ مليون مواطن مع تمكين اقتصادي عبر مبادرة «فرصة» في القرى والمناطق الريفية ومعالجة الفجوات التنموية عبر حزمة متكاملة تشمل البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وبناء القدرات البشرية. وفي قطاع الصحة تمثل منظومة التأمين الصحي الشامل إصلاحًا مؤسسيًا يستهدف رفع جودة خدمات الرعاية الصحية وضمان إتاحتها لجميع المواطنين، مع تركيز على الفئات الأكثر هشاشة، وذلك من خلال تطبيق تدريجي يبدأ بمحافظات نموذجية هي: بورسعيد، دمياط، الإسماعيلية، والأقصر، لاختبار الجاهزية التشريعية والتنظيمية والفنية قبل التوسع على مستوى الجمهورية. إلى جانب مشروعات استراتيجية في الإسكان والمرافق والمياه والزراعة مثل إدارة المخلفات الصلبة بمصرف كتشنر، وقناطر أسيوط الجديدة وبرامج الزراعة الذكية والمليون ونصف فدان. وتكتمل الجهود بخطة تنمية شبه جزيرة سيناء التي تجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والأمنية، لتعزيز الاستثمار وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة على مستوى جميع المحافظات.

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل: رؤية مستقبلية للتخطيط المكاني

يؤسس هذا الفصل لمرحلة جديدة يغدو فيها البعد المكاني محورًا للتنمية الاقتصادية في مصر عبر منظومة تخطيط أكثر تكاملًا وفعالية، وأدوار مؤسسية أكثر وضوحًا، وشراكة أوسع مع القطاع الخاص، بما يضع المحافظات في قلب عملية التنمية، ويرفع قدرتها على خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة وترسيخ العدالة المكانية كركيزة للتنمية الشاملة. ويقوم هذا التحول على تبنّي منظور «أقطاب النمو» وممرات التنمية، بما يسمح بتوجيه الاستثمارات العامة والخاصة إلى مراكز إنتاجية ولوجستية تمتلك ميزات تنافسية قادرة على رفع القيمة المضافة وتعزيز الإنتاجية وتعميق اندماج الاقتصاد في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية.

ويرتكز هذا النهج على توجهات استراتيجية رئيسية تبدأ بتحديث الخرائط الاستثمارية للمحافظات بما يعكس مزاياها التنافسية الفعلية، وتعزيز التكامل الرأسي بين التخطيط المركزي والإقليمي والمحلي، بما يشمل مراجعة التشريعات الحاكمة للامركزية وتوضيح الأدوار والصلاحيات لتفادي التعارض المؤسسي وضمان قدرة الإدارات المحلية على تقديم الخدمات وصيانة الأصول. كما يتطلّب ربط الخطط الاستثمارية والعمرانية والتمويلية ضمن إطار موحد يجمع خطط المحافظات متوسطة المدى والسنوية مع الرؤية العمرانية والاقتصادية الوطنية، وربط الاستثمار الرأسمالي بتكاليف التشغيل والصيانة، وتعزيز اتساق هذه العملية مع الخرائط الاستثمارية القطاعية، بما يمكّن القطاع الخاص من توظيف الاستثمارات العامة بصورة مثلى.

ويتطلب تنفيذ هذا النهج تطوير هياكل المحافظات وقدراتها المؤسسية في مجالات الترويج للاستثمار، والتحليل الاقتصادي، ودراسات الجدوى، وتفعيل التكتلات الإنتاجية، مع بناء قدرات بشرية قادرة على تطبيق موازنات مستقلة للوحدات المحلية، وتفعيل الحوكمة الاقتصادية متعددة المستويات من خلال «خريطة وظائف» تحدد دور كل جهة مركزية ومحلية في تنفيذ السياسات وتحفيز النمو. ويعدّ توافر بيانات مكانية دقيقة – يدعمها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – عنصرًا جوهريًا لرفع جودة التخطيط وتوجيه الموارد نحو المناطق الأكثر احتياجًا وسد الفجوات التنموية، وبذلك يهيئ هذا التحول قاعدة لاقتصاد أكثر توازنًا وقدرة على خلق فرص عمل وتنمية مكانية مستدامة.

المقـدمـة

تُولي الدولة المصرية أهمية بالغة لتحقيق تنمية إقليمية ومحلية متوازنة، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن العدالة المكانية والاجتماعية تُعدّ ركائز أساسية للتنمية الشاملة وتحسين جودة حياة المواطنين في مختلف المحافظات، وبما يدعم التوجه نحو تمكين الأقاليم من القيام بدور فاعل في قيادة النمو وخلق فرص العمل. وقد نصّ قانون التخطيط العام للدولة رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ بوضوح على ضرورة تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة بين الأقاليم والوحدات المحلية، من خلال صياغة سياسات تُراعي الفوارق التنموية وتعمل على سد الفجوات على المستويين القطاعي والجغرافي، وذلك في إطار اعتماد التنمية المكانية كمنظّم رئيسي للنمو المستقبلي، وهو ما يتسق مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تضع في صميم أهدافها تعزيز التنمية المحلية المتوازنة، وتكافؤ الفرص، وتحسين مستويات المعيشة في جميع أنحاء الجمهورية.

وفي هذا الإطار، تمثل التنمية المكانية المتوازنة مدخلًا رئيسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل على نحو أكثر شمولًا، باعتبارها الإطار الذي ينظم توجيه الاستثمارات العامة والخاصة وفق الخصائص التنافسية لكل إقليم، ويضمن تمتع المواطنين بثمار النمو الاقتصادي في صورة تحسن ملموس في حجم ونوعية الاستثمارات وفرص العمل والخدمات والمستوى المعيشي بشكل عام، ليس على المستوى القومي فحسب، بل وعلى المستويين الإقليمي والمحلي أيضًا، إدراكًا بأن التخطيط الإقليمي والمحلي الكفء والفعّال يُعد المدخل الرئيس لتحقيق هذه التنمية.

وتبرز في هذا السياق أهمية تبنّي منظور «أقطاب النمو» كأحد المسارات الواعدة لتعزيز جودة النمو والتشغيل، بوصفها مرتكزات إقليمية للنشاط الاقتصادي، من خلال تطوير مراكز اقتصادية متخصصة تمتلك ميزات تنافسية واضحة تُوجّه الاستثمارات العامة والخاصة، وتُحفّز مشاركة القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نحو مناطق تتمتع بمقومات طبيعية وبشرية وبنية تحتية قادرة على استضافة أنشطة إنتاجية قابلة للتجارة والتصدير. ويسهم هذا النهج في تكوين تجمعات صناعية ولوجستية وخدمية مترابطة، وزيادة القيمة المضافة المحلية، ورفع الإنتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي المحلي، وبما يفتح المجال أمام توزيع أكثر توازنًا لفرص التنمية بين المناطق.

وفي ضوء ذلك، يصبح التخطيط الإقليمي مرجعية أساسية لعمل هيئات التنمية الإقليمية، مثل هيئة تنمية الصعيد، وهيئة تنمية محور قناة السويس، وهيئة تنمية المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، وهيئة تنمية سيناء، وهيئة تنمية الساحل الشمالي الغربي، بما يضمن تكامل رؤيتها الاقتصادية الإقليمية مع الرؤية الوطنية الشاملة، خاصة في مجالات التنمية الاقتصادية المتجاوِزة لصلاحيات المحافظات، وبما يدعم الانتقال إلى تخطيط إقليمي متكامل قائم على التكامل المكاني للأنشطة الاقتصادية.

ثم يأتي دور التخطيط المحلي ليركّز على المجالات التي تقع في نطاق اختصاص المحافظات مثل الأسواق، والنقل الجماعي، والمناطق الحرفية، ومراكز تنمية الأعمال، ومكاتب خدمة المستثمرين، إلى جانب دور المحافظات في تنسيق وحوكمة المشروعات الاقتصادية القامة داخل الإقليم التي تُدار مركزياً مثل المناطق الصناعية ومشروعات استصلاح الأراضي وأنشطة التعدين، وبما يعزز إشراك القطاع الخاص على المستوى المحلي كشريك أساسي في التنمية الإقليمية، من خلال تفعيل المجالس الاقتصادية-الاجتماعية بالمحافظات.

وفي هذا السياق، تحرص السردية الوطنية للتنمية الشاملة على إبراز الأبعاد المكانية للبرامج التنموية باعتبارها الإطار المنظِّم لتكامل السياسات القطاعية، تأكيدًا لحق جميع المواطنين في التمتع بثمار التنمية على أسس عادلة ومستدامة، وبما يضمن تكافؤ الفرص والإتاحة في مختلف المناطق والأقاليم داخل الجمهورية، ويُسهم في بناء نموذج اقتصادي أكثر توازنًا، قادر على دعم التشغيل وتحقيق الازدهار الشامل.

١. الإطار التشريعي لدفع التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي - قانون التخطيط العام للدولة

لسد الفجوات التنموية على مستوى المحافظات، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بتوفير الإطار التشريعي الداعم لذلك، من خلال قانون **التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢**، الذي يتضمن توفير منظومة متكاملة للتخطيط التنموي المتوازن على مختلف المستويات القومية والقطاعية والإقليمية والمحلية، مع متابعة تنفيذها وتقييم نتائجها بشكل مستمر. وهو ما يستلزم تحديد الأولويات والسياسات التنموية للدولة بمختلف المستويات، على المدى القصير والمتوسط والطويل، مع ضمان الترابط والتكامل بين هذه السياسات لضمان تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

ويُعد تفعيل قانون التخطيط العام للدولة خطوة أساسية نحو تنفيذ أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال سياسات وبرامج ومشروعات قابلة للتنفيذ على مختلف المستويات، بما في ذلك المستويات الإقليمية والمحلية، مما يُسهم في تحسين مواءمة السياسات وتعزيز الاتساق والكفاءة عبر مراحل التخطيط المختلفة. وتحقيقًا لهذه الأهداف، يوفر القانون الإطار المنظم لعملية التخطيط على المستوى الوطني، بما يضمن تنفيذ الرؤية بشكل فعّال ومتكامل، وهو ما يعزز من قدرة الدولة على إدارة العملية التنموية بكفاءة واستدامة. كما تجدر الإشارة إلى أن اللائحة التنفيذية للقانون في مراحلها الأخيرة من الإصدار، بما يدعم استكمال البنية التشريعية لمنظومة التخطيط.

كما يستهدف القانون، أيضاً، توجيه المحافظات نحو إعداد «خطط الأقاليم الاقتصادية»، بهدف الاستفادة من المزايا التنافسية والنسبية المتوفرة بكل محافظة، وتنفيذ مشروعات مشتركة، في إطار من التكامل والتنسيق وبما ينتج عنه رفع كفاءة الإنفاق العام وتعزيز مساهمة الأقاليم في التنمية الاقتصادية.

كما يهدف القانون إلى تمكين الوحدات المحلية من إعداد الخطط التنموية الخاصة بها على المستويات المختلفة، كما يعطيها الحرية والمرونة اللازمتين لتنفيذ هذه الخطط، وتشجيعها كذلك على تعبئة المزيد من الموارد المالية وتوجيهها للبرامج والمبادرات والمشروعات التنموية، وفقًا للاحتياجات التنموية على المستوى المحلي، بما يُسهم في رفع كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الأهداف التنموية.

ويُولى القانون أهمية كبيرة لعمليات المتابعة والتقييم حيث يُعزز من قدرة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي- كونها الوزارة المعنية بشئون التخطيط- على القيام بوظيفة المتابعة والتقييم للخطط والبرامج والمبادرات والمشروعات على المستويين المركزي والمحلى، كما يُلزم الوزارات والجهات التخطيطية على المستويات المحلية بتقديم تقارير المتابعة للخطط والبرامج والمشروعات والمبادرات بشكل منتظم، بما يضمن تعزيز كفاءة وفاعلية تنفيذ الخطط التنموية المختلفة.

كما يؤكد القانون على أهمية توزيع الاستثمارات العامة بالاعتماد على معايير علمية وأدلة موضوعية، تضمن العدالة في توزيع الموارد المالية، وذلك من خلال تطبيق «المعادلة التمويلية»، بحيث يتم الاعتماد عليها في التوزيع الجغرافي للاعتمادات المالية في خطط التنمية المستدامة، بهدف معالجة الفجوات التنموية المكانية.

ويتبنى القانون مجموعة من المبادئ والقواعد الأساسية الداعمة لتطوير منظومة التخطيط على المستوى القومي والمحلي، ومن بينها مبدأ «اللامركزية»، والذي يُمكن وحدات الإدارة المحلية ويسمح لها بالتخطيط لتوفير المرافق والخدمات ذات الأولوية على المستوى المحلي، وكذا مبدأ «التنمية المتوازنة العادلة»، والذي يولي أهميةً واضحة لصياغة سياسات تضمن إحداث توازن بين مستويات التنمية ومعدلاتها بين الوحدات المحلية المختلفة، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة. حيث تعد التنمية المحلية المتوازنة إحدى الركائز الجوهرية التي تستند إليها رؤية مصر ٢٠٣٠، انطلاقًا من الالتزام بتقليص الفجوات التنموية بين المحافظات، وبما يضمن الاستغلال الرشيد والكامل للثروات والإمكانات المتاحة أو الكامنة في كلٍ

منها، بما يعزز العدالة الاجتماعية والمكانية والتنمية الشاملة والمستدامة.

وفي ذات السياق، يؤكد القانون على أهمية تطبيق منهجية «البرامج والأداء» لربط الإنفاق العام الموجه لبرامج خطط التنمية بالنتائج المستهدف تحقيقها، وبما يعمل على توجيه الاستثمارات العامة تجاه المحافظات ذات الأولوية بالنظر إلى الفجوات التنموية في كافة القطاعات.

التكامل بين قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ والقوانين ذات الصلة

يحدد قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ الرؤية التنموية الكلية للدولة ويضع الإطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمكانية، حيث يتضمن وضع «إطار عام للتنمية الشاملة» يرسم السياسة العامة للدولة ويحدد فلسفتها التنموية، ويُحدد الوثائق التخطيطيّة على المُستوى القومي والإقليمي والمحلي، ويُوضح العلاقة التكامُلية بين المُخطّطات العمرانيّة وخطط التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، و يُحكِم التناسُق بين التنمية القطاعيّة والتنمية المكانيّة المُتزنة والفجوات التنمويّة القائمة على مُستوى المُحافظات والمراكز والقُرى .

وفي إطار قانون التخطيط العام يتم إعداد وتنفيذ الخطط متوسطة الأجل وتطبيق موازنة البرامج والأداء، بحيث سيتضمن كل برنامج تنموي داخل الخطة مخصصات مالية من الموازنة العامة لتحقيقها، أهداف محددة قابلة للقياس، أنشطة ومشروعات مرتبطة بتلك الأهداف، مؤشرات أداء كمية ونوعية، أي أن الخطة متوسطة المدى تحدد ما الذي سنحققه خلال ٤ سنوات، وموازنة البرامج والأداء تحدد كيف سنمول ونقيس ذلك سنويًا.

ويتسق قانون التخطيط العام مع قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ من خلال ترجمة هذه الرؤية إلى واقع عمراني ملموس على الأرض، حيث يؤكد قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ على إعداد الخطط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية في إطار المخططات العمرانية التي تم إعدادها واعتمادها لوحدات الإدارة المحلية وفقًا لأحكام القوانين ذات الصلة، وتنص المادة (١٥) من قانون التخطيط العام على أن تُعدّ كل وحدة مقترحات الخطط القطاعية طويلة الأجل وفقاً للسياسات التي تضمنها الإطار العام للتنمية الشاملة، والخطة القومية للتنمية المستدامة والمخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية، ويُجوز أن تقوم الوحدات بإعداد أكثر من خطة تركز كل واحدة منها على برنامج محدد داخل اختصاصها، كما يُجوز أن تشترك وحدتان أو أكثر في إعداد وثيقة تخطيطية لبرنامج مشترك، على أن يشارك الخبراء والمتخصصون من الجامعات والمراكز البحثية في إعداد مقترحات الخطط القطاعية إذا ما استدعت الضرورة ذلك، ويتم إقرار الخطط القطاعية من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة».

ووفقاً لما تقدم، فعند إعداد خطة متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكن إدراج مشروع عمراني أو بنية أساسية إلا إذا كان يتسق مع المخطط الاستراتيجي العمراني المعتمد طبقًا لقانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، وفي إطار المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية كما جاء بقانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢.

حيث أصبح المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية ركيزة أساسية من ركائز إعداد خطط التنمية متوسطة الأجل وتطبيق موازنة البرامج والأداء، وجزء أساسي من منظومة التخطيط القومي كالتالي:

- يستخدم كأداة لتحديد التوزيع المكاني للاستثمارات في الخطط متوسطة المدى.
- يمثل المرجعية المكانية التي تُبنى عليها موازنات البرامج والأداء على مستوى المحافظات.
- يربط بين الاحتياجات العمرانية (الإسكان، الخدمات، البنية الأساسية) والأهداف الاقتصادية والاجتماعية الواردة في الخطة (تغطية الفجوات التنموية).

وبذلك تتكامل المنظومة التشريعية للتخطيط والتنمية في مصر بشكل واضح، حيث يضع قانون التخطيط العام للدولة الإطار الاستراتيجي والتنظيمي لعملية

التخطيط على مختلف المستويات، بينما يوفّر قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ الآليات المالية التي تضمن ربط الموارد بالبرامج والأولويات التنموية عبر موازنة البرامج والأداء، ويأتي قانون الإدارة المحلية الجديد (قيد الإصدار) ليُفعّل البعد المؤسسي والتنفيذي عبر تعزيز اللامركزية وتمكين الوحدات المحلية من التخطيط وإدارة الموارد والمساءلة. ويؤدي ترابط هذه التشريعات إلى بناء منظومة متناسقة ومتكاملة تضمن توجيه الموارد بكفاءة، وتحسين جودة التخطيط، وتعزيز العدالة المكانية، بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ بصورة أكثر فعالية واستدامة

٢. تطوير منظومة التخطيط القومي والمحلي لتوطين التنمية الاقتصادية

في إطار نهج مؤسسي متكامل يستهدف بناء منظومة تخطيط مرنة وفعالة، قادرة على الاستجابة للاحتياجات التنموية المتباينة، وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، وتسريع تنفيذ الأهداف الوطنية، وضعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على رأس أولوياتها تطوير منظومة التخطيط القومي والمحلي بما يعزز من كفاءة الإنفاق العام ويضمن التوزيع العادل للاستثمارات، استنادًا إلى مؤشرات موضوعية تقيس الفجوات التنموية بين المحافظات. وقد شملت هذه الجهود مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والفنية الرامية إلى ربط الاستثمارات العامة باحتياجات المحافظات الفعلية، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وضمان استدامة الأصول العامة.

وتأتي هذه الجهود في سياق أوسع يهدف إلى تعزيز البعد المكاني في التخطيط الاستثماري، من خلال تطوير أدوات موضوعية لتحديد الفجوات التنموية في مختلف القطاعات والمناطق، واعتماد معايير تقييم شفافة لضمان اختيار المشروعات ذات الأولوية من حيث التكلفة والعائد والأثر التنموي المباشر. كما تم تطوير منهجية احتساب الاستثمارات الخاصة، بما يعزز من واقعية الخطط وفاعليتها وتم أيضًا دمج البنية المعلوماتية للمنظومة التخطيطية مع نظم التوقيع المكاني ورصد التغيرات المكانية، بما يسمح برفع جودة البيانات وتحسين دقة تخصيص الموارد. وتم تمكين الوحدات المحلية من المشاركة الفاعلة في تحديد احتياجاتها، وتفعيل برامج التنمية المحلية المطورة، بما يعزز من قدرة المحافظات على رسم مسارها التنموي بما يتوافق مع خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سياق تعزيز التوازن الإقليمي والتنمية المستدامة، اعتمد المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية في سبتمبر ٢٠٢٣ السياسة الحضرية الوطنية، والتي تتضمن مجموعة من السياسات الأساسية: التوازن الإقليمي والتنمية المتكاملة، إدارة وتوجيه النمو الحضري، تعزيز الاتصالية داخل وبين المدن، تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، تطوير أطر الحوكمة الحضرية، والسياسات المتعلقة بالنسق العمراني الجديد. ويهدف هذا الإطار إلى ربط الموازنة الاستثمارية والإنفاق الاستثماري لكافة القطاعات - وليس فقط الإنفاق المخصص لبرامج التنمية المحلية المطورة - بالأدوار المحددة لكل مدينة وفق النسق الحضري الجديد، بما يدعم تحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة على المستوى الوطني.

وانطلاقًا من هذا التوجه نحو ترسيخ البعد المكاني في التخطيط، يبرز منظور «أقطاب النمو» كمسار داعم للتنمية المتوازنة، من خلال تركيز الاستثمارات العامة والخاصة في مراكز اقتصادية تمتلك ميزات تنافسية قادرة على جذب القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، ورفع الإنتاجية، وتوليد فرص العمل، وبما يعزز توزيعًا أكثر اتساقًا لفرص التنمية بين المناطق.

وترتكز هذه الإصلاحات على مبدأ الربط بين التمويل والأداء، وتحقيق التكامل بين الجهود المركزية والمحلية في إعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية في إطار منهجية البرامج والأداء ، بما يُمكّن الدولة من بناء نموذج أكثر فعالية لتوطين التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى جميع المحافظات. وفي هذا السياق، تم ربط تخصيص الاستثمارات بنتائج الأداء الفعلي من خلال حوافز أداء على المستوى المحلي لتحفيز الجهات على رفع كفاءة تنفيذ المشروعات، مع ضمان التكامل بين الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي (الصيانة والتشغيل) لاستدامة الخدمات والمرافق العامة.

كما شملت الإصلاحات ميكنة آليات المتابعة المكتبية والميدانية، وتكثيف الرقابة على التنفيذ، وحصر الأصول الاستثمارية وتفعيل المتابعة اللاحقة للمشروعات، بما يتيح تقييم الأثر التنموي الفعلي.

وفي ضوء ما تقدم، تلتزم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتعبئة الموارد، سواء من خلال آليات التمويل التنموي الميسر أو الاستثمارات العامة، بما يضمن التوزيع العادل للموارد بين المحافظات. ويُعد تحديد الفجوات التنموية على مستوى كل محافظة شرطاً أساسياً لهذا التوزيع، وهو ما يُبرز الدور المحوري للمعادلة التمويلية الجديدة التي اعتمدتها الوزارة، كأداة لتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات العامة وتوجيهها نحو المناطق الأكثر احتياجاً، بما يُسهم في سد الفجوات التنموية وتحقيق التنمية المتوازنة على المستوى المكاني.

وسوف نستعرض فيما يلي أبرز المحاور التي تم العمل عليها بالتفصيل، والتي تشمل تحسين العملية التخطيطية، وتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات، وتكامل البنية المعلوماتية، وتفعيل برامج التنمية المحلية، وربط الاستثمارات بالأداء، وحوكمة الإنفاق الاستثماري، والتكامل بين الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي.

أمثلة للتجارب الدولية التي تتبع نموذج أقطاب النمو في التنمية الإقليمية: التجربتين الماليزية والبرازيلية

تجربة ماليزيا: تطوير التجمع التكنولوجي وتحويل وادي كلانج عبر ممر الوسائط المتعددة

يمثل ممر الوسائط المتعددة في ماليزيا (Multimedia Super Corridor - MSC) أحد النماذج الناجحة بين الدول النامية للتنمية القائمة على نموذج أقطاب النمو الموجَّهة بالسياسات. أُنشئ عام ١٩٩٦ في إطار رؤية ٢٠٢٠ بهدف تحويل ماليزيا إلى اقتصاد قائم على المعرفة من خلال تطوير تجمع مركز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل وادي كلانج، وخلق بيئة جاذبة لشركات تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة وتشجيع تكوين تجمعات جديدة من الشركات عالية التقنية. وقد شكّلت سايبرجايا وبوتراجايا وكوالالمبور ركائز الممر، الذي أصبح تجسيدًا للنظام الوطني للابتكار ونهجًا مكانيًا يدمج بين البنية التحتية والتعليم والتمويل والحوكمة والبحث العلمي لتحفيز النمو الإقليمي القائم على الابتكار.

النهج القُطبي للنمو: السياسات والمؤسسات والترابط المكاني

أنشأت الحكومة الماليزية مؤسسة تطوير الوسائط المتعددة كجهة تنسيقية لقيادة تطوير الممر وربط الشركات الخاصة بالمؤسسات الأكاديمية وتنفيذ المشاريع الرائدة مثل المدارس الذكية والصحة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وتجمعات البحث والتطوير. وأدت الحوافز السخية مثل الإعفاءات الضريبية لمدة عشر سنوات وحرية حركة رؤوس الأموال إلى جذب أكثر من ٩٠٠ شركة بحلول عام ٢٠٠٣، من بينها مايكروسوفت وآي بي إم وموتورولا وسيمنز، مما حوّل وادي كلانج إلى مركز للابتكار الرقمي والاستثمار الإقليمي.

وتمت مواءمة منظومة التعليم والبحث العلمي مع أهداف الممر عبر إنشاء جامعات بالقرب منه، أبرزها جامعة الوسائط المتعددة (MMU) التي عقدت شراكات دولية وأسهمت في توفير الكوادر الماهرة. كما دعمت آليات التمويل الاستثماري مثل مؤسسة رأس المال المخاطر التابعة للممر (MSC Venture Corporation) وصناديق الاستثمار الدولية ريادة الأعمال. كذلك سمح التصميم المكاني للممر، الذي يجمع بين البنية التحتية الرقمية فائقة السرعة والمرافق الحضرية الحديثة، بتدفق المعرفة ورأس المال والأفراد بكفاءة بين بوتراجايا وسايبرجايا وكوالالمبور، مجسّدًا مبدأ أقطاب النمو من خلال إنشاء مركز ديناميكي يولد آثارًا مضاعِفة تمتد إلى وادي كلانج.

النتائج والأثر الإقليمي

بحلول أوائل الألفية، وفّر الممر أكثر من ١٧,٠٠٠ وظيفة قائمة على المعرفة، وساهم في تحفيز الابتكار المحلي وترسيخ مكانة ماليزيا كمركز إقليمي للتكنولوجيا، إضافة إلى آثار انتشارية امتدت إلى ما بعد حدوده عبر الحدائق

التكنولوجية والرقمية وسلاسل الإمداد وحركة الكفاءات البشرية. ورغم تحديات مثل الأزمة المالية الآسيوية، أثبت الممر قدرته على الصمود وتطور إلى شبكة من المدن السيبرانية، ما سرّع انتقال ماليزيا نحو مجتمع قائم على المعرفة.

وبحلول عام ٢٠١٥، بلغ عدد الشركات الحاصلة على «وضع ممر الوسائط المتعددة» ٣,٨٨١ شركة توظف نحو ١٦٠,٠٠٠ عامل. وفي عام ٢٠٢٥، بلغ عدد الشركات النشطة ٢,٧٩٤ شركة بصدد الانتقال إلى النظام الجديد «ماليزيا الرقمية» (Malaysia Digital)، فيما تجاوز عدد الشركات التي مُنحت هذا الوضع الجديد أكثر من ٦,٠٠٠ شركة. وبحلول ديسمبر ٢٠٢٠، بلغت الاستثمارات المتراكمة لهذه الشركات ٣٨٤ مليار رينغيت ماليزي وأسهمت في توفير ١٨٤,٠٣٠ وظيفة وحققت إيرادات بلغت ٥٨٨ مليار رينغيت. وساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة ٢٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقع ارتفاعها إلى ٢٥,٥٪ بنهاية ٢٠٢٥.

الدروس المستفادة

تُظهر التجربة الماليزية أن أقطاب النمو الإقليمية يمكن أن تُسرّع التنويع الاقتصادي والابتكار عندما تُدمج الأبعاد المكانية والمؤسسية ورأس المال البشري في إطار واحد متماسك. ومن أبرز الدروس:

التوافق مع السياسات الأخرى: لم يُطلق الممر بمعزل عن السياسات الوطنية، بل دُمج ضمن الأجندة الوطنية للتنمية.

- **النهج المتكامل:** تصميم الممر سمح بحزمة متكاملة من التدخلات تشمل البنية التحتية والدعم المؤسسي وتحسين البيئة الاقتصادية.
- **الدعم السياسي رفيع المستوى:** رعاية رئيس الوزراء لعبت دورًا حاسمًا في تعبئة الموارد وضمان التنفيذ.
- **القدرة المؤسسية:** وجود هيئة حكومية متخصصة عزز الاستقرار وثقة المستثمرين.
- **نقطة انطلاق قوية:** استفاد الممر من بيئة أعمال مواتية ومن قربه من كوالالمبور.
- **الصناعات ذات الأثر المضاعِف القوي:** التركيز على تكنولوجيا المعلومات والمعرفة أسهم في آثار انتشارية واسعة.
- **نقص العمالة الماهرة:** رغم نجاحه في جذب الاستثمارات وتوليد الوظائف، واجه الممر نقصًا في الكفاءات عالية المهارة، مما أعاق تطور بعض الصناعات نحو مراحل أكثر تقدّمًا في القيمة المضافة، وهو تحدٍ شائع في الدول متوسطة الدخل الساعية للتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

تجربة البرازيل: نموذج للتنمية الإقليمية من خلال التجمعات الزراعية في بيترولينا – جوازيرو

تغطي منطقة بيترولينا–جوازيرو مساحة ٥٣,٠٠٠ كلم² في وادي ساو فرانسيسكو شمال شرق البرازيل، وكانت حتى ستينيات القرن الماضي منخفضة الإنتاجية وتعتمد على الزراعة المعيشية والقطن وتربية الماشية، مع انتشار واسع للفقر. غير أنّ المنطقة شهدت تحولًا هيكليًا عميقًا، إذ أصبحت مركزًا رئيسيًا لإنتاج وتصدير الفواكه عالية الجودة بفضل مبادرة حكومية لإنشاء مجمع إنتاجي زراعي متكامل، ما جعلها نموذجًا بارزًا للتنمية الإقليمية الموجّهة من الدولة.

الأهداف والتدخلات

بدأ تطوير المجمع في ستينيات القرن الماضي تحت إشراف الهيئة الفيدرالية لتنمية حوض نهر ساو فرانسيسكو (CODEVASF). وبالاستناد إلى المزايا النسبية للمناخ والتربة، ركزت الحكومة على الاستثمار في البنية التحتية

وخاصة أنظمة الري واسعة النطاق وشبكات النقل لرفع الإنتاجية وتمكين المزارعين الصغار.

وفي ثمانينيات القرن الماضي، استقطبت الهيئة شركات القطاع الخاص من خلال تخصيص الأراضي والبنية الأساسية للري بأسعار مدعومة عبر آلية مزايدة تنافسية تضمن توجيه الدعم نحو المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية العالية من حيث فرص العمل والصادرات والإنتاجية. وأسهم ذلك في تعزيز الشراكة بين القطاعين من خلال نقل التكنولوجيا والخبرة الإنتاجية إلى صغار المزارعين، إلى جانب برامج التدريب والإرشاد الزراعي، والتمويل الميسر، والبحوث العلمية لتحسين المحاصيل وإدارة التربة.

النتائج والدروس المستفادة

بحلول ٢٠٠٦، نُفذت ستة مشاريع رئيسية للري تغطي أكثر من ٤٦ ألف هكتار، بينما أضاف القطاع الخاص نحو ٧٧ ألف هكتار أخرى. وقدّر البنك الدولي (٢٠٠٤) صافي القيمة الحالية للمشروعات بحوالي ٥٧ مليون دولار أمريكي، وبمعدل عائد اقتصادي ٢٢,٨٪. كما ضمّ المجمع حوالي ٢,٢٠٠ مزارع صغير، و٢٠٠ شركة، و٤٠ ألف عامل، وساهم بحوالي ٤٠٪ من إجمالي صادرات الفواكه البرازيلية وأكثر من ٩٠٪ من صادرات العنب.

وتبرز تجربة بيترولينا–جوازيرو عوامل نجاح رئيسة:

- **تعزيز القدرات المؤسسية:** دعم مالي وفني مستدام لـ CODEVASF لضمان استمرارية السياسات وفاعليتها.
- **التنسيق الفعّال بين القطاعين العام والخاص:** لعبت جمعية المصدّرين (Valexport) دورًا محوريًا في التسويق ورفع الجودة، وساهمت الشركات في نقل التكنولوجيا والمعرفة.
- **التحول التدريجي في هيكل الإنتاج:** تمكين المزارعين الصغار من التحول نحو محاصيل ذات قيمة مضافة أعلى ورأس مال أكبر.
- **نهج متكامل للتنمية الإقليمية:** دمج الاستثمار في البنية التحتية مع التمويل والبحوث وبناء القدرات لتحقيق نمو مستدام.
- **حوافز قائمة على الأداء:** ربط الدعم الحكومي بجدوى المشروعات لتعظيم الأثر التنموي للاستثمارات العامة.

بالنسبة لتحسين العملية التخطيطية وتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات، تم العمل على الآتي:

أولًا: تحديث معايير تقييم المشروعات الاستثمارية

في إطار جهود وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لتعزيز كفاءة العملية التخطيطية، تم وضع ترتيبات مؤسسية لمراجعة دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات، واعتماد آلية لاختيار المشروعات بناءً على معايير محددة. وتُسهم هذه الآلية في ضمان توافق المشروعات مع أولويات كل محافظة، واحتياجاتها التنموية الفعلية، مما يُعزز من كفاءة تخصيص الموارد، ويُساعد على سد الفجوات التنموية على المستوى المحلي، ويُرسّخ مبادئ العدالة المكانية والاستثمار المستند إلى الأدلة.

المشروعات الجديدة

الفئة (أ): مشروعات جديدة لا تتجاوز تكلفتها ٥٠ مليون جنيه (٨ معايير)

تم وضع مجموعة من المعايير لاختيار المشروعات في هذه الفئة، تشمل ما يلي:

١. وصف واضح للمشروع يبرز المخرجات المستهدفة والفئات المستفيدة.

٢. أهداف محددة للمشروع، على أن تكون مترابطة مع مخرجاته النهائية وقابلة للقياس.

٣. تحديد دقيق للإحداثيات الجغرافية الخاصة بالمشروع.

٤. تحديد الجدول الزمني الفني المناسب لتنفيذ المشروع وفقًا لطبيعته ومخرجاته.

٥. تقدير دقيق للتكلفة المالية الإجمالية للمشروع مع تفصيل بنودها.

٦. وجود دراسة جدوى أو مقارنة أو أوامر تعاقد/توريد للتحقق من جدية المشروع وجدواه.

٧. الترابط مع مشروعات أخرى خاصة المشروعات التنموية الكبرى.

٨. توافر مصادر تمويل بخلاف الخزانة العامة مثل المنح أو التمويل الذاتي، لتقليل العبء المالي على الدولة.

الفئة (ب): مشروعات جديدة تتجاوز تكلفتها ٥٠ مليون جنيه (١١ معيارًا)

تشمل نفس المعايير المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى:

١. مراعاة الأثر البيئي للمشروع، مع إرفاق دراسة تقييم الأثر أو إدراج المشروع ضمن دليل معايير الاستدامة البيئية.

٢. تحقيق منافع اجتماعية، مع تحديد عدد المستفيدين.

٣. سد فجوة خدمية، من خلال تقييم مدى توافر الخدمة في المنطقة وقدرتها على تلبية احتياجات السكان.

المشروعات الجاري تنفيذها

بالنسبة للمشروعات القائمة التي تم تقييمها مسبقًا، يتم مراجعتها بناءً على ٣ معايير أساسية:

١. تحديد الإحداثيات الجغرافية بدقة.

٢. التحقق من جدوى المشروع من خلال دراسة جدوى أو أوامر تعاقد/توريد، بما يعكس جدية التنفيذ.

٣. نسبة التنفيذ المالي والعيني الفعلية للمشروع خلال نفس العام المالي، ويتم إعطاء الأولوية للمشروعات التي حققت معدل إنجاز مرتفع، وخاصة تلك التي أُنجزت بالكامل خلال نفس السنة.

تختلف نماذج تقييم المشروعات تبعًا لنوع المشروع وحجمه، بهدف ضمان توجيه الاستثمارات العامة نحو المشروعات ذات الأولوية والأثر التنموي المباشر، مع مراعاة الكفاءة المالية والاستدامة البيئية والاجتماعية.

ثانيًا: اعتماد معادلة تمويلية جديدة لتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات

قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتطوير المعادلة التمويلية المستخدمة في توزيع الاستثمارات العامة، وذلك بهدف تعزيز المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات، وتوجيه الموارد بشكل أكثر عدالة وفقًا للاحتياجات الفعلية لكل منطقة. وقد مرت هذه المعادلة بعدة مراحل تطوّر تدريجي، حيث كانت تعتمد في بدايتها على عدد السكان ومتوسط الاستثمارات السابقة في كل محافظة، إلى أن تم تعزيزها بمجموعة من المؤشرات المركبة التي تعكس الفجوات التنموية بشكل أكثر دقة، على النحو التالي:

١. **مؤشرات الفقر في كل محافظة:** يتم إعطاء أولوية للمحافظات التي تسجل معدلات فقر مرتفعة، بهدف تحسين مستوى المعيشة لسكانها وتحفيز النشاط الاقتصادي فيها.

٢. **مؤشر التنمية البشرية:** يعتمد على مؤشر مركب يضم عناصر مثل التعليم، الصحة، ومستوى المعيشة، مما يُسهم في توجيه الاستثمارات نحو تعزيز التنمية البشرية وتحقيق التوازن بين المحافظات في هذه الجوانب الحيوية.

٣. **عدد السكان في كل منطقة:** يتم تخصيص حصة من الاستثمارات استنادًا إلى الحجم السكاني، بما يضمن تلبية احتياجات المواطنين في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وتحقيق التوازن الديموغرافي.

٤. **وضع وزن نسبي للمحافظات الحدودية:** تم تخصيص أوزان نسبية أعلى للمحافظات الحدودية لتعزيز التوزيع الجغرافي العادل للاستثمارات، وتفادي تهميش هذه المناطق التي غالبًا ما تعاني من نقص في الخدمات والبنية الأساسية.

تطبيق المعادلة التمويلية

٥. **متوسط الاستثمارات السابقة:** يُؤخذ في الاعتبار متوسط الاستثمارات التي حصلت عليها كل محافظة في السنوات السابقة لضمان العدالة التصحيحية، وتحقيق التوازن في توزيع الموارد على المدى الزمني.

وتُعد هذه المعادلة أحد الركائز الأساسية لتفعيل توطين التنمية الاقتصادية، حيث تسمح بتوجيه الاستثمارات العامة إلى المناطق الأكثر احتياجًا، وفقًا لمؤشرات كمية موضوعية، بما يدعم تخطيطًا لامركزيًا قائمًا على الأدلة، ويُعزز من قدرة المحافظات على تنفيذ خططها التنموية بما يتماشى مع خصوصياتها واحتياجاتها. وتسهم هذه المنهجية في تحقيق العدالة المكانية، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام، ورفع كفاءة توزيع الموارد على مستوى الجمهورية.

ثالثًا: تكامل الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي

تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تطوير منظومة التخطيط من خلال الربط الاستراتيجي بين التشغيل والصيانة من جهة، والخطة الاستثمارية من جهة أخرى، على المستوى القومي وكذلك على مستوى المحافظات، بما يضمن استدامة كفاءة الأصول العامة وتعظيم العائد على الاستثمارات.

يتم العمل على إدراج تكاليف التشغيل والصيانة منذ مرحلة إعداد الموازنة العامة والخطة الاستثمارية، بحيث تشمل العقود الجديدة التزامات واضحة للصيانة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات من بدء التشغيل. ويجري كذلك توحيد التخطيط المالي بين الإنفاق الاستثماري والتشغيلي عبر موازنة البرامج والأداء، وربطها بالإطار الموازني متوسط المدى، مع ضمان التنسيق بين جميع الجهات المعنية، بما يتوافق مع قانون التخطيط العام وقانون المالية الموحد وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

الميزة الأساسية لهذا النهج تكمن في رفع كفاءة الإنفاق العام وتقليل الفاقد المالي من خلال:

- استدامة تشغيل الأصول ورفع كفاءتها.
- خفض تكاليف الإصلاحات الطارئة.
- تفادي الازدواجية أو القصور في التمويل.
- تسريع إنجاز المشروعات الاستثمارية الأخرى عبر توفير موارد إضافية.

رابعًا: تكامل البنية المعلوماتية المكانية لمنظومة التخطيط

في ضوء التوجهات الاستراتيجية الهادفة إلى تطوير منظومة التخطيط، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتأسيس مشروعًا قوميًا متكاملًا للدولة لتطوير البنية المعلوماتية المكانية (NSDI) وإتاحته إلى جميع الجهات الحكومية كمرحلة أولى وصولاً إلى المواطن في المراحل المستقبلية للمشروع.

ويعتبر المشروع أحد الركائز الأساسية لخطة الدولة للتحول الرقمي، ويعكس التزام الحكومة بالاعتماد على البيانات والمعلومات الدقيقة في وضع السياسات وصياغة البرامج والمشروعات التنموية، بما يعزز مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة، ويرتقي بجودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

ويهدف المشروع إلى رفع كفاءة التخطيط التنموي والاستثماري، وتحسين آليات تخصيص الموارد، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال توفير أدوات دعم اتخاذ القرار التنموى بشكل موثوق، و تحقيق العدالة المكانية بين المحافظات، وتوجيه الاستثمارات العامة بصورة أكثر كفاءة وعدالة، مع مراعاة الفجوات التنموية واحتياجات المواطنين. كما يدعم المشروع جهود المتابعة والتقييم من خلال تتبع تنفيذ المشروعات القومية في مواقعها الجغرافية الفعلية، ويُسهم في كشف أوجه القصور أو التداخلات إن وُجدت، بما يعزز من كفاءة تنفيذ المشروعات.

ويستند المشروع على استخدام التقنيات والتكنولوجيا المتطورة في مجال تصوير الأقمار الصناعية وإستخدام التصوير الجوي وذلك لإنتاج خرائط الأساس الموحدة للدولة بالاضافة إلى برامج تكنولوجيا الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية GIS وذلك لبناء قاعدة بيانات مكانية دقيقة ومتكاملة تغطي مختلف المناطق والقطاعات على مستوى الدولة مما يسهل تشارك وتداول البيانات المكانية بين جهات الدولة وكذلك إنتاج جميع التقارير المكانية.

الأهداف الاستراتيجية

- تأسيس نظام تخطيط قومي متكامل يوجه الاستثمارات لمناطق الاحتياج الفعلي، عبر إنشاء خريطة أساس رقمية موحدة، وقاعدة بيانات مكانية متكاملة، وتطوير تطبيقات تحليلية داعمة لصانع القرار.
- متابعة أداء المشروعات وأصول الدولة بالصور الفضائية دون الحاجة إلى زيارات ميدانية.
- ترشيد الإنفاق الحكومي عبر تقليل الازدواجية في إنتاج الخرائط وشراء الصور الفضائية.
- رصد مخالفات البناء واسترداد الأراضي باستخدام بيانات مكانية دقيقة.
- إتاحة خدمات التسجيل العقاري والخدمات الحكومية المكانية عبر منصة إلكترونية موحدة وتكامل بين الجهات المختصة.
- تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية لتوفير خريطة وطنية مرجعية رقمية تدعم عملية التخطيط ورصد التغيرات المكانية.

ثلاثية الأبعاد | تفاصيل المباني

الأسوار بأنواعها | أعمدة الإنارة والأشجار

دقة تفاصيل رسم خريطة الأساس الموحدة

الأطر التشريعية والمؤسسية المنظمة للمشروع:

وقد تم تضمين منظومة البنية المعلوماتية المكانية في عدد من القوانين التي تعزز من استدامتها وتفعيل استخدامها، من بينها قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، وقانون التصالح في بعض مخالفات البناء رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣، إلى جانب قانون تنظيم الشهر العقاريالتي تعزز من استدامتها وتفعيل استخدامها مما يساهم في إرساء إطار قانوني متكامل لدمج البيانات المكانية في منظومة الحوكمة.

علاوة على ذلك، صدرت كتب دورية من مجلس الوزراء مختلف الجهات الحكومية بأهمية التكامل مع المنظومة.

أهم النتائج والمكتسبات من تنفيذ مشروع البنية المعلوماتية المكانية

وقد تم تحقيق مجموعة من النتائج المهمة ضمن مشروع تطوير البنية المعلوماتية المكانية ومنها:

- إنشاء المركز الوطني للبنية المعلوماتية المكانية ومركز المتغيرات المكانية والمركز التكنولوجى للتسجيل المساحي العقاري.
- رسم وإتاحة خريطة أساس رقمية موحدة ومحدثة للدولة للمعمور المصري تعتبر المرجع لجميع البيانات الجغرافية بجهات الدولة.
- بناء قاعدة بيانات مكانية نواتها خريطة الأساس.
- تطوير بوابة مكانية وطنية لتداول البيانات المكانية، تُسهم في تعزيز تكامل التطبيقات الحكومية المختلفة وتيسير تبادل البيانات بين الجهات.
- تكامل طبقات البيانات المكانية للعديد من الجهات الحكومية على خريطة الأساس الموحدة.
- إتاحة منظومة التصوير الفضائي متوسطة وعالي الدقة لجهات الدولة مما يساهم في ترشيد الإنفاق.
- إنشاء منظومة المتغيرات المكانية وتطوير مراكز ووحدات المتغيرات المكانية بالمحافظات وجهات الولاية مما يسمح من المتابعة الدورية لأى تعديات على الأراضي الزراعية أو مخالفات البناء.
- تكليف منظومة البنية المعلوماتية المكانية بإنشاء تطبيقات مختلفة لدعم متخذ القرار (الخريطة التفاعلية لشبه جزيرة سيناء لإعداد خطة إعمار شبه جزيرة سيناء / الخريطة التفاعلية لجمهورية مصر العربية).

منظومة البنية المعلوماتية المكانية

أهم التطبيقات المكانية المنفذة والجاري تنفيذها ضمن المشروع:

تم تطوير العديد من التطبيقات المكانية وكذلك مؤشرات أداء مكانية وآليات تحليل جغرافي متقدمة تدعم عملية اتخاذ القرار على أسس علمية دقيقة وفيما يلي عرض لأهم التطبيقات المنفذة والجاري تنفيذها ضمن المشروع:

أولًا: منظومة البنية المعلوماتية المكانية

تضم هذه المنظومة العديد من الأدوات التى تساعد جهات الدولة من الاستفادة من مخرجات المشروع حيث تضم (المتصفح الجغرافى لإتاحة خرائط الأساس / أدوات إنشاء التطبيقات المكانية ولوحات قياس الأداء / أدوات لتكامل البيانات المكانية مع خريطة الأساس / أدوات لتداول ومشاركة البيانات المكانية بين جهات الدولة).

المتصفح الجغرافى لإتاحة خرائط الأساس

ثانياً : منظومة المتغيرات المكانية

منظومة المتغيرات المكانية

- تطبيق تقييم أداء منظومة المتغيرات المكانية.

تطبيق تقييم أداء منظومة المتغيرات المكانية

ثالثًا: التطبيقات والخدمات المكانية لدعم منظومة التخطيط المصرية

- خدمة تحديد مواقع مشروعات الخطة الاستثمارية.
- تطبيق متابعة المشروعات باستخدام الصور الفضائية.
- تطبيق حياة كريمة : آلية رقمية لرصد تنفيذ المشروعات وتحقيق العدالة التنموية.
- تطبيق أصول الدولة غير المستغلة.

تطبيق متابعة المشروعات باستخدام الصور الفضائية

تطبيق أصول الدولة غير المستغلة

تطبيق حياة كريمة

رابعًا: التطبيقات والخدمات المكانية لدعم الجهات الحكومية

- خريطة البيانات والمؤشرات الصحية.

خريطة البيانات والمؤشرات الصحية

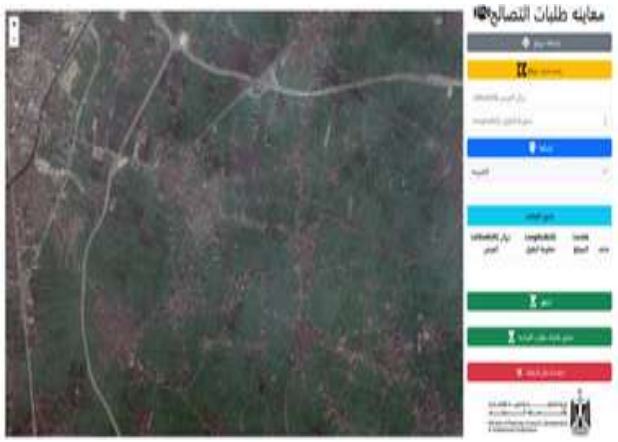

تطبيق استعلام طلبات التصالح عن جهات الولاية

٣. البرامج المحلية وخطط المواطن والمشاركة المجتمعية: ثلاثية التوطين الفعّال

تعمل الدولة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ على تعزيز تنمية محلية متوازنة من خلال تكامل البرامج المحلية المطورة مع خطط المواطن وآليات المشاركة المجتمعية لتشكّل معاً منظومة متكاملة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة على المستوى المحلي، تقوم على اللامركزية، والمسئولية المشتركة وتضع احتياجات المواطن في قلب العملية التنموية.

فالبرامج المحلية تترجم الأهداف الإستراتيجية إلى تدخلات عملية طويلة المدى وفق أولويات كل محافظة، وخطة المواطن توفر بيانات شفافة عن الاستثمارات والمشروعات وأثرها، فيما تتيح المشاركة المجتمعية قنوات للتشاور واقتراح المشروعات.

تفعيل برامج التنمية المحلية المطورة

تُشكّل التنمية المحليّة المُتوازنة إحدى الركائز التي تستند إليها رؤية مصر ٢٠٣٠، من مُنطلق تقليل التفاوتات التنمويّة بين المُحافظات، مع مُراعاة الاستغلال الكُفء والكامل للثروات والإمكانات المُتاحة و/أو الكامنة بكلٍ منها.

وفي هذا السياق، ودعماً للامركزية، تم تفعيل برامج التنمية المحلية المطورة، بما يُمكّن المحافظات من تحديد أولوياتها الاستثمارية والمشاركة في التخطيط بناءً على احتياجاتها الفعلية. فقد جاء تطوير برامج التنمية المحلية لتنظيم جهود تنموية على مستوى المحافظة والمراكز، بحيث يتضمن البرنامج مجموعة من التدخلات والأنشطة المتنوعة طويلة المدى، لإحداث تغيير شامل في تقديم الخدمات أو تطوير المرافق أو تحسين الظروف المعيشية، حيث تتضمن البرامج شبكة من الخدمات والأنشطة وقد تمتد لتغطي مواقع عدة، كما تحقق الربط المنطقي بين الأهداف التنموية في قطاع ما والتدخلات أو الاستثمارات في هذا القطاع، وتمتد هذه البرامج لمدد طويلة، وتتشكل ويُعاد تشكيلها طبقاً للتغير في الظروف ومع تقدم الإنجاز المحقق، وبالإضافة إلى الهدف الأساسي المنشود من التطوير والمتمثل في التحول في فلسفة إعداد خطة التنمية المحلية من خطة مشروعات إلى فكر التخطيط البرامجي، فإن التطوير في البرامج يهدف أيضاً إلى:

- تحديد مجالات عمل الإدارة المحلية بما يتكامل ولا يتعارض مع أدوار باقي مؤسسات الدولة، وما يتضمنه ذلك من إعادة ترتيب للأدوار لتتواكب مع الآمال المعلقة على الإدارة المحلية والبناء على ما تحقق من إنجاز كبير في مجال تنمية وتطوير البنية الأساسية في الريف المصري من خلال المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، ومن خلال البرامج والمبادرات الأخرى التي تم تنفيذها طوال السنوات الماضية بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين من منظور حقوقي، بالإضافة إلى تحفيز تنافسية الاقتصاد المحلي.
- تعزيز اللامركزية داخل المحافظة، من خلال تحديد الاختصاصات وتوزيع الأدوار ضمن برامج التنمية المحلية المطورة ما بين مستوى المحافظة والمراكز، بما يقلل من هيمنة المحافظة على خطط المراكز، ويضمن عدالة التوزيع بين المراكز، وتمكين المراكز من تحديد احتياجاتها واختيار برامجها وتنفيذ مشروعاتها في إطار من تكامل الأدوار بين المحافظة والمراكز ، كما يأتي ذلك تزامناً مع تحديد السقوف المالية ما بين المحافظة ومراكزها حيث تتولى المحافظة بشكل أساسي مسئولية إعداد خطط البرامج والمشروعات المشتركة التي يغطي نطاق خدماتها أكثر من مركز أو دعم مشروعات التنمية الاقتصادية المحلية أو تنفيذ مشروعات تكون تكلفة تنفيذها أكبر من مخصصات المركز، بينما يتولى المركز إعداد خطط البرامج والمشروعات التي تخدم الوحدات المحلية في نطاق المركز.

وبناءً على الممارسات التي تم تطبيقها في محافظتي سوهاج وقنا ضمن برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر، فقد تم تحديد ستة برامج رئيسية للتنمية المحلية تتضمن مجموعة من البرامج الفرعية ومجموعة من المشروعات وفق كل برنامج فرعي التي تم تقسيمها ما بين مستوى المحافظة والمركز، وتتمثل هذه البرامج الرئيسية في التالي:

برنامج التنمية الحضرية والريفية: يهدف البرنامج إلى توفير بيئة عمرانية جيدة وملائمة للمجتمعات المحلية، سواء في المدن أو القرى، من خلال تمكين المحافظات والمراكز من تخطيط وتطوير البيئة العمرانية بما يتناسب مع الخصائص المحلية. ويشمل ذلك تحديد مناطق وأولويات التطوير العمراني، وتصميم وتنفيذ مشروعات تحسين البيئة بشكل منسق ومتكامل. كما يركز البرنامج على وضع رؤى متكاملة وخطط تنموية للمدن ترتكز على نماذج المدن الذكية والخضراء، والمدن المحققة للعدالة الاجتماعية.

وفي الريف، يتم إعداد خطط تنموية تتماشى مع توجهات الدولة وبرامج التنمية الريفية المستدامة. ويتضمن البرنامج أيضًا تنظيم العمران عبر إعداد المخططات التفصيلية، والاشتراطات البنائية، وتوزيع استخدامات الأراضي، بالإضافة إلى تحسين الفراغات العامة والخدمات المرتبطة بها مثل الكورنيش، الميادين، مداخل القرى، وساحات الأسواق. كما يقوم البرنامج بتنفيذ مشروعات للحفاظ على الهوية البصرية والمناطق التراثية والأثرية.

برنامج تحسين البيئة: يهدف البرنامج إلى إرساء بيئة صحية وآمنة من خلال منظومة فعالة لإدارة المخلفات، بما يمكن الإدارة المحلية من أداء دور فاعل في تحسين البيئة والتخلص الآمن من المخلفات الصلبة والحفاظ على النظافة العامة. ويستهدف البرنامج الحد من انتشار الأوبئة والأمراض، إلى جانب تعظيم الأثر البيئي والاقتصادي عبر إعادة تدوير المخلفات، والعمل على زيادة المسطحات الخضراء وإضفاء لمسات جمالية على الفراغات العامة في المدن ومداخل القرى والطرق الرئيسية.

برنامج التنمية الاقتصادية المحلية: يهدف البرنامج إلى تعزيز القدرات الاقتصادية للمحافظات والمناطق المحلية بما يجعلها أكثر جاذبية للاستثمار وقادرة على دعم اقتصاد متنوع من خلال استهداف الميزات التنافسية لكل محافظة، وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي، بما يسهم في خلق فرص عمل مستدامة ورفع مستوى معيشة المواطنين، وذلك استنادًا إلى نص المادة (١٧٦) من الدستور التي تؤكد على أهمية تطبيق اللامركزية الاقتصادية. وتُعد المحافظة فاعلاً رئيسيًا في تنظيم الاقتصاد المحلي، في ظل ما تواجهه من تحديات تنموية، مثل انخفاض مستويات المعيشة، وارتفاع معدلات الفقر، وتزايد نسب البطالة، خاصة بين الشباب وسكان الريف، فضلاً عن ضعف استغلال الموارد المحلية المتاحة.

ولذلك، من الضروري أن تعمل المحافظات على تعزيز الاستثمار في الخدمات والبنية التحتية الداعمة للنشاط الاقتصادي، ودعم المشروعات الصغيرة، وتحسين مناخ الاستثمار، بما يتيح الاستفادة من الميزات التنافسية لكل محافظة. وتسعى هذه الرؤية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها: تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وزيادة الناتج المحلي للمحافظة، وتعزيز الميزات التنافسية لتوفير فرص عمل، والارتقاء بمستوى دخل المواطنين، ورفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وتحسين مستوى الخدمات العامة الاقتصادية، وتعبئة الموارد المالية محليًا. كما تشمل الأهداف دعم العمل الحر والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وزيادة تنافسية المجتمعات المحلية على المستويات القومية والإقليمية والدولية، إلى جانب الاستثمار في مشروعات تدعم الاقتصاد الأخضر واستغلال وتطوير المناطق الصناعية والحرفية.

كما يُسهم برنامج التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز التكامل الجغرافي والاقتصادي بين المحافظات من خلال:

- تحديد القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تملك فيها كل محافظة ميزة تنافسية، والعمل على تطويرها بما يخلق فرص للتكامل مع القطاعات المماثلة أو المكملة في المحافظات الأخرى.
- ربط المنتجين والموردين والمصنعين عبر المحافظات، بما يتيح تبادل المواد الخام والسلع نصف المصنعة، ويعزز التكامل في سلاسل الإنتاج.
- التكامل في الأسواق، وتوسيع الأسواق المحلية عبر

إزالة المعوقات أمام حركة المنتجات والخدمات، وتشجيع إنشاء أسواق إقليمية مشتركة تضم أكثر من محافظة.

- تنمية الروابط الاستثمارية، وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين المحافظات، خاصة في المشروعات الكبرى التي تحتاج إلى موارد متنوعة ومتكاملة.

برنامج الطرق والنقل والمواصلات المحلية: يسعى برنامج الطرق والنقل والمواصلات إلى تحسين الربط بين المدن، القرى، والتجمعات العمرانية داخل المحافظة، مع تعزيز الربط بمناطق التنمية الجديدة مثل المناطق الصناعية والحرفية. ويعمل البرنامج على رفع كفاءة الطرق المحلية القائمة، وإنشاء وتوسعة وازدواج طرق جديدة لتحسين الوصول إلى الموانئ والمطارات، بما يعزز من كفاءة شبكة النقل بشكل عام. كما يهدف إلى تمكين الوحدات المحلية من القيام بدورها في توفير وصيانة البنية التحتية من خلال رصف الطرق وتخطيط وسائل النقل الجماعي، بما يضمن تحسين وصول المواطنين إلى الخدمات. وتشمل الآثار الإيجابية المرجوة من هذه الجهود خفض معدلات حوادث الطرق من خلال التوسعة وتحسين السلامة المرورية، وزيادة القدرة الاستيعابية للشبكة الطرقية لمختلف أنواع المركبات، وتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية عبر تسريع عملية النقل. كما يسهم البرنامج في تخفيف الضغط المروري على بعض الطرق من خلال إنشاء مسارات بديلة، إلى جانب خفض تكاليف النقل المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك استهلاك الوقود وأعمال الصيانة.

برنامج تدعيم الخدمات المحلية والمجتمعية: تهدف برامج ومشروعات التنمية المحلية في قرى ومحافظات مصر إلى تحسين جودة حياة المواطنين من خلال توفير خدمات محلية متكاملة وعالية الجودة، بتكلفة مناسبة وفرص متكافئة للجميع. ويُعنى برنامج تدعيم الخدمات المحلية والمجتمعية بسد الفجوات في توفير تلك الخدمات، وتحقيق بنية تحتية متطورة وسهلة الوصول، إلى جانب دعم بناء إدارة محلية فعالة تستجيب لاحتياجات المواطنين. ويركز البرنامج على تعزيز التنمية المحلية الشاملة والمترابطة، من خلال التنسيق بين مستويات التخطيط المختلفة، وتكامل الجهود مع القطاعات الخدمية على المستوى المحلي، وتحسين نوعية وكلفة وعدالة الخدمات المقدمة. كما يسعى إلى ضمان الاستخدام الأمثل للاستثمارات العامة وتعظيم أثرها، إلى جانب الحفاظ على التراث الثقافي للمجتمعات المحلية وتنميته.

برنامج الإدارة المحلية والدعم الفني: يهدف البرنامج في مجال إعداد الخطط وإدارة الأزمات إلى تهيئة بيئة عمل مناسبة لوحدات الإدارة المحلية، من خلال بناء القدرات الفنية للعاملين بما يمكّنهم من إعداد خطط ومشروعات تنمية محلية أكثر كفاءة، تعتمد على أسس فنية وعملية. ويتحقق ذلك من خلال تقديم خدمات استشارية، وتوفير بنية معلوماتية داعمة، وتنفيذ برامج توعوية تعزز المشاركة المجتمعية، إضافة إلى إتاحة قنوات متعددة للتشاور مع المواطنين، وتعزيز دورهم في إدارة التنمية.

دليل المواطن لقراءة الخطة الاستثمارية

وعلى صعيد آخر، تعد وثيقة «دليل المواطن لقراءة الخطة الاستثمارية للمحافظة» «المعروفة باسم خطة المواطن» من أهم الوثائق التخطيطية التي تساعد في نشر الوعي بين المواطنين بأولويات وتوجهات خطط التنمية السنوية، حيث تتضمن المُؤشّرات الاقتصاديّة لكل مُحافظة، وملامح خطة التنمية المُستدامة، وحجم الاستثمارات المُخصّصة لكل مُحافظة، وتوزيعاتها القطاعيّة، مع بيان المشروعات الجاري تنفيذها وتوزيعها على القطاعات المختلفة، وتلك المُستهدفة في إطار الخطة، وبما يوضح أثر هذه المشروعات على تحسين الوضع الحالي لأهم المؤشرات التنموية لكل محافظة مما يُعين المُواطِن على مُتابعة الأداء على مُستوى الإدارة المحليّة.

دور دليل المواطن لقراءة الخطة الاستثمارية في تنفيذ توجهات وأولويات الدولة:

١- تدعم جهود الدولة في «توفير وإتاحة البيانات والمعلومات والإحصاءات والوثائق الرسمية للمواطنين».

٢- تُعد أحد أهم آليات تنفيذ مبادئ قانون التخطيط العام رقم ١٨ لعام ٢٠٢٢ «المشاركة والانفتاح على المجتمع».

٣- تُساهم في توفير البيئة الداعمة لمُكنات تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ «إنتاج البيانات وإتاحتها».

٤- تساهم في تنفيذ مستهدفات برنامج عمل الحكومة «تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الوطني».

٥- تدعم حق «الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات الرسمية وتداولها» باعتباره أحد أهم حقوق الإنسان.

دور دليل المواطن لقراءة الخطة الاستثمارية في تعزيز أواصر الثقة بين المواطن والدولة:

١- تعزيز الشفافية والانفتاح على المجتمع.
٢- إشراك المواطنين في متابعة تنفيذ الخطط والمشروعات.
٣- ضمان حق المواطنين في الوصول إلى البيانات والمعلومات والوثائق الرسمية.
٤- توضيح العائد التنموي لخطط التنمية.
٥- توطين أهداف التنمية المستدامة.
٦- سد الفجوات التنموية المكانية.

نظراً لدور دليل المواطن لقراءة الخطة الاستثمارية في نشر الوعي بين المواطنين بالخطط والبرامج التنموية، تم إدراجها على منصة «مبادرات تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة» (SDGs Acceleration Actions) التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة UNDESA.

توفر خطط المواطن معلومات تفصيلية عن ملامح خطط التنمية في كل المحافظات:

١- ملامح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي.

٢- أهم المؤشرات التنموية لكل محافظة (مثال: عدد السكان والنسبة من إجمالي الجمهورية، المساحة والنسبة من إجمالي الجمهورية، نسبة سكان الريف والحضر، معدل البطالة، نسبة المشتغلين بالقطاع الحكومي، عدد المشتغلين، معدل النمو الاقتصادي، هيكل الناتج المحلي الإجمالي).

٣- حجم الاستثمارات الموجهة لكل محافظة وتوزيعها القطاعي.

٤- أهم المشروعات والمؤشرات في القطاعات ذات الأولوية وعلاقتها بالأهداف العالمية ورؤية مصر ٢٠٣٠.

٥- مُستهدفات مشروع «حياة كريمة» للمحافظات الريفية.

٦- كما تتضمن خطط المواطن العديد من المؤشرات التنموية القطاعية عن كل محافظة (مثال: عدد الكباري ونسبتها من إجمالي الجمهورية، أطوال شبكة الطرق المرصوفة، عدد محطات الصرف الصحي المعالج، عدد محطات المياه النقية، كمية المياه المنتجة، عدد الطلاب لكل معلم، عدد المدارس، عدد الفصول، كثافة الفصول، معدل الأمية، عدد الكليات بالجامعات الحكومية، إجمالي الطلاب المقيدين بالجامعات الحكومية ونسبة الإناث منها، إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس، متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس، عدد المستشفيات، عدد الأسرة بالمستشفيات ونسبتها من إجمالي الجمهورية، عدد مراكز الإسعاف ونسبتها من إجمالي الجمهورية، أطوال شبكة الطرق المحلية المرصوفة).

تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية من خلال تطبيق «شارك ٢٠٣٠»

أطلقت الوزارة تطبيق المحمول شارك ٢٠٣٠، بهدف تعزيز آليات الشفافية والمشاركة المجتمعية، ونشر الوعي بين المواطنين بالبرامج والمشروعات التنموية ومؤشرات الأداء المرتبطة بها في كافة القطاعات، علاوةً على اقتراح المشروعات ذات الأولوية من المواطنين (تم تلقي أكثر ٧٠٠ مقترح)، بما يتسق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وقانون التخطيط العام للدولة رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ .

ويتضمن التطبيق حالياً، البيانات التفصيلية لحوالي ١٠ آلاف مشروع (حياة كريمة/ الافتتاحات الرئاسية)، فضلاً عن قسم خاص بالمبادرات ومنها: حياة كريمة، القرية الخضراء، تطوير التجمعات الحضرية، كن سفيراً للتنمية المستدامة، والمبادرات الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية.

وحصل التطبيق على إشادة دولية، وتم إدراجه على منصة «مبادرات تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة» (SDGs Acceleration Actions) التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة UNDESA، نظراً لدوره في نشر الوعي بين المواطنين بالخطط والبرامج التنموية التي تتبناها الدولة.

تفعيل المجالس الاقتصادية-الاجتماعية بالمحافظات كآلية مؤسسية للحوكمة المحلية والتنمية التشاركية

في إطار التوجهات الوطنية الداعمة للامركزية وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، برزت الحاجة إلى إنشاء آليات مؤسسية قادرة على ضمان تفعيل التخطيط التشاركي على مستوى المحافظات. ويأتي تشكيل «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» على مستوى المحافظة كإحدى أهم هذه الآليات، كما يتضح من تجربتي محافظة سوهاج (قرار إعادة التشكيل رقم ٦٢٧ لسنة ٢٠٢٢، ضمن مخرجات برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر)، ومحافظة قنا (قرار إعادة التشكيل رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٢٥، وعقد الاجتماع التأسيسي بمشاركة وفد من الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية).

ويمثل المجلس إطارًا استشاريًا دائمًا ومنصة للحوار تجمع بين الجهاز التنفيذي وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات الأكاديمية، بما يسهم في دعم جهود التنمية المتكاملة وصياغة الرؤى والخطط الاستراتيجية على مستوى المحافظة. وتتضمن اختصاصاته إعداد الاستراتيجيات التنموية، وتعزيز جهود جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحسين مناخ الأعمال وإزالة المعوقات، إلى جانب مراجعة أولويات التكتلات الإنتاجية خاصة في مجالات الزراعة والصناعات التحويلية ووضع سياسات التشغيل ومواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

ويباشر المجلس مهامه عبر منظومة عمل ثلاثية المستويات، تستند إلى لجان فنية متخصصة—يبلغ عددها خمس لجان في سوهاج، وتم التوجيه بسرعة تشكيلها في قنا بما يضمن تعزيز التنمية الشاملة والمتوازنة على المستوى المحلي.

٤. حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص على المستوى المحلي

تُعد الحوكمة الفعّالة للاستثمار العام على المستوى المحلي عنصرًا أساسيًا لتحفيز مشاركة القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. فالمحافظات تمثل وحدات التخطيط والتنفيذ الأقرب لاحتياجات المواطنين والفرص الاستثمارية المتاحة، كما تُعد في المنهجيات الحديثة للتنمية الإقليمية وحدات إنتاجية قائمة بذاتها، تمتلك موارد ومزايا نسبية وسلاسل قيمة يمكن تطويرها وتعظيم الاستفادة منها. مما يستدعي تطوير آليات تضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة، وربطها باحتياجات التنمية الفعلية، وتوجيهها لتهيئة بيئة استثمارية جاذبة، بما يعمق دور المحافظات كقاطرات للنمو الإقليمي وداعمة لزيادة مشاركة القطاع الخاص. وفي هذا الإطار، يكتسب تحسين أدوات التخطيط والمتابعة على مستوى المحافظات، إلى جانب تطوير منهجيات دقيقة لقياس استثمارات القطاع الخاص محليًا، أهمية خاصة لتمكين الدولة من تحديد الفجوات التنموية والاستثمارية، وتوجيه التدخلات العامة بما يعزز العدالة المكانية ويحفز المزيد من الاستثمارات الخاصة.

أولًا: حوكمة الاستثمار العام على مستوى المحافظات

تهدف حوكمة الاستثمار العام إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز الكفاءة والشفافية في تنفيذ الخطط الاستثمارية، بما يحقق التكامل بين الجهود المركزية والمحلية. وفي هذا الإطار، تم إنشاء لجنة متخصصة لحوكمة الإنفاق الاستثماري، تضطلع بمهمة التنسيق بين الجهات المعنية بالتنمية والاستثمار، ومتابعة تخصيص الموارد وفقًا لأولويات كل محافظة. كما تم تعزيز آليات

التخطيط والمتابعة من خلال اعتماد أسلوب ربط التمويل بالأداء، بما يسمح بتخصيص الاستثمارات بناءً على مؤشرات الأداء الفعلية، وتحفيز الجهات المحلية على تحسين كفاءة التنفيذ. وإلى جانب ذلك، جرى تطوير نظم المتابعة الميدانية والمكتبية، وحصر الأصول الاستثمارية، بما يدعم استدامة الخدمات والمرافق العامة ويرسخ نهج التخطيط القائم على النتائج.

قياس الفجوات التنموية الجغرافية ضمن منهجية البرامج والأداء وربط الاستثمارات بالأداء

في ضوء تطبيق منهجية البرامج والأداء وإيلاء أولوية لتحسين كفاءة وفعالية الاستثمار العام، تعمل الوزارة على سد الفجوات التنموية بين المحافظات من خلال توجيه الاستثمارات العامة إلى المحافظات ذات الأولوية من حيث الفجوات التنموية القطاعية. ويستند ذلك إلى تحليل تفصيلي لأوضاع التنمية في كل محافظة، يشمل مؤشرات مثل: كثافة الفصول الدراسية، معدل إتاحة الأسرة بالمستشفيات، معدل التغطية بالجامعات الحكومية والأهلية والتكنولوجية، معدل إتاحة مراكز الشباب وقصور الثقافة والمكتبات، معدل حوادث الطرق، معدلات التلوث وتدوير المخلفات، نسبة التغطية بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي والغاز الطبيعي والاتصالات، معدل إتاحة صوامع الغلال، معدل التغطية بالمناطق اللوجستية، ومعدل التغطية بالمراكز التكنولوجية، وغيرها من المؤشرات ذات الصلة.

وفي الإطار ذاته، تواصل الوزارة العمل على ربط الإنفاق الاستثماري بنتائج الأداء الفعلي، من خلال نظام **«حوافز تميز الأداء في إدارة الاستثمار العام على المستوى المحلي»**، الذي يهدف إلى توجيه الموارد نحو الجهات الأكثر كفاءة وفعالية في التنفيذ. ويتضمن النظام منح حافز مالي من الاستثمارات الحكومية المُعتمدة لكل محافظة، مشروطًا بتحقق ٢٦ شرطًا ضمن ٨ معايير أساسية هي: التخطيط التشاركي، إعداد دراسات الجدوى، تخطيط الاستثمارات، متابعة تنفيذ الخطة، الشفافية والإفصاح، بناء القدرات التخطيطية، وتنمية الموارد الذاتية وتخضير الخطة الاستثمارية.

التكامل بين وثيقة سياسة ملكية الدولة وحوكمة الاستثمارات المحلية

في إطار تحديث وثيقة سياسة ملكية الدولة وكيفية تفعيلها على مستوى المحافظات المصرية، تعمل الدولة على تعزيز الإدارة الرشيدة للأصول العامة، وتمكين القطاع الخاص، ورفع كفاءة الاستثمارات المحلية، بما يضمن تحقيق التنمية المتوازنة وتحسين جودة الخدمات. ويتحقق ذلك من خلال إعادة ترتيب أولويات المشروعات الاستثمارية بالمحليات بما يتسق مع مجالات تخارج الدولة، وتحفيز القطاع الخاص المحلي للمشاركة في تنفيذ مشروعات البنية التحتية والخدمات، وتوجيه الموارد العامة نحو القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية والاجتماعية، إلى جانب رفع كفاءة الاستثمارات عبر تحسين عمليات المتابعة والتقييم.

وفي هذا الإطار، يجدر بالمحافظات التوجه نحو تمكين أكبر لدور القطاع الخاص، وتحديد القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمار الخاص، بالاستناد إلى ستة معايير رئيسة تتدرج في تحديد آلية تخارج أو استمرار الدولة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وذلك استرشادًا بالتجارب الدولية وخبرات الخبراء المتخصصين:

١. **تصنيف السلعة أو الخدمة**، وما إذا كانت ذات علاقة بالأمن القومي (بما في ذلك السلع المرتبطة بالاحتياجات اليومية للمواطن).
٢. **أهمية دخول الدولة كمنظم وممول وداعم** للصناعات المستقبلية التكنولوجية ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة لتوطينها في مصر.
٣. **مدى جاذبية القطاع/النشاط للاستثمارات الخاصة.**
٤. **تمكين الاستثمارات الخاصة**، مع السماح بتعزيز فرص التكامل الممكنة مع الاستثمارات العامة.
٥. **تخارج الدولة من الصناعات / القطاعات المُشبعة سوقها**، والتي لا تحتاج إلى دعم الدولة.
٦. **مستوى ربحية الأصول المملوكة للدولة.**

الإجراءات المقترحة لتفعيل الوثيقة على مستوى المحافظات:

- حصر الأصول العامة القابلة للاستثمار من خلال تشكيل لجنة محلية لحصر الأراضي والمباني والمصانع والمرافق غير المستغلة.
- تصنيف الأصول إلى فئتين: أصول للتخارج منها (بيع، شراكة، تأجير)، وأصول استراتيجية تحتفظ بها المحافظة.
- إعادة تقييم المشروعات المحلية واستهداف الأنشطة ذات الجدوى التي تشجع الشراكة مع القطاع الخاص.
- إعداد خريطة استثمارية محلية تتضمن الفرص الاستثمارية بالمحافظة داخل وخارج المناطق الصناعية.
- صياغة خطط متوسطة الأجل تشمل المشروعات القابلة للتنفيذ من خلال القطاع الخاص أو بنظام الشراكة معه.
- تبني نماذج استثمارية مرنة للمشروعات القائمة، مثل التأجير، أو التشغيل، أو التطوير المشترك، بما يتناسب مع طبيعة كل مشروع واحتياجات السوق.

وبهذا الإطار، يتحول تطبيق وثيقة سياسة ملكية الدولة على المستوى المحلي إلى أداة فاعلة لإعادة هيكلة الدور الاقتصادي للدولة، ورفع كفاءة استغلال الأصول العامة، وتحقيق شراكة متوازنة بين القطاعين العام والخاص، تسهم في دفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف المحافظات.

القطاعات القابلة للتخارج أو للشراكة مع القطاع الخاص في إطار برامج التنمية المحلية المطورة

- في إطار برنامج التنمية الاقتصادية المحلية، وبرنامج التنمية الحضرية الريفية: يشمل ذلك التكتلات الاقتصادية في مجالات الاستثمار الزراعي، والإنتاج الحيواني والداجني والسمكي، والصناعات الحرفية البيئية والتراثية، إضافة إلى المناطق الحرفية والورش والتكتلات الإنتاجية. كما يتضمن إنشاء حاضنات أعمال ومراكز لدعم ريادة الأعمال، وتطوير المراكز اللوجستية وسلاسل التبريد لخدمة المزارعين وصغار المنتجين. ويشمل أيضًا إقامة معارض دائمة ومؤقتة داخل المحافظة أو بين المحافظات لتسويق المنتجات المحلية، وتطوير البنية التحتية للمشروعات الاستثمارية في السياحة البيئية والريفية، وتنظيم المهرجانات السياحية المختلفة، وإنشاء النوادي الخاصة والمجمعات التجارية.
- في إطار برنامج الطرق والنقل والمواصلات المحلية: يتضمن هذا المحور أنشطة مثل قطاع النقل الداخلي، وتطوير مواقف السيارات ومحطات النقل الداخلي وفق نظام الانتفاع والإدارة، وتوفير وسائل نقل مستدامة وذكية وصديقة للبيئة، بالإضافة إلى النقل النهري داخل المحافظات، وتنفيذ مشروعات إنشاء أو صيانة أو تشغيل الطرق المحلية.
- في إطار برنامج تحسين البيئة: يشمل ذلك مشروعات إدارة المخلفات الصلبة والخطرة، وإنشاء مصانع الأسمدة العضوية، وتطوير منظومة الجمع والنقل من خلال شركات متخصصة. كما يتضمن رعاية وإنشاء الحدائق العامة، والتشجير الحضري على الطرق والساحات، وإنشاء مشاتل خاصة لتوريد الأشجار والنباتات البيئية للمحافظات، فضلًا عن تنفيذ مشروعات توليد الكهرباء من المخلفات.

ثانيًا: تطوير منهجية احتساب الاستثمارات الخاصة

في ضوء الحاجة إلى تحسين تقدير استثمارات القطاع الخاص وتوفير رؤية أدق وأكثر شمولًا لتوزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص، عملت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتعاون مع خبراء دوليين وبمشاركة عدد من الجهات الوطنية، مثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وهيئة الرقابة المالية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهيئة التنمية الصناعية، على تطوير منهجية جديدة لقياس استثمارات القطاع الخاص.

وتُسهم تلك المنهجية في تعزيز كفاءة تخطيط الاستثمارات من خلال توفير تقديرات أكثر دقة وشمولًا لاستثمارات القطاع الخاص، حيث سعت إلى تضمين مكونات لم تكن مشمولة سابقًا، أبرزها: القطاع الخاص غير الرسمي، والإنفاق على قطاعات مثل؛ البحث والتطوير، والبنية التحتية التكنولوجية، وتطوير البرمجيات والوسائط الإلكترونية، كما تتضمن الإنفاق على المباني السكنية وصيانة المساكن من قِبل الأسر المعيشية.

بعد أن تم تطبيق المنهجية على المستوى الكلي، فإن الخطوة التالية تتمثل في احتسابها جغرافيًا لكافة محافظات الجمهورية. ويُعد هذا التوسع الجغرافي في التطبيق خطوة أساسية نحو توطين التنمية الاقتصادية، حيث تُمكّن المنهجية من فهم توزيع الاستثمارات الخاصة بشكل أكثر تفصيلًا على مستوى المحافظات والمناطق، بما في ذلك الأنشطة غير الرسمية والإنفاق الأسري على الإسكان والصيانة. ومن خلال هذا الفهم، يمكن رصد الفجوات الاستثمارية الفعلية في كل منطقة، وتوجيه الاستثمارات العامة لسد تلك الفجوات أو لتحفيز مزيد من الاستثمارات الخاصة محليًا. كما تتيح هذه المنهجية تتبع التغيرات في سلوك المستثمرين والأسر على المستوى المحلي، وهو ما يُعد أداة فعالة لدعم تخطيط لامركزي يستند إلى بيانات دقيقة، ويعكس الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل محافظة، وبالتالي تعزيز العدالة في توزيع الموارد وتحقيق تنمية أكثر شمولًا واستدامة.

٥. توطين أهداف التنمية المستدامة

اعتمدت مصر نهجًا مُتكاملًا لتوطين أهداف التنمية المستدامة، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن التوطين ليس غاية في حد ذاته، بل أداة محورية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تُركّز على الإنسان باعتباره جوهر العملية التنموية، وبما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب. وقد انعكس هذا التوجّه بوضوح في رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تعتبر عملية التوطين أحد مبادئها الأساسية، حيث تتبنى الرؤية مبدأ التحول المستدام العادل، الهادف إلى سد الفجوات التنموية الجغرافية، وتقليص الفوارق بين الحضر والريف، وتحقيق عدالة توزيع الفرص والموارد. كما تؤكد على تمكين الحكومات والمجتمعات المحلية، وتضع في صميم أهدافها تعزيز التنمية المكانية والمحلية، وتمكين الإدارة المحلية وتعزيز قدراتها لتكون شريكًا رئيسيًا وفاعلًا في توجيه وتنفيذ مسارات التنمية المستدامة على المستوى المحلي. وقد جاء هذا التوجه نحو التوطين ضمن أربعة إجراءات مؤسسية رئيسية تعهدت بها مصر في قمة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣، والتي هدفت إلى تسريع تحقيق الأهداف التنموية الوطنية. وشملت هذه الإجراءات تمكين وتعزيز قدرات الحكومات المحلية والمحافظات للتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز إتاحة بيانات أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات لرصد مدى التقدم المُحرز.

ويتضمن إطار تفعيل توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر عددًا من الركائز العملية التي تضمن فاعليته واستدامته. أولى هذه الركائز هي ربط التوطين بعملية التخطيط المالي، بما يضمن توجيه الموارد المالية العامة نحو الأولويات التنموية المحلية، والتوزيع العادل لها.

كما يُبنى هذا الإطار على إشراك الأطراف ذات الصلة من مختلف الجهات، بما في ذلك المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية. كما يركّز على السياسات القائمة على الأدلة، والوصول إلى واستخدام المعلومات والبيانات من أجل المسئولية المشتركة والمتابعة وصياغة السياسات، مما يُعزّز من كفاءة وفعالية اتخاذ القرارات التنموية. وتُعد المبادرات المنفذة على أرض الواقع، مثل مبادرة «حياة كريمة»، تجسيدًا عمليًا لهذا النهج، حيث تعكس مدى التزام الدولة بترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى تدخلات ملموسة على مستوى القرى والمجتمعات المحلية. وأخيرًا، يعتمد إطار التوطين في مصر على نشر الوعي، بما يضمن شمولية المعرفة المجتمعية لأهداف التنمية، ويعزز من دور المواطن كشريك في التنمية.

إطار تفعيل توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر

التقارير الطوعية المحلية (Voluntary Local Reviews - VLRs)

ففي عام ٢٠٢٣، أطلقت ثلاث محافظات مصرية (الفيوم، بورسعيد، والبحيرة) تقاريرها الطوعية المحلية، بدعم من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وقد تم عرضها في المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة بالأمم المتحدة بنيويورك في يوليو ٢٠٢٣. وقد مثّلت هذه الخطوة تتويجًا لجهود تشاركية انطلقت منذ المراحل الأولى للإعداد، حيث بادرت الوزارة بالتواصل مع كافة المحافظات المصرية لاستطلاع مدى رغبتها واستعدادها لإعداد مراجعات طوعية. وعلى ضوء نتائج هذا التواصل، تم اختيار محافظات المرحلة الأولى وفقًا لمجموعة من المعايير الموضوعية، من بينها مدى جاهزية المحافظة لإعداد المراجعة الطوعية من حيث توافر البيانات واستعدادها المؤسسي، ورؤية المحافظة حول كيفية الاستفادة من المراجعة، إلى جانب تحقيق التوازن الجغرافي على مستوى الجمهورية. وقد استمر النهج التشاركي خلال جميع مراحل الإعداد، حيث نُظمت مجموعة من ورش العمل استهدفت بناء القدرات وجمع البيانات، كما تم إشراك مختلف الأطراف ذات الصلة وشركاء التنمية المحليين.

ولا تقتصر أهمية هذه المراجعات على كونها آلية للمتابعة والتقييم، بل إنها توفّر أيضًا فرصة استراتيجية للمحافظات من أجل إعادة النظر في أولوياتها التنموية وتوجيه مواردها بشكل أكثر كفاءة. كما تساعد المحافظات على الانخراط بفعالية في عملية توطين أهداف التنمية المستدامة، من خلال مشاركة مفتوحة وشاملة وشفافة، تساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين وصناع القرار المحليين.

ويتكامل هذا الجهد المحلي مع التوجه الوطني نحو تعزيز التنمية الحضرية المستدامة، والذي توّج **بإطلاق التقرير الوطني الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٤**، اتساقًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة. ويأتي التقرير الوطني الطوعي الثاني استكمالاً **للتقرير الأول الذي قُدم عام ٢٠٢١**، ليبرز ما تحقق من إنجازات في تنفيذ حزمة من المشروعات القومية والمبادرات العمرانية التي امتدت إلى مختلف أقاليم الجمهورية. وقد شملت هذه الجهود مواجهة التحديات العمرانية الملحة مثل الضغط المتزايد على المدن الكبرى، وإعادة توزيع السكان، ومعالجة الآثار البيئية المرتبطة بالنمو العمراني، فضلًا عن تعزيز التنمية الشاملة في قطاعات الإسكان، والبنية الأساسية، والاستثمار، وربط المناطق النائية بمحاور تنمية جديدة. ويسهم ذلك كله في بناء مجتمعات عمرانية أكثر مرونة وقدرة على الصمود في مواجهة المتغيرات المتسارعة، بما يعزز توجه الدولة نحو تحقيق تنمية حضرية متوازنة وشاملة.

وبهذا التكامل بين التقارير الطوعية المحلية والتقرير الوطني الطوعي للخطة الحضرية الجديدة تتعزز المنهجية الوطنية القائمة على المتابعة التشاركية متعددة المستويات، التي تتيح توجيهًا أفضل للسياسات والاستثمارات، وتدعم تحقيق تنمية حضرية متوازنة على مستوى الجمهورية.

ولقد أبرزت عملية إعداد المراجعات الطوعية المحلية في مصر العديد من الدروس المستفادة، من أبرزها أهمية استخدام أدوات تشاركية مبتكرة لاستكشاف رؤى المواطنين واحتياجاتهم الفعلية. وساهمت هذه المراجعات في تعزيز التنسيق والتكامل على المستويين الرأسي والأفقي؛ فعلى المستوى الرأسي، ساعدت في مواءمة التخطيط المحلي مع السياسات الوطنية، بينما شجعت على المستوى الأفقي تبادل الخبرات والتجارب بين المحافظات المختلفة، والاستفادة من مزاياها النسبية. كما وفّرت المراجعات بيانات على مستوى المحافظات يمكن الاستناد إليها في توجيه السياسات العامة، وتحديد الأولويات الاستثمارية في المجالات التي تعاني من فجوات في الأداء، مما يدعم اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة على المستوى المحلي.

تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات

يُمثل إعداد **تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة** عملية هامة لتقييم وضع التنمية المستدامة في جميع المحافظات المصرية. حيث تساعد هذه التقارير على التوجيه الفعال لجهود التنمية والاستجابة للاحتياجات

المحلية، من خلال التقييم المنهجي لأداء كل محافظة في مؤشرات الأهداف الأممية، بما يعزز في نهاية المطاف التنمية الشاملة والمستدامة على المستوى الوطني. ومن هذا المنطلق، قامت مصر بإطلاق النسخة الأولى من تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات في عام ٢٠٢١، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمركز المصري لبحوث الرأي العام «بصيرة»، حيث قامت بإطلاق ٢٧ تقريرًا بواقع تقرير لكل محافظة. وتضمنت النسخة الأولى من التقارير تحديد مستهدفات كمية للمؤشرات، تم تحديدها بالتشاور مع المحافظات لمتابعة أدائها في مختلف المؤشرات.

وفي عام ٢٠٢٥، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بإطلاق النسخة الثانية من تقارير التوطين، بالإضافة إلى تقرير موجز يقدم نظرة عامة وشاملة عن وضع التنمية المستدامة في جميع المحافظات المصرية على مستوى الهدف الأممي، استكمالا للتقارير التفصيلية (٢٧ تقريرًا) التي أُعدت لتوفير صورة كاملة عن وضع أهداف التنمية المستدامة على مستوى مؤشرات الأداء في كل المحافظات المصرية. وبذلك، يسلط التقرير الضوء على كل من الإنجازات التي تحققت والتحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الأممية على مستوى المحافظات، مما يساهم في تقديم رؤية شاملة حول المشهد العام للتنمية المستدامة في مصر.

ويبني الإصدار الثاني من تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة على الإصدار الأول الذي تم إطلاقه في عام ٢٠٢١، مع تضمين عدد من التطورات، وذلك في ضوء مجهودات الحكومة المستمرة نحو متابعة وتقييم مؤشرات التنمية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي؛ إيمانًا منها بأن جوهر التوطين هو اتباع نهج من القاعدة إلى القمة.

بدايةً، وبدعم من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تم زيادة تغطية المؤشرات بنسبة ٥٧٪ مقارنة بتقارير ٢٠٢١، حيث زاد عددها من ٣٢ مؤشر في تقارير الإصدار الأول إلى ٥٠ مؤشر في الإصدار الثاني لمعظم المحافظات، وفقاً لمدى توافر البيانات. ومن ثم، تعاونت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) لتحديد مستهدفات كمية للمؤشرات الإضافية بالإصدار الحالي، اعتماداً على المنهجية ذاتها في تقارير الإصدار الأول، لضمان الاتساق. كما تم استخدام نفس منهجية ترتيب المحافظات المتبعة في الإصدار الأول، بما يتيح للمحافظة تحليل مدى التقدم أو التراجع في المؤشرات المختلفة، ومقارنة أدائها بالمحافظات الأخرى، وكذلك الوقوف على وضعها ضمن السياق الوطني.

علاوةً على ذلك، تم تعزيز عملية المتابعة والتقييم في الإصدار الحالي، من خلال تقديم منظور أشمل لتقييم الأداء. حيث تم استخدام منهجية مُعتَمَدة أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لاحتساب مؤشر يقيس أداء المحافظة على مستوى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة (الملحق).

فعلى مستوى المؤشرات، تم الاعتماد على ثلاثة مقاييس رئيسية لمتابعة أداء كل محافظة نحو تحقيق مُستهدفاتها لعام٢٠٣٠ ، وذلك على النحو التالي:

- البُعد عن مُستهدف ٢٠٣٠ : ويُمثل الفجوة بين الوضع الحالي للمؤشر ومُستهدف ٢٠٣٠ الخاص به على مستوى المحافظة.
- التغير السنوي المُستهدف حتى ٢٠٣٠ : والذي يعكس النسبة المئوية للتغير السنوي في قيمة المؤشر- سواء كانت زيادة أو انخفاضًا- اللازمة لتحقيق مُستهدف المحافظة بحلول عام ٢٠٣٠
- الترتيب: وهو ترتيب كل محافظة ضمن المحافظات ال ٢٧ بناءً على مدى اقترابها من تحقيق مستهدف ٢٠٣٠ لكل مؤشر، فإذا كانت قيم البعد عن المستهدف متساوية، يُمنح لتلك المحافظات نفس الترتيب، وإذا حققت أكثر من محافظة المُستهدف أو تجاوزته، تحصل المحافظة التي تجاوزت المُستهدف بفارق أكبر على ترتيب أعلى؛ ولكن في حالة المؤشرات ذات مستهدف ٠٪ أو ١٠٠ ٪ لكل المحافظات، تُمنح المحافظات نفس المركز.

أخيرًا، ولضمان استدامة عملية إعداد التقارير، طورت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لوحة بيانات تفاعلية حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، وهي منصة رقمية مصممة لتكون بمثابة أداة لتحسين طريقة عرض البيانات وإمكانية الوصول إليها. ستساهم لوحة البيانات في إطلاع المحافظين وصناع السياسات على البيانات المحدثة بصورة منتظمة، وبالتالي تعزيز عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة، وعملية توطين أهداف التنمية المستدامة بشكل عام في مصر.

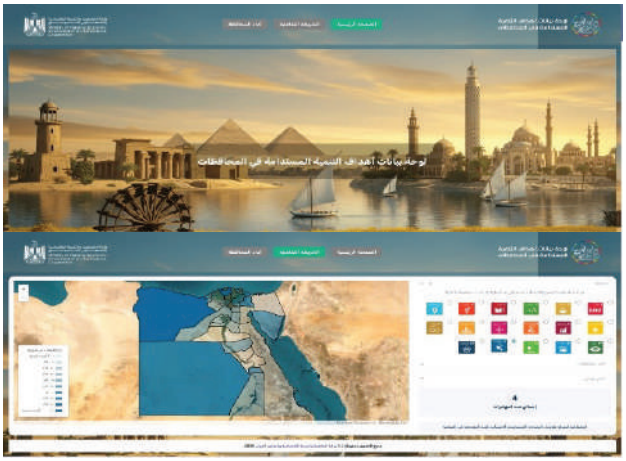

لوحة بيانات تفاعلية حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

تعزيز التخطيط الشامل والقائم على الأدلة، وإعداد الموازنة، والمتابعة، بهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي في مصر

يأتي هذا المشروع المشترك بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ليعزز التخطيط والموازنة والمتابعة الشاملة القائمة على الأدلة لتسريع توطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، خاصة في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة. تتمثل القيمة المضافة للمشروع في تبنيه نهج يوحد جهود الأمم المتحدة والحكومة وشركاء التنمية ضمن إطار تشاركي متعدد الأطراف، ويعزز التكامل بين المبادرات الوطنية القائمة، مثل حياة كريمة، تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة، ومؤشرات التنافسية على مستوى المحافظات. كما يتميز المشروع بما يلي:

- اختبار أدوات مبتكرة لدعم النهج التشاركي لتوطين أهداف التنمية المستدامة مثل الابتكار الاجتماعي، إطار عمل الإدارة الموحد (UMF)، ونموذج الموازنة التشاركية، بما يتيح التوسع والتكرار على نطاق وطني وإقليمي.
- تعزيز الشمولية والمشاركة المجتمعية للفئات المهمشة، والنساء، والشباب عبر إدماجهم المستدام في عمليات التخطيط والموازنة والمتابعة.
- الاستفادة من النماذج القائمة والدروس المستفادة لضمان قرارات مبنية على الأدلة وتحسين جودة البيانات على المستويين الوطني والمحلي.
- دعم استدامة التمويل من خلال تعبئة موارد إضافية من شركاء التنمية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية.

ويركز المشروع على تحقيق أهداف رئيسية تشمل:

١. تطوير المراجعات المحلية الطوعية (VLRS) على مستوى المحافظات والمدن من خلال عمليات تشاركية شاملة متعددة الأطراف.

٢. تعزيز القدرات المؤسسية المحلية عبر تحسين التنسيق الحكومي، وتطوير أنظمة المتابعة والتقييم والتحول الرقمي، ورفع القدرات الإحصائية.

٣. إدماج آليات الموازنة التشاركية لتحسين أنظمة التخطيط والموازنة للكومة المحلية وضمان الشفافية والمساءلة.

٤. تعزيز نظم الغذاء والحماية الاجتماعية كتحولات ذات أولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥. ضمان الاستدامة المؤسسية من خلال دمج مكونات المشروع في السياسات والخطط الحكومية وتعزيز مشاركة جميع الأطراف ذات الصلة بشكل دائم.

٦. توسيع نطاق الابتكارات والنماذج الناجحة داخل مصر وخارجها عبر التوثيق، وتبادل المعرفة، وبناء شبكات تعاون فعّالة.

٧. تعبئة موارد مالية إضافية عبر شركاء التنمية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، وربط المشروع بالمبادرات التمويلية القائمة، لا سيما الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية.

٦. توطين العمل المناخي

الاستجابة العالمية لتغير المناخ في جوانب عديدة ولأسباب متعددة، في جوهرها مجموعة من الاستجابات المحلية لتغير المناخ، وهو أمر منطقي لأن مواطن الضعف أمام تغير المناخ بطبيعتها محلية. ومن ثم، فإن التعبئة الفعّالة والعادلة للتمويل من أجل العمل المناخي المحلي تمثل ضرورة ملحّة.

ويجسد **برنامج نُوَفِّي**، والذي تم استعراضه بالتفصيل في الفصول السابقة، مثالًا بارزًا على توطين العمل المناخي وحشد الاستثمارات الخاصة لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، حيث أن أحد الركائز الأساسية لعمل محور الارتباط بين الطاقة والغذاء والمياه هو تعظيم الأثر التنموي لتلك المشروعات من خلال تجميعها في نطاق جغرافي يسمح بالعمل على كافة المحاور والجمع بينها بشكل يساهم في تلبية الاحتياجات التنموية وزيادة وتعظيم قدرة المجتمعات بتلك المناطق على مواجهة التحديات المناخية.

وفي السياق ذاته، تُعد **المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية** في مصر التي أطلقتها الحكومة عام ٢٠٢٢ نموذج عملي لمعالجة التحديات المرتبطة بتمويل المناخ، حيث تعمل على توفير قائمة من المشروعات الخضراء والذكية القابلة للاستثمار ورسم خرائط وتطوير قاعدة بيانات لها على مستوى المحافظات، كما توفر منصة لحشد التمويلات اللازمة التي تساعد على إطلاق هذه المشروعات.

وتتوافق أهداف المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية مع إطار سياسة المناخ في مصر والالتزامات الأساسية التي قطعتها الحكومة. وهي تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للتحول الأخضر من خلال إعطاء الأولوية للابتكار والتقنيات النظيفة والممارسات المستدامة والمسؤولية البيئية في جميع أنحاء البلاد.

وفيما يتعلق بالمساهمات الوطنية المحددة لمصر، تدعم المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية أهدافها المتعلقة بالتكيف مع المناخ والتعاون الدولي وتمويل المناخ من خلال عرض مشروعات في مجالات خفض الانبعاثات والزراعة المستدامة وإدارة النفايات والطاقة المتجددة. كما تتوافق المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية مع العديد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية التي تعزز التحول إلى الاقتصاد الأخضر، مثل الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، واستراتيجية الطاقة المستدامة المتكاملة ٢٠٣٥، وقانون إدارة النفايات ٢٠٢٠، واستراتيجية الهيدروجين الأخضر، واستراتيجية إدارة موارد المياه ٢٠٥٠.

وكل ذلك يساهم بشكل أساسي في إحراز تقدم في تحقيق الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة: العمل المناخي.

ومن خلال استهداف مجموعات مستفيدة متنوعة من خلال المبادرة، بما في ذلك النساء والشباب والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تساهم المبادرة أيضًا في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة: المساواة بين الجنسين، والهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف الحادي عشر: المدن والمجتمعات المستدامة، والهدف السابع عشر: الشراكات لتحقيق الأهداف.

أهداف المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية

الهدف الأول: تنفيذ مشروعات ذكية خضراء من خلال استخدام حلول المناخ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتماشى مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للمناخ ٢٠٥٠.

الهدف الثاني: تعزيز التنسيق والشراكات بين الأطراف ذات الصلة الرئيسيين في جميع محافظات مصر لرفع مستوى الوعي بشأن التصدي لتغير المناخ من خلال الحلول والتقنيات المبتكرة.

الهدف الثالث: تمكين مختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك المرأة والرجل والشباب وقطاع الأعمال، ليكونوا جزءًا لا يتجزأ من الجهود الوطنية لمكافحة

الآثار السلبية لتغير المناخ.

آليات عمل المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية

تُحدد المبادرة المشروعات الرائدة من جميع المحافظات السبع والعشرين، وتُتيح للفائزين الوصول إلى الموارد والشراكات والمنصات العالمية. كما تُعزز قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية الرئيسية، وتُشركها في مراحل تنفيذ متعددة، بما في ذلك التقديم، وبناء القدرات، وتقييم المشروعات، والمشاركة في مؤتمر الأطراف وغيره من المؤتمرات، وربط المشروعات بالشركاء المحتملين.

تتمحور عملية الاختيار حول:

١. لجنة تنظيمية، برئاسة المنسق العام للمبادرة، وتتكون من ممثلين عن مختلف الوزارات.

٢. لجان تنفيذية من مختلف المحافظات، يرأس كل منها المحافظ، ويبلغ مجموعها ٢٧ لجنة.

٣. لجنة تحكيم، برئاسة المنسق الرفيع المستوى للأمم المتحدة لتغير المناخ، وتتكون من ممثلين رفيعي المستوى عن مختلف الوزارات.

ويُشترط في هذه المشروعات استيفاء ستة معايير رئيسية: المكوّن الأخضر (الاستدامة البيئية)، المكوّن الذكي، الجدوى الاقتصادية، إمكانية التكرار، الأثر المستدام، والشمول.

الإنجازات الخاصة بالمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية

على مدار ثلاث دورات متتالية للمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية (٢٠٢٢–٢٠٢٤)، تم تلقي ١٧,٧٩٧ مشروعًا موزعًا على ست فئات رئيسية. ومن بين هذه المشروعات، تم اختيار٥٤ مشروعًا فائزًا بواقع ١٨ مشروعًا في كل دورة، حيث حصلت على دعم نوعي شمل بناء القدرات، وتوفير التمويل، والمشاركة في مؤتمرات الأطراف ٢٧ و٢٨ و٢٩، مما عزز فرصها في التوسع والتأثير.

ولم يقتصر أثر المبادرة على المشروعات الفائزة فحسب، بل امتد ليشمل بناء قدرات ١١,٥٠٠ شخص من خلال جلسات تدريبية عبر الإنترنت، وورش عمل، وندوات متخصصة بالشراكة مع المؤسسات المعنية، بهدف تزويد المشاركين بالمعرفة والخبرة اللازمة لقيادة مشروعات مستدامة وناجحة. وتتوفر هذه الدورات للجمهور عبر منصة المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، بما يضمن استمرارية الأثر وتوسيع نطاق المستفيدين.

حاليًا، يمكن تصنيف المشروعات ضمن ثلاث فئات رئيسية:

١. **مشروعات قيد التشغيل بنجاح**، حققت نتائج مرضية وتعمل وفق المعايير المحددة.

٢. **مشروعات جاهزة للتنفيذ**، استكملت إعداد الأسس الفنية والمؤسسية وتنتظر استكمال عناصر مثل التمويل أو التصاريح للانتقال إلى التنفيذ النشط.

٣. **مشروعات في مراحل التطوير المبكرة**، تعمل على صياغة الخطط وتحديد النطاق والميزانية وتخصيص الموارد اللازمة.

بهذا النهج، لا تكتفي المبادرة باختيار مشروعات مبتكرة، بل تعمل على تهيئة بيئة متكاملة لدعم دورة حياة المشروع من الفكرة وحتى التشغيل الفعّال، مما يسهم في ترسيخ العمل المناخي المحلي كمحرك للتنمية المستدامة في مصر.

عدد المشروعات المقدمة تحت مظلة المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية – وفقًا لكل فئة من الفئات المختلفة:

- ١٤٩٣ مشروعات واسعة النطاق
- ٢٣٨٨ مشروعات متوسطة النطاق
- ٢٩٤١ مشروعات مجتمعية غير هادفة للربح
- ١٧٠٩ شركات ناشئة
- ١٦١٣ مشروعات صغيرة الحجم ومحلية
- ٢٠٩٣ مشروعات مرتبطة بالنوع الاجتماعي

٧. سياسات التنمية الاقتصادية القائمة على البيانات والأدلة

تمثل البيانات والأدلة الركيزة الأساسية لصياغة سياسات تنموية أكثر استهدافًا وفعالية، إذ توفر البيانات الدقيقة والتحليلات المنهجة الأساس لفهم الواقع التنموي على مستوى المحافظات ورصد الفجوات والتفاوتات الإقليمية. ومن خلال توظيف أدوات إحصائية ودراسات متخصصة، مثل بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، والتعداد الاقتصادي والسكاني، والمؤشرات التنموية المتنوعة، يصبح بالإمكان تحديد أولويات التدخل ووضع خطط مبنية على حقائق ملموسة. كما يساهم تقرير التنمية البشرية في ربط البيانات بالسياسات العامة وتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يعزز من كفاءة التخطيط ويوجه الموارد نحو المناطق الأكثر احتياجًا.

التنمية المكانية: رصد الفجوات التنموية والتفاوتات الإقليمية

تنقسم الجمهوريّة إلى سبعة أقاليم اقتصاديّة يضُم كلّ منها عددًا من المُحافظات بين اثنين وست مُحافظات، بإجمالي ٢٧ مُحافظة، وقد بلغ التعداد السُكاني لمصر نحو ١٠٧,٩ مليون نسمة في أغسطس ٢٠٢٥.

وتتفاوت هذه الأقاليم، والمُوضّحة بالخريطة، ليس فقط من حيث المساحة وعدد السكان، وكذلك الخصائص الديموغرافية والقيم والعادات والأنماط السلوكيّة. إنما أيضًا من حيث الظروف المُناخيّة والتضاريس والمُقوّمات الطبيعيّة والثروات المعدنيّة والمائيّة والزراعيّة والإمكانات التصنيعيّة، ومن ثم، إمكانات وفرص الاستثمار بوجه عام. الأمر الذي أفضي إلى وجود عدد من التفاوتات والفجوات في درجات التطور والتنمية بوجه عام.

ولا تقتصر الفروق على الأقاليم ولكنها تمتد أيضًا للمُحافظات الواقعة في نطاق كل إقليم، بل وبين المراكز التابعة لكل مُحافظة، وكذلك بين المُدُن والقُرى بكل مركز.

جدير بالذكر أن الحكومة المصرية قد كثّفت جهودها خلال السنوات القليلة الماضية لسد الفجوات التنموية، وفي مقدمتها المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، الأمر الذي أسهم في تحسين مستوى المعيشة والخدمات في العديد من المناطق. وفي الوقت الذي تمثل فيه هذه الجهود خطوة مهمة، فإن العديد من المجالات لا تزال تتيح فرصًا واسعة لتطوير تدخلات جديدة وتوجيه الاستثمارات نحو سد الفجوات وتعزيز تنمية المناطق والأقاليم الأكثر احتياجًا، بما يضمن تحقيق تنمية مكانية متوازنة وشاملة تغطي كافة مناطق الجمهورية، اتساقًا مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

أهم مظاهر التفاوتات الإقليمية

يُوضّح الجدول التالي بعض من المُؤشّرات التي تعكس بعض مظاهر التفاوت الاقليمي، من حيث نسبة السكان، مُعدّلات الأميّة، البطالة، على مُستوى

جدول ١ مُؤشّرات التنمية الرئيسة في الأقاليم الاقتصاديّة

الإقليم	المحافظات التابعة	نسبة الأميّة (١٠ سنوات فأكثر) (٢٠١٧)	مُعدّل البطالة (٪) ١٥-٦٤ سنة (٢٠٢٣)	نسبة السكان ٢٠٢٤/١/١(٪)
القاهرة	القاهرة / الجيزة / القليوبية	٢١,٦	١٠,١	٢٤,٦
الإسكندرية	الإسكندرية / البحيرة / مطروح	٢٧,٩	٨,١	١٢,٤
الدلتا	المنوفية / الغربية / دمياط / الدقهلية / كفر الشيخ	٢٣,٢	٥,٨	٢١,٤
القناة وسيناء	بورسعيد/ الإسماعيلية/ السويس/ شمال سيناء / جنوب سيناء/ الشرقية	١٩,٤	١٣,٢	١١
شمال الصعيد	الفيوم / بني سويف / المنيا	٣٥,٧	٤,٢	١٣,٣
وسط الصعيد	أسيوط / الوادي الجديد	٢٤,٧	٣,٧	٥,١
جنوب الصعيد	سوهاج / قنا / الأقصر / أسوان / البحر الأحمر	٢٣,٩	٨,٩	١٢,٢
المُتوسط العام/ الإجمالي		٢٥,٨	٧,٧	١٠٠

الأقاليـم.

وكما هو مُوضّح بالجدول أعلاه، فقد بلغت نسبة الأميّة في إقليم شمال الصعيد ٣٥,٧٪، وفي إقليم الإسكندرية (٢٧,٩٪)، بينما وصلت نسبة الأميّة إلى أدنى مُعدّلاتها في إقليم قناة السويس (١٩,٤٪).

أما مُعدّل البطالة، فقد بلغ أعلى مُستوياته في إقليم القناة وسيناء (١٣,٢٪)، ويليه إقليم القاهرة بنسبة ١٠,١٪، ثم إقليم جنوب الصعيد بنسبة ٨,٩٪. بينما لم تتجاوز مُعدّلات البطالة في أقاليم شمال ووسط الصعيد (٥٪).

وفيما يخُص نسبة السكان في كل إقليم، فقد استأثر إقليم القاهرة وحده بنحو رُبع التعداد السكاني للجمهورية (٢٤,٦٪)، ويليه إقليم الدلتا وإقليم شمال الصعيد بنسبة ٢١,٤٪ و١٣,٣٪ على التوالي، بينما يقطُن أقل نسبة من السكان في إقليم وسط الصعيد (٥,١٪).

بعض مظاهر التفاوتات الإقليمية في محور التعليم وسوق العمل

هناك العديد من المؤشرات ذات الأهمية التي تستخدم لتقييم أداء العملية التعليمية وسوق العمل، ومن بينها مؤشرات الكفاءة الداخلية كمعدلات الرسوب والتسرب، وكذا مؤشرات الكفاءة الخارجية مثل قابلية الخريجين للتوظيف ومدى توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

وعلى المستوى الإقليمي نذكر على سبيل المثال متوسط مستوى التحصيل الدراسي، وكذا معدلات البطالة، ومعدلات التشغيل، وكذلك العمل في مجالات التخصص عبر المناطق الجغرافية.

فإذا تم قياس المستوي التعليمي من خلال متوسط سنوات استكمال مستوي التعليم، يظهر تفاوتات واضحة بين المناطق الجغرافية، وخاصة في المناطق الريفية والحدودية ببعض المحافظات. كما تواجه النساء تمييزًا إضافيًا، إذ تتمتع الإناث بعدد سنوات دراسة أقل بشكل مستمر مقارنة بالذكور (الجدول ٢).

جدول ٢ مستوى التحصيل الدراسي للذكور والإناث

	٢٠١٤		٢٠٢١	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الإجمالي	٥,٨	٧,٤	٧,١	٨,١
شريحة الثروة الخُمسية				
الأدنى	٢,١	٤,٩	٣,٣	٥,٥
الثانية	٣,٣	٥,٥	٤,٤	٥,٩
الوسطى	٦,٢	٧,٦	٦,٨	٧,٩
الرابعة	٧	٧,٨	٩,٦	١٠,٢
الأعلى	١٠,٧	١١	١١,٣	١١,٤
محل الإقامة				
المحافظات الحضرية	٨,٤	٩,٦	٨,٦	٩,٩
المناطق الحضرية بالوجه البحري	٨,٩	٩,٥	١٠	١٠,١
المناطق الريفية بالوجه البحري	٥,٣	٦,٧	٦,٧	٧,٨
المناطق الحضرية بالصعيد	٧,٥	٨,٧	٨,٢	٩,١
المناطق الريفية بالصعيد	٣,٤	٥,٧	٤,٩	٦,٧
المحافظات الحدودية	٦	٧,٩	٦,٢	٨,٢

المصدر: المسح السكاني والصحي في مصر لعام ٢٠١٤، ومسح صحة الأسرة لعام ٢٠٢١

معدل البطالة على مستوى المُحافظات

في عام ٢٠٢٤، بلغ مُعدل البطالة ٦,٦٪ بإنخفاض قدرة ٠,٤٪ عن العام السابق والذي بلغ معدل البطالة فيه ٧٪، حيث سجل عدد المُتعطلين ٢,١١٣ مليون مُتعطل (١,٠٩١ مليون ذكور، ١,٠٢٢ مليون إناث)، مُقابل ٢,١٩٠ مليون مُتعطل (١,١٩٦ مليون ذكور، ٠,٩٩٤ مليون إناث) في عام ٢٠٢٣. وقد بلغ مُعدل بطالة الذكور ٤,٢٪ مُقابل ٤,٧٪ في العام السابق، بينما بلغ مُعدل بطالة الاناث ١٧,١٪، مُقابل ١٧,٨٪ في العام السابق.

طبقاً للأقاليم الجغرافية، شهدت مُعدلات البطالة ثبات في عام ٢٠٢٤ مُقارنة بعام ٢٠٢٣ في حضر الوجه البحري بنسبة ٨,٦٪ وارتفاع في معدل البطالة في المُحافظات الحضرية من ١١٪ في ٢٠٢٣ إلى ١١,١٪ في ٢٠٢٤. وانخفاض في مُعدل البطالة في باقي المناطق كالتالي: ريف الوجه البحري من ٥,٢٪ إلى ٤,٧٪، حضر الوجه القبلي من ٩,٦٪ إلى ٨,٣٪، ريف الوجه القبلي من ٤,٢ إلى ٣,٦٪، حضر مُحافظات الحدود من ١٤,٤٪ إلى ١٢,٢٪، وريف مُحافظات الحدود من ٧٪ إلى ٤,٥٪.

شكل ١ معدل البطالة (١٥-٦٥) طبقاً للمُحافظة، ٢٠٢٤

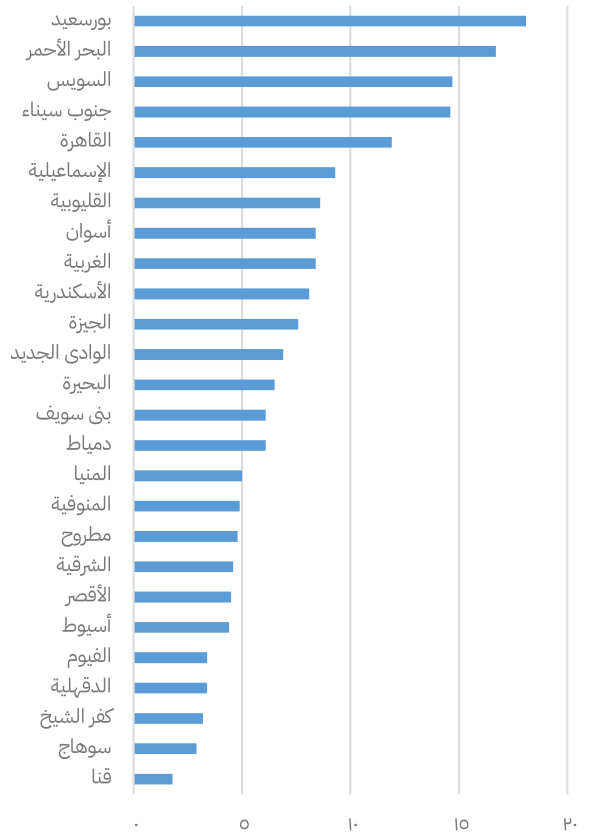

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة ٢٠٢٤

تشير البيانات المتاحة إلى وجود ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة ضمن عدد من المحافظات المصرية، وعلى وجه الخصوص محافظات بورسعيد، البحر الأحمر، السويس، وجنوب سيناء. وتتميز هذه المحافظات بقلة التنوع الاقتصادي، حيث تعتمد بشكل رئيسي على قطاع واحد محدد، مثل قطاع السياحة الذي يتميز بطبيعته الموسمية، أو على نشاط اقتصادي رئيسي كقناة السويس في حالة بورسعيد والسويس. مما يجعل هذه المناطق أكثر عرضة لتقلبات اقتصادية تؤثر بشكل سلبي على فرص التشغيل.

العمالة غير الرسمية بأجر على مستوى المُحافظات

تكشف البيانات التالية عن حجم العمالة غير الرسمية بأجر في مختلف محافظات الجمهورية، مما يساعد على رصد التفاوتات الجغرافية وتحديد المحافظات الأكثر احتياجًا إلى التدخلات الحكومية.

شكل ٢ التوزيع النسبي للعمالة غير الرسمية بأجر طبقاً للمُحافظة، ٢٠٢٤

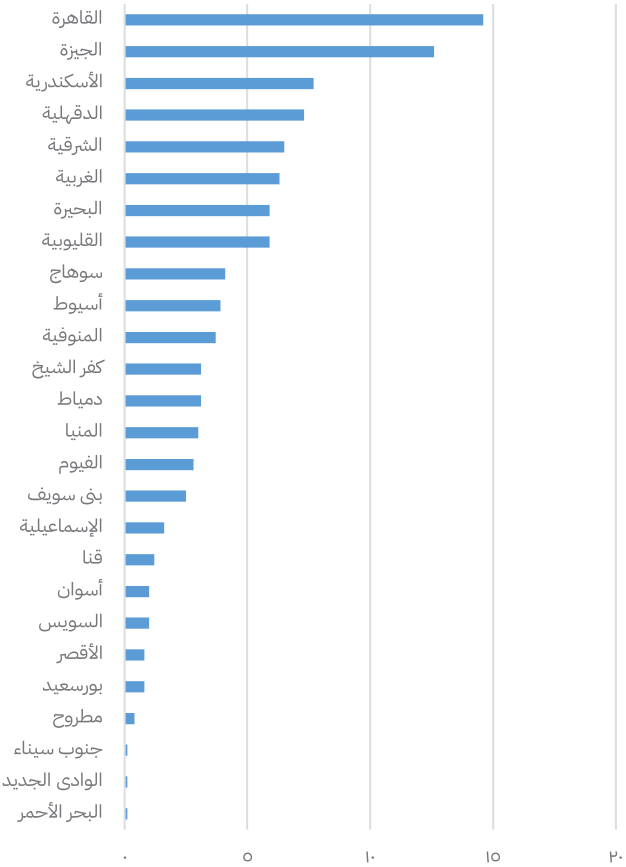

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة ٢٠٢٤

تتركز النسبة الأكبر من العمالة غير الرسمية بأجر في المحافظات الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية والجيزة، ويرجع ذلك إلى انتشار العديد من أشكال العمل المؤقت وأنشطة البيع بالجملة والتجزئة والمطاعم في هذه المناطق. ويلاحظ وجود ارتباط بين ارتفاع عدد العاملين بأجر في هذه المحافظات وزيادة معدلات العمالة غير الرسمية بأجر، مقارنة ببعض المحافظات الأخرى التي تتسم بانخفاض كل من معدلات العمالة غير الرسمية بأجر ونسبة العمالة بأجر بشكل عام. فتأتي النسب الأقل للعمالة غير الرسمية بأجر في مُحافظات (البحر الأحمر، الوادي الجديد، جنوب سيناء، الأقصر، مطروح)، وهي مُحافظات تتسم بسيطرة نشاط اقتصادي بعينه، لكن لا يمكن إغفال ارتفاع مُعدلات البطالة في تلك المُحافظات أيضًا.

هذه الظاهرة المتمثلة في ارتفاع نسبة العمل غير الرسمي أدت إلى اتخاذ الحكومة المصرية مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى دمج العمالة غير الرسمية في منظومة الاقتصاد الرسمي، وتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة لكافة العاملين. وفي هذا الإطار، تُبذل جهود كبيرة لتوسيع نطاق منظومة التأمينات الاجتماعية، بما يشمل تدريجيًا فئات العمالة غير الرسمية، لا سيما في القطاعات التي تنتشر فيها أنماط العمل غير المنتظم والأجر اليومي أو الموسمي، مثل الخدمات الحرفية. ويُعد هذا التوجه خطوة محورية نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للعاملين، وضمان حقوقهم في التقاعد والرعاية الصحية.

وفي سياق متصل، يُعد برنامج «حياة كريمة" أحد أبرز المبادرات الوطنية التي ساهمت بشكل غير مباشر في الحد من العمالة غير الرسمية. إذ يشمل البرنامج تطوير شامل للبنية التحتية والخدمات الأساسية في القرى والمناطق الريفية والمهمّشة، ويؤدي ذلك إلى خلق فرص عمل جديدة داخل مشروعات رسمية ومنظمة، مما يحد من اعتماد المواطنين على العمل غير الرسمي. كما يسهم البرنامج في تحسين بيئة العمل داخل المجتمعات المحلية، ورفع مستوى جودة الحياة، وهو ما يُمهّد الطريق نحو اقتصاد محلي أكثر استقرارًا وتنظيمًا.

التعليـم الفـني

تعكس بيانات توزيع المدارس الثانوية في مصر فرصة مهمة لإعادة مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل الفعلية. فمع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري وتزايد الطلب على العمالة الفنية والمهارات المتخصصة، يبرز المجال واسعًا لتوسيع التعليم الفني والتكنولوجي وتعزيز جاذبيته، بما يحقق التوازن بين التعليم الثانوي العام والاحتياجات التنموية المستقبلية.

وفي ظل جهود التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري لصالح قطاع الصناعة التحويلية، ذا الإنتاجية والقيمة المضافة المرتفعة، وما يستتبعه من تزايد الطلب على العمالة الفنية والمهارات المتخصصة كمدخل أساسي للعملية الإنتاجية، فلا يزال التعليم الثانوي الفني بفروعه المختلفة يشكل تمثيلاً متواضعًا.

فالقطاعات الإنتاجية كالصناعة، والزراعة، والخدمات، أصبحت تتطلب مهارات عملية وتطبيقية متخصصة، ويزداد هذا التوجه حدة مع تسارع التطورات التكنولوجية ونظم الأتمتة الحديثة، وهو ما أكدته التقارير الحديثة من البنك الدولي، ومنتدي الاقتصاد العالمي. كان من أهم نتائج ذلك، تزايد أعداد الخريجين مع عدم امتلاك المهارات المطلوبة، مما أدي في النهاية إلى فجوات في التوظيف، مع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وخاصة في المناطق الريفية. ويأتي ذلك رغم أن نسب الالتحاق بالتعليم الفني تتجاوز نظيرتها في التعليم الثانوي العام، حيث تمثل نحو ٥٥٪ من إجمالي طلاب المرحلة الثانوية.

من حيث التوزيع الجغرافي، تتصدر محافظات القاهرة والجيزة والشرقية المشهد بعدد كبير من المدارس (على سبيل المثال، القاهرة تضم ١١٢١ مدرسة وحدها)، وهو ما يعكس الكثافة السكانية العالية وتوافر البنية التحتية، لكنه لا يترجم بالضرورة إلى تحقيق التوازن الجغرافي بين التعليم وفرص العمل. كذلك نجد محافظات مثل البحر الأحمر والأقصر تعتمد اقتصاديًا على السياحة، إلا أن هناك فرصة واعدة للتوسع في عدد المدارس الفندقية.

وبوجه عام، فإن أحد مفاتيح إصلاح المنظومة التعليمية هو إعادة هيكلة توزيع المدارس الفنية وكذا التخصصات الفنية والتوسع فيهما بما يتلائم مع تحليل الفرص التنموية والاستثمارية يعكس تحليل دقيق لاحتياجات سوق العمل في كل محافظة وفي هذا السياق، جاءت تجربة مدارس التكنولوجيا التطبيقية Applied Technology Schools كنموذج رائد للتعليم الفني المطوّر.

مـــدارس التكنـولـوجيـا التطبيقيـــة Applied Technology Schools

ونظرًا لما يمثله التعليم الفني والمهني من أهمية محورية لتحقيق أي نهضة صناعية، فقد أصبح أحد ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. انعكس ذلك في جهود الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والتي سعت إلى دعم وتعزيز دور مدارس التكنولوجيا التطبيقية بهدف تعزيز الروابط بين نظام التعليم واحتياجات سوق العمل و تحسين كفاءة ومرونة هذه السوق. ففي عام ٢٠٢٥، بلغت عدد مدارس التكنولوجيا التطبيقية حوالي ١٢٨ مدرسة موزعة على جميع محافظات الجمهورية، مع تركّز ملحوظ في محافظات القاهرة، الجيزة، والشرقية، تليهم محافظة القليوبية. تماشيًا مع ارتفاع الكثافة السكانية وتوافر البنية الصناعية.

تتميز مدارس التكنولوجيا التطبيقية بدمجها بين الدراسة النظرية والتدريب العملي داخل بيئة عمل حقيقية، من خلال شراكات استراتيجية مع كبرى الشركات مثل فولكس فاجن، والسويدي، وبي تك، وغيرها. هذا النموذج يتطلب وجود شريك صناعي داخل المدرسة، مما يعزز جاهزية الطلاب للانخراط المباشر في سوق العمل، حيث يحصل أكثر من ٨٠٪ من الخريجين على فرص توظيف مضمونة داخل هذه الشركات فور التخرج، إلى جانب حصولهم على شهادات خبرة معتمدة.

شكل ٣ التوزيع النسبي لمدارس التكنولوجيا التطبيقية على مستوى المحافظات في ٢٠٢٥

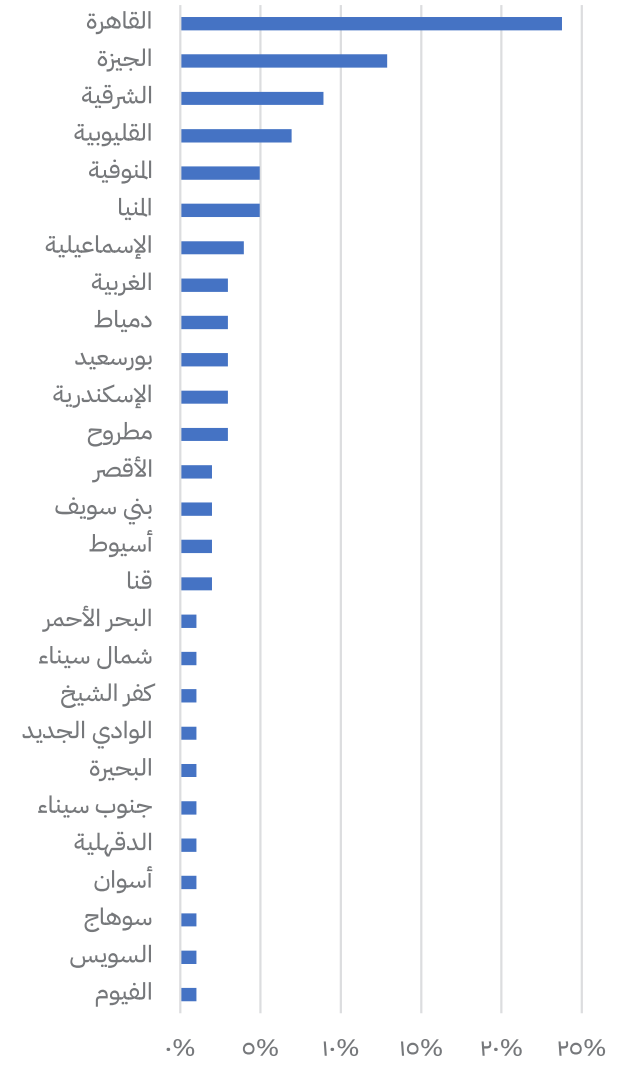

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

علاوة على ذلك، تفتح هذه المدارس أمام الطلاب مسارات متعددة بعد التخرج، تشمل الالتحاق بسوق العمل مباشرة، أو استكمال التعليم في المعاهد الفنية، أو الجامعات التكنولوجية، أو حتى الجامعات التقليدية بعد إجراء معادلة، ما يتيح لهم مرونة تعليمية ومسارات مهنية متنوعة. وتُعد هذه المبادرة من أبرز جهود الدولة لسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وخاصة في القطاعات الصناعية والإنتاجية ذات الأولوية.

وفي السياق ذاته، تسعى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إلى تحويل ١٢٧٠ مدرسة فنية إلى مدارس دولية مطورة، تستوفي المعايير العالمية، وذلك من خلال الشراكات الدولية والاتفاقيات الجاري توقيعها في هذا المجال بهدف تمكين خريجي التعليم الفني من المنافسة على المستوى الإقليمي والعالمي.

من جانب آخر، وفي سياق تعزيز العدالة التعليمية، تأتي مبادرة «حياة كريمة» كأحد الركائز الرئيسية التي تسعى إلى سد الفجوة في إتاحة وتطوير المدارس الثانوية الفنية في المناطق الأكثر احتياجًا. وتُعطي هذه المبادرة أولوية خاصة للمحافظات التي تمتلك فرصًا للتوسع في عدد المدارس مثل الوادي الجديد، مطروح، شمال وجنوب سيناء، بهدف رفع مستوى الخدمات التعليمية وتحسين فرص الطلاب في هذه المناطق للوصول إلى تعليم فني متطور.

وتتماشى هذه الأنشطة جميعها مع رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تضع تطوير التعليم الفني على رأس أولوياتها، من خلال التحول إلى نظام تعليمي حديث قائم على التكنولوجيا في التدريس وعملية التقويم، مع تطبيق نظام الجدارات الذي يركز على تنمية المهارات العملية والوظيفية بدلًا من الاقتصار على الجانب النظري. كما تشجع الدولة القطاع الخاص كشريك تنموي رئيسي على الاستثمار في منظومة التعليم الفني، بما يعزز من كفاءتها وزيادة تنافسيتها لتلبية احتياجات الأنشطة الاقتصادية وعلي رأسها القطاع الصناعي.

استهداف السياسات من خلال تعبئة وتحليل بيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك

تُعد بيانات **بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (HIECS)** أداة محورية لفهم الواقع المعيشي للأسر المصرية، إذ توفر صورة شاملة ودقيقة عن أنماط الإنفاق ومستويات الدخل ومصادره المختلفة. ويكتسب هذا البحث أهمية خاصة نظرًا لدوريته المنتظمة كل عامين منذ عام ٢٠٠٨، ما يتيح تتبع التغيرات الزمنية وتحليل الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأسر. كما يتيح نطاق تغطيته الواسع، والذي يشمل جميع أوجه الإنفاق (مثل الغذاء، السكن، الصحة، التعليم، وغيرها من مجموعات الإنفاق) وكافة مصادر الدخل (بما في ذلك العمل، والتحويلات الجارية، والدخل من الممتلكات)، بناء قاعدة بيانات دقيقة وثرية.

يسهم هذا النوع من البيانات الدقيقة في تحديد الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر بشكل أكثر تفصيلًا، بما في ذلك رصد الفجوات بين الفئات الجغرافية والديموغرافية المختلفة. ومن خلاله يمكن رصد مؤشرات الفقر وتوزيعها الجغرافي، وتحديد الفئات الأكثر احتياجًا، مما يمكّن الدولة من توجيه الدعم والموارد بفعالية نحو المناطق والأسر الأكثر احتياجًا. كما يُعد الأساس لتحسين تصميم برامج الحماية الاجتماعية، وضمان شمولها واستهدافها الأمثل، بما يتوافق مع مبادرات الدولة مثل «حياة كريمة» وغيرها من المشروعات القومية.

وفي إطار التوجه نحو بناء سياسات قائمة على البيانات والأدلة، يتم تعبئة وتحليل هذه البيانات التفصيلية لاستخدامها في دعم صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستندة إلى الواقع الفعلي. وتُشكل نتائج البحث مصدرًا رئيسيًا لتقييم أثر السياسات القائمة، واقتراح تدخلات أكثر فعالية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة.

التخطيط ومنهجية التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٢٧

تُعد التعدادات العامة للسكان والإسكان والمنشآت في مصر من أهم أدوات التخطيط التنموي القائم على الأدلة، حيث بدأت الدولة إجراء هذه التعدادات منذ عام ١٨٨٢، واستمرت بانتظام بما يتوافق مع التوصيات الدولية والتطورات التكنولوجية المتسارعة. وبفضل سجلها الطويل من العمل الإحصائي، نفذت مصر ١٤ تعدادًا سكانيًا حتى الآن، قدمت من خلالها بيانات تفصيلية حول الحجم السكاني، والتوزيع الجغرافي، وقضايا الإسكان، والثروة العقارية، والنشاط الاقتصادي، وهي بيانات تُعد ركيزة أساسية لرسم السياسات العامة وسياسات التنمية الاقتصادية. وتبرز أهمية التعداد في كونه المصدر الشامل الذي يغطي بدقة أوضاع المباني ومكوناتها، وعدد السكان وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تعداد المنشآت وتوصيفها وفقًا لطبيعتها الاقتصادية.

وانطلاقًا من أهمية هذا المشروع الوطني، يستعد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء **لتنفيذ تعداد ٢٠٢٧ بمنهجية جديدة** ترتكز على الدمج بين الحصر الميداني الشامل والاعتماد على السجلات الرسمية الرقمية المتوفرة لدى جهات الدولة، مع استكمال البيانات التي لا تغطيها تلك السجلات. وتتضمن المنهجية توظيف معرفات ربط موحدة مثل الرقم القومي للأفراد، والرقم العقاري الموحد للمباني والوحدات، ورقم التسجيل الضريبي للمنشآت، إلى جانب الاستفادة من الخرائط الجغرافية المكانية المحدثة. كما سيتم لأول مرة تطبيق آلية العد الذاتي، والتي تتيح للمواطنين إدخال بياناتهم بأنفسهم إلكترونيًا من خلال أجهزة الحاسوب أو الهواتف الذكية، ما يعزز دقة البيانات ويخفض التكاليف ويزيد من الاستجابة الطوعية.

وتهدف منهجية التعداد الجديدة إلى بناء قاعدة بيانات شاملة تغطي كافة المباني والوحدات، وجميع الأسر والأفراد داخل الدولة، مع توثيق خصائصهم السكانية والاجتماعية والاقتصادية، بما يسهم في تحقيق التكليفات الرئاسية بدقة، لا سيما ما يتعلق بالحصر الشامل لذوي الإعاقة، والأجانب واللاجئين. كما توفر المنهجية إطارًا لتقييم مستوى اتساق السجلات الرسمية مع المفاهيم الإحصائية الدولية، تمهيدًا للانتقال إلى التعداد السجلي الكامل في ٢٠٣٧.

وقد بدأت التحضيرات الفعلية منذ يناير ٢٠٢٢ وتشمل تحديث خريطة الأساس وربطها بالرقم العقاري الموحد، وبناء قاعدة بيانات أولية بالتعاون مع الشركاء الوطنيين، وعلى رأسهم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهيئة الرقابة الإدارية، وإدارة المساحة العسكرية. كما جرى وضع خطة إعلامية متكاملة تواكب مراحل التنفيذ المختلفة، وتستهدف رفع الوعي العام بأهمية المشاركة في التعداد والعد الذاتي.

وسيتم تنفيذ الحصر الميداني على ثلاث مراحل: الأولى لحصر المباني ومكوناتها خلال ديسمبر ٢٠٢٦ – فبراير ٢٠٢٧، والثانية لحصر السكان خلال أبريل – مايو ٢٠٢٧، والثالثة لحصر المنشآت خلال يونيو – يوليو ٢٠٢٧. وستُبنى على هذه المراحل قواعد بيانات مركزية للأسر،

والسكان، والمنشآت، ما يدعم بناء سجل وطني رقمي متكامل وشامل. وتُعد هذه المنهجية نقلة نوعية في النهج الإحصائي في مصر، كونها تُمكن من الحصول على بيانات لحظية عالية الجودة، تُستخدم في إدارة الأزمات وتخطيط الخدمات وتوزيع الموارد بشكل أكثر كفاءة وعدالة.

التعداد الاقتصادي

يُعد التعداد الاقتصادي الحصر الشامل والمنهجي لجميع الأنشطة الاقتصادية التي تُمارس داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية محددة، ويُنفَّذ في مصر ضمن أهم المشروعات الإحصائية التي يقوم بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويُعتبر هذا التعداد الركيزة الأساسية لتوفير البيانات التفصيلية اللازمة لإعداد ومراجعة الحسابات القومية على المستويين الكلي والإقليمي، لما يوفره من قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة عن مختلف الأنشطة الاقتصادية – الإنتاجية والخدمية والتجارية – التي تمارسها المنشآت في القطاعات كافة. ويغطي التعداد الاقتصادي كلًّا من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الشقين الرسمي وغير الرسمي، مما يتيح صورة دقيقة ومتكاملة لبنية الاقتصاد الوطني. وتشمل البيانات التي يجمعها التعداد معلومات تفصيلية عن طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشآت، وحجم العمالة والأجور، وقيمة الاستثمارات، والإنتاج، والمبيعات، والقيمة المضافة، والمخزون، والأصول الثابتة، وغيرها من المؤشرات الجوهرية التي تعكس الهيكل الاقتصادي وتُسهم في تحليل أداء القطاعات المختلفة وتحديد اتجاهات النمو الاقتصادي.

جاء تنفيذ التعداد السادس لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ استمرارًا للجهود التي بدأت منذ التعداد الاقتصادي الأول عام ١٩٩٢/١٩٩١، حيث شهدت الدورات المتعاقبة تطورًا منهجيًا كبيرًا في أساليب جمع البيانات وتصنيف الأنشطة الاقتصادية، إلى أن وصل التعداد السادس إلى مرحلة التحول الرقمي الكامل في إدارة العمل الميداني ومعالجة البيانات، بما يواكب المعايير الدولية الحديثة في إعداد الإحصاءات الاقتصادية. وقد شهد التعداد الاقتصادي السادس لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مجموعة من الإضافات النوعية التي جعلته أكثر شمولًا ودقة مقارنة بالتعدادات السابقة، سواء من حيث نطاق الحصر أو تنوع البيانات المستهدفة. فقد تميز هذا التعداد بتوسيع نطاق الحصر ليشمل المناطق الصناعية الرسمية والمناطق الحرة والاستثمارية، حيث شمل ١٦٢ منطقة صناعية، إلى جانب ١٤ منطقة استثمارية، و١٠ مناطق حرة. كما أُضيفت ثلاث استبيانات جديدة إلى استمارة التعداد، تتعلق بالتجارة الإلكترونية وخدمات التعهيد والاقتصاد الأخضر.

أظهر التعداد الاقتصادي السادس لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ توسعًا في نطاق التغطية مقارنة بالتعداد السابق لعام ٢٠١٧/٢٠١٨، إذ ارتفع عدد المنشآت من نحو ٣,٧ مليون إلى ٣,٩ مليون منشأة، بزيادة قدرها ٣,١٪. ويستحوذ القطاع الخاص على الغالبية الساحقة من إجمالي المنشآت بنسبة ٩٩,٨٪، مقابل ٠,٢٪ فقط للقطاع العام وقطاع الأعمال العام. أما على مستوى هيكل القطاع الخاص، فتشير النتائج إلى وجود ما يقارب ٢,٠ مليون منشأة غير رسمية مقابل نحو ١,٩ مليون منشأة رسمية.

شكل ٤ أهم المؤشرات الرئيسية للتعداد الاقتصادي المصري السادس ٢٠٢٢/٢٠٢٣

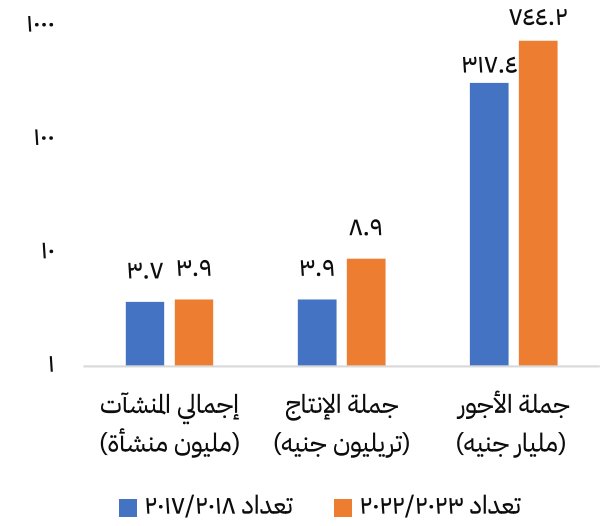

أهم مؤشرات القطاع الخاص - التعداد الاقتصادي المصري السادس ٢٠٢٢/٢٠٢٣

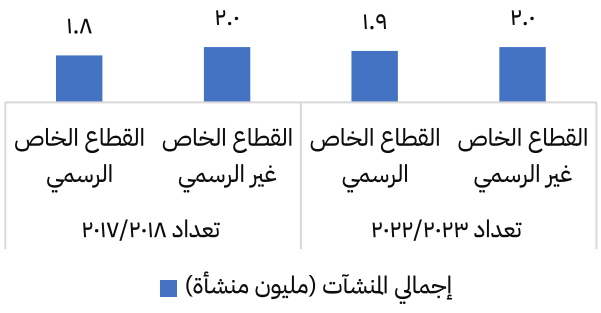

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

وعلى صعيد **العمالة**، فبعد أن قدّر تعداد ٢٠١٨/٢٠١٧ إجمالي المشتغلين داخل منشآت الاقتصاد بنحو ١٣,٥ مليون مشتغل، تُسجّل نتائج ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ارتفاعًا واضحًا إلى نحو ١٥,٢ مليون مشتغل. فيما يسجل التعداد الاقتصادي لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ حوالي ١٠,٤ مليون مشتغل في القطاع الخاص الرسمي مقابل ٣,٩ مليون مشتغل في القطاع الخاص غير الرسمي، بينما يعمل ٩٢٣,٢ ألف مشتغل في القطاع العام/الأعمال العام. ويستحوذ القطاع الخاص الرسمي على قرابة ثلاثة أرباع التشغيل الخاص (نحو ٧٤,٣٪)، مقابل ربع تقريبًا للخاص غير الرسمي (نحو ٢٥,٧٪). وتستحوذ أربع مجموعات أنشطة وحدها على ٨٠,٧٪ من إجمالي المشتغلين في غير الرسمي؛ في المقدّمة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بنسبة ٥١٪، ثم الصناعات التحويلية بنسبة ١٦,٩٪، تليهما خدمات الغذاء والإقامة بنسبة ٦,٦٪، والزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك بنسبة ٦,٢٪، بينما تتوزع ١٩,٣٪ على باقي الأنشطة.

ومن حيث **القيم الاقتصادية**، تُبرز نتائج التعداد الاقتصادي السادس الدور المحوري للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث بلغ إجمالي الإنتاج خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٨,٩ تريليون جنيه، استحوذ القطاع الخاص على نحو ٨٥٪ منها مقابل ١٥٪ للقطاع العام وقطاع الأعمال العام. كما بلغت جملة الأجور حوالي ٧٤٤,٢ مليار جنيه، ساهم القطاع الخاص بنحو ٨٠٪ منها، في حين وصلت القيمة المضافة الإجمالية إلى قرابة ٥,٠ تريليون جنيه، تولّدت الأنشطة الخاصة منها بنحو ٨٥٪. وعلى صعيد الاستثمار، قدّر التعداد إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بنحو ٦٤٥,٢ مليار جنيه، استحوذ القطاع الخاص على ما يقرب من ٦٣٪ منها.

وعلى مستوى القطاع الخاص، بلغ إجمالي الإنتاج نحو ٧,٦ تريليون جنيه، تركز أكثر من ٩٢٪ منه في القطاع الرسمي، مقابل أقل من ٨٪ في غير الرسمي، بينما بلغت جملة الأجور في القطاع الخاص حوالي ٥٩٦,٧ مليار جنيه، استحوذ الرسمي على نحو ٩٢٪ منها. كما قُدّرت القيمة المضافة في القطاع الخاص بنحو ٤,٢ تريليون جنيه، ما يعكس الوزن الأكبر للأنشطة الرسمية ويؤكد أهمية سياسات رفع الإنتاجية ودعم التحول نحو الاقتصاد الرسمي.

شكل ٥ إجمالي القيمة المضافة - التعداد الاقتصادي المصري (تريليون جنيه)

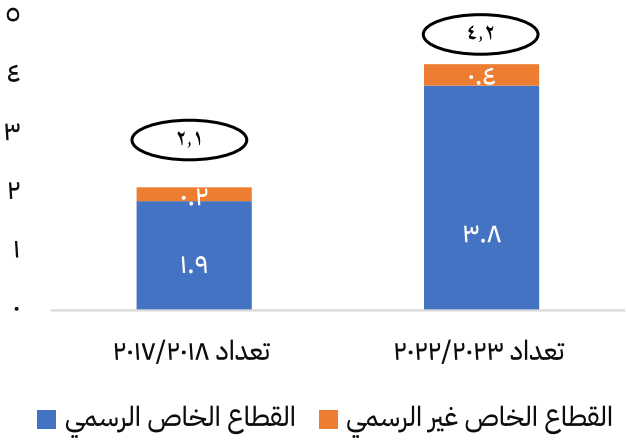

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

بالإضافة لما سبق، شهدت الفترة بين تعداد ٢٠١٨/٢٠١٧، و٢٠٢٣/٢٠٢٢ تغيرًا في توزيع المنشآت بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث برزت أنشطة الخدمات والنقل والبناء والأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة كأهم القطاعات التي شهدت توسعًا ملحوظًا في أعداد منشآتها، حيث ارتفع عدد المنشآت بنسبة ٢٢,٧٪ في نشاط الخدمات الأخرى، و١٧١,٤٪ في نشاط النقل والتخزين، و١٨٦,٤٪ في نشاط التشييد والبناء، و٢٥,٥٪ في الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة.

ومن حيث التشغيل، شهدت بعض الأنشطة الاقتصادية توسعًا في أعداد المشتغلين، بينما شهدت أخرى انخفاضًا نسبيًا. يعتبر نشاط تجارة الجملة والتجزئة من أكثر الأنشطة جذبًا للعمالة، حيث ارتفع عدد العاملين بها من ٥,٠ ملايين مشتغل عام ٢٠٢٨/٢٠١٧ إلى ٥,٤ ملايين مشتغل عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، بزيادة ٤٠٠ ألف مشتغل تعادل ٧,١٪. وبالمثل ارتفع عدد المشتغلين في قطاع النقل والتخزين بنسبة ٩٢,٣٪، وكذلك ارتفع عدد المشتغلين بنسبة ٦٥,٥٪ في نشاط التعليم، فيما شهدت الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم نموًا من ٢٥٤ ألفًا إلى ٤٢١ ألف مشتغل بنسبة ٦٥,٩٪. في المقابل، سجّل قطاع إمدادات الكهرباء والغاز وتكييف الهواء تراجعًا في حجم العمالة من ١٧٠ ألف مشتغل إلى ١٣٨ ألفًا بانخفاض ٣٣ ألفًا تمثل ١٩,١٪-، كما تراجع عدد العاملين في الصناعات التحويلية بانخفاض طفيف قدره ٠,٥٪-.

وعلى المستوى الإقليمي، تعكس نتائج التعداد الاقتصادي لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ خريطة واضحة لتوزيع النشاط

شكل ٦ التوزيع الجغرافي للمنشآت الاقتصادية وفقاً للتعداد الاقتصادي السادس - (ألف منشأة)

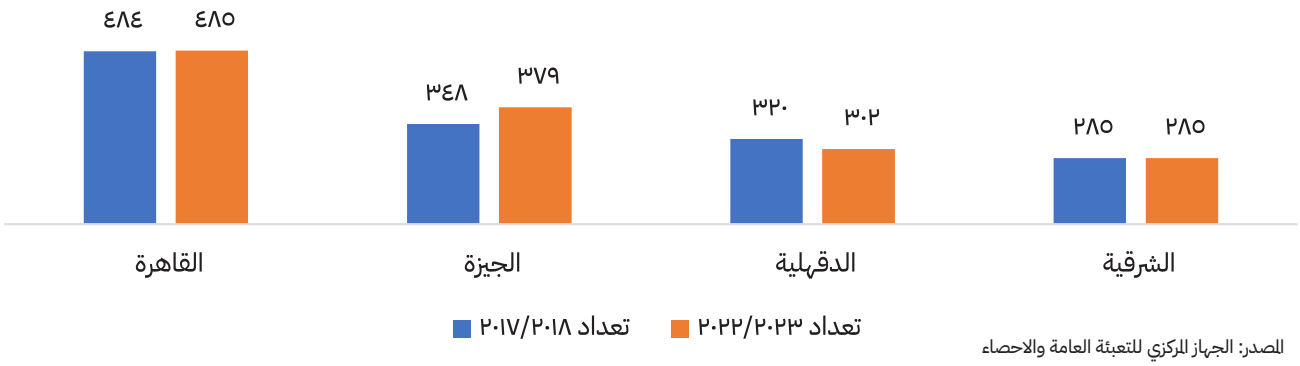

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

الاقتصادي على مستوى الجمهورية، حيث تحتفظ المحافظات الحضرية الكبرى، ولا سيما محافظات القاهرة الكبرى والدلتا، بنصيب وافر من إجمالي عدد المنشآت. وفي الوقت ذاته، تُبرز المقارنة بين تعدادي ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠٢٣/٢٠٢٢ ديناميكيات نمو مشجعة في عدد من المحافظات ذات الطابع التنموي والحدودي، إذ سجلت شمال سيناء أعلى معدلات النمو، تلتها محافظات الفيوم وبورسعيد والبحر الأحمر والغربية، بما يعكس اتساع قاعدة النشاط الاقتصادي وانتقاله تدريجيًا إلى مناطق جديدة.

أما من حيث العمالة، فيتوزع الجزء الأكبر من المشتغلين داخل المحافظات ذات الثقل الاقتصادي، حيث تأتي القاهرة في المقدمة بعدد يناهز ٣,١ ملايين مشتغل، تليها الجيزة بنحو مليوني مشتغل، ثم الإسكندرية بعدد يقترب من ١,٣ مليون مشتغل، والشرقية بنحو مليون مشتغل. وبالتوازي، تظهر البيانات تسارعًا ملحوظًا في وتيرة نمو التشغيل داخل عدد من المحافظات خلال الفترة بين التعدادين، حيث حققت جنوب سيناء أعلى معدلات النمو، تلتها البحر الأحمر والفيوم والجيزة ومطروح، وهو ما يعكس توسع فرص العمل وتنامي النشاط الاقتصادي في هذه المناطق.

وعلى مستوى المساهمة الاقتصادية، تؤكد البيانات الدور المحوري لمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية في توليد القيمة المضافة داخل الاقتصاد المصري، إذ سجلت محافظة القاهرة قيمة مضافة تقدر بنحو ١,٢ تريليون جنيه، تليها الجيزة بقيمة تقترب من ٨٦٩,٥ مليار جنيه، ثم الإسكندرية عند مستوى ٥٢٤,٦ مليار جنيه، إلى جانب محافظة القليوبية التي بلغت قيمة مساهمتها نحو ٢٧٦,٣ مليار جنيه، بما يعكس تنوع القاعدة الإنتاجية وتعاظم دور المراكز الحضرية الكبرى في دعم النمو الاقتصادي.

وعلى صعيد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تشير نتائج التعداد الاقتصادي (٢٠٢٣/٢٠٢٢) إلى أن هذه المشروعات تمثل أحد أهم محركات النمو الاقتصادي في مصر، حيث بلغ عددها نحو ١,٩ مليون منشأة تشكل ٤٨,٥٪ من إجمالي المنشآت، وتستوعب ٨,١ ملايين مشتغل بنسبة ٥٣,١٪ من إجمالي المشتغلين، وتسهم بنحو ١,٨ تريليون جنيه أي ٢٠,٥٪ من إجمالي الإنتاج. ويُظهر التوزيع الجغرافي أن ما يقرب من ٤٠,٩٪ من العاملين في هذا القطاع يتركزون في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية، بينما تستوعب محافظات الوجه القبلي (عدا الجيزة) حوالي ١٧,٧٪ من العاملين، مما يعكس استمرار تركز النشاط في المراكز الحضرية الكبرى مع وجود توسع تدريجي في المحافظات الجنوبية.

وبالإشارة إلى الأنشطة المضافة إلى تعداد ٢٠٢٣/٢٠٢٢، أظهر التعداد الاقتصادي أن قطاع التجارة الإلكترونية آخذ في الاتساع بشكل لافت، حيث بلغ عدد المنشآت التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية ٢١,٨ ألف منشأة بحجم تعاملات يُقدر بنحو ٦٠ مليار جنيه تمثل ١٤,٩٪ من إجمالي الإيرادات، ما يعكس زيادة الاعتماد على القنوات الرقمية في البيع والشراء والتسويق، خصوصًا بعد تسارع التحول الرقمي في السنوات الأخيرة. أما في مجال خدمات التعهيد، فقد تم رصد ١٩,٢ ألف منشأة تمارس هذا النشاط، بإجمالي معاملات بلغت ٢٣٩ مليار جنيه، ما يؤكد توسع مصر في هذا المجال كمركز إقليمي لتقديم الخدمات عن بُعد. وفي

خطوة تعكس اهتمام الدولة بتطبيق معايير التنمية المستدامة، تناول تعداد ٢٠٢٢/٢٠٢٣ للمرة الأولى موضوع الاقتصاد الأخضر، حيث تبيّن أن نحو ١,٦ مليون منشأة حصلت على موافقات بيئية، إضافةً إلى ٥٢٦ ألف منشأة تعتمد على أجهزة كهربائية موفرة، و٢,٤ ألف منشأة تستخدم الطاقة الجديدة والمتجددة.

وتُعد بيانات التعداد الاقتصادي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الحسابات القومية في مراجعة وتحديث تقديراتها الدورية للناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة لكل قطاع. فالتعداد الاقتصادي يعتبر أداة يتم الاعتماد عليها في تصحيح وتدقيق الحسابات القومية وإعادة معايرة التقديرات السابقة، نظرًا لما يقدمه من بيانات تفصيلية فعلية عن الإنتاج والاستهلاك الوسيط والاستثمارات والمخزون. كما يساهم التعداد في مراجعة المعاملات الإنتاجية بين القطاعات، وضبط العلاقات في جداول المدخلات والمخرجات التي تُعد من أهم أدوات الحسابات القومية. ولا تقتصر أهمية التعداد في هذا السياق على تحديث التقديرات الكلية فحسب، بل تمتد لتشمل مراجعة مكونات الإنفاق، مثل التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت والتغيرات في المخزون، نظرًا لما يقدمه من أرقام فعلية ودقيقة حول حركة الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ وتغيرات المخزون السلعي. وبهذه الطريقة، يُعتبر التعداد الاقتصادي بمثابة عملية مراجعة شاملة تُجرى كل خمس سنوات لإعادة معايرة ومراجعة الحسابات القومية للدولة وتأكيد اتساقها مع الواقع الاقتصادي الفعلي.

إلى جانب دوره المحوري في بناء منظومة الحسابات القومية على المستوى الكلي، يُعدّ التعداد الاقتصادي الركيزة الأساسية التي تُعتمد عليها الدولة في صياغة السياسات الاقتصادية الإقليمية ورسم خريطة التنمية المستدامة. فباعتباره المسح الشامل لكافة الأنشطة الاقتصادية على مستوى الجمهورية، يُوفّر التعداد بيانات تفصيلية حول الإنتاج والقيمة المضافة والعمالة والمخرجات الوسيطة في كل محافظة، مما يُمكّن من إعداد ومراجعة الحسابات القومية الإقليمية بدقة أكبر، وقياس مساهمة كل محافظة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحديد هيكل النشاط الاقتصادي في كل منطقة.

وتُستخدم هذه البيانات في رسم خريطة اقتصادية دقيقة تُبرز التفاوتات التنموية بين المحافظات، وتُظهر المناطق الأكثر نشاطًا في قطاعات معينة كالزراعة أو الصناعة أو الخدمات، وكذلك المحافظات التي تحتاج إلى تدخلات تنموية أو جذب استثمارات جديدة. كما تتيح بيانات التعداد تحليل درجة التركز الاقتصادي وتوزيع الأنشطة الإنتاجية والخدمية على مستوى الجمهورية، بما يساعد في توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو المناطق ذات الإمكانيات الاقتصادية غير المستغلة أو التي تعاني فجوات في البنية الإنتاجية. وتكتسب البيانات أهمية خاصة في تحليل الاقتصاد غير الرسمي، إذ تسمح بتقدير حجمه وانتشاره القطاعي والجغرافي، ما يساهم في وضع السياسات اللازمة لدمج هذه الأنشطة في الاقتصاد الرسمي وتوسيع القاعدة الإنتاجية والضريبية للدولة.

فضلًا عن ذلك، تمثل نتائج التعداد الاقتصادي الأساس الذي يُبنى عليه مؤشر تنافسية المحافظات، وهو أحد المؤشرات الحديثة التي تهدف إلى قياس قدرة كل محافظة على تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. ويُعد هذا المؤشر أداة موضوعية للمقارنة بين المحافظات، ورصد الفجوات التنموية فيما بينها، وتقييم تطور الأداء الاقتصادي على المستوى الإقليمي بمرور الوقت. وتعتمد التنافسية الإقليمية على عدة عوامل متكاملة تشمل تنوع الأنشطة الاقتصادية، وحجم المنشآت، ومستوى الإنتاجية، ومدى قدرة المحافظات على جذب الاستثمارات وتوفير بيئة أعمال محفزة. ويُعتبر التعداد الاقتصادي المصدر الأكثر دقة وموثوقية لتوفير البيانات اللازمة لهذه المؤشرات، إذ يتيح من خلال تحليل بيانات المنشآت والقطاعات الاقتصادية تحديد نقاط القوة والفرص الاستثمارية في كل محافظة، إلى جانب التعرف على المجالات التي تحتاج إلى دعم أو تطوير، بما يُسهم في تحقيق نمو متوازن وعادل بين الأقاليم وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد على المستوى الوطني.

مؤشرات كمية متكاملة لتقييم الأداء التنموي

وانطلاقًا من الأهمية المتزايدة لتوفير بيانات دقيقة وموثوقة تُسهم في دعم قرارات فعّالة ومبنية على الأدلة، تمضي الدولة قدمًا نحو تطوير مؤشرات كمية متكاملة تتيح تقييم الأداء التنموي بشكل علمي ومنهجي. وفي هذا السياق، تبرز مؤشرات التنمية البشرية والفقر متعدد الأبعاد (اللذين يشكّلان عنصرين رئيسيين في المعادلة التمويلية لتوزيع الاستثمارات العامة) إلى جانب مؤشر تنافسية المحافظات المصرية كأدوات تحليلية هامة تسهم في توجيه الإنفاق الاستثماري نحو المناطق الأكثر احتياجًا، وتحقيق قدر أكبر من العدالة والكفاءة في تخصيص الموارد.

١- مؤشر التنمية البشرية على مستوى المحافظات

وفي إطار النهج ذاته، وسعيًا لتعزيز التخطيط القائم على الأدلة، تم التعاون بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ومعهد التخطيط القومي لاحتساب مؤشر التنمية البشرية للمحافظات المصرية، وذلك بعد توقف دام منذ إصدار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠. وقد تم احتساب المؤشر بناءً على بيانات عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، بهدف توفير تقييم موضوعي وشامل لمستوى التنمية البشرية على المستويين القومي والمحلي، بما يدعم رسم السياسات التنموية الأكثر استجابة لاحتياجات المواطنين.

ويُعد مؤشر التنمية البشرية أداة رئيسية لرصد التطور التنموي، حيث لا يقتصر فقط على النمو الاقتصادي، بل يأخذ في الاعتبار أبعادًا متعددة تشمل الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة. ومن خلال هذا التقييم متعدد الأبعاد، يوفر المؤشر صورة دقيقة عن الفوارق التنموية بين المحافظات، ويساعد في تحديد المناطق التي تعاني من فجوات تنموية وتلك التي شهدت تحسنًا ملموسًا، مما يسهم في توجيه الموارد بشكل أكثر عدالة وفعالية.

وفي هذا السياق، سيشكّل **تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٢٦** أداة تحليلية لتقديم تقييم موضوعي للتقدم في مجالات التعليم والصحة ومستوى المعيشة، وهي ركائز مترابطة تعزز الجاهزية لسوق العمل وتزيد الإنتاجية. وانسجامًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والهدف المتعلق بتحقيق العمل اللائق والنمو الاقتصادي الشامل، سيقدّم التقرير مؤشرًا مركبًا جديدًا يقيس الفجوات التنموية المتعددة الأبعاد على المستويات الجغرافية، وبين الجنسين، وبحسب الإعاقة.

ويتكوّن المؤشر من ثلاثة محاور رئيسية:

- **البنية التحتية للاحتياجات الأساسية:** المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والإسكان، والنقل العام.
- **رأس المال البشري:** التعليم الجيد، وبناء القدرات، والصحة، والتغذية.
- **التمكين:** الرقمنة، والوصول إلى الأسواق، وزيادة الإنتاجية.

٢- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

وفي إطار النهج ذاته، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالتعاون مع شركاء وطنيين ودوليين من بينهم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التضامن الاجتماعي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI)، ومنظمة اليونيسف، بتطوير مؤشر وطني **للفقر متعدد الأبعاد (MPI)**، والذي يتجاوز المقاييس التقليدية لقياس الفقر بهدف معالجة أبعاده المختلفة.

يشير مفهوم الفقر متعدد الأبعاد إلى أن الفقر ليس مجرد نقص في الدخل وحرمان مادى، بل هو ظاهرة ذات جوانب متعددة تتضمن أوجه حرمان إضافية مثل التعليم، والصحة، والظروف المعيشية، والخدمات، والعمل، والحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، مما يوفر صورة شاملة لحالة الفقر. ويشمل هذا المؤشر سبعة أبعاد و١٩ مؤشراً، مما يعزز دقة التقييم. يُعتبر الفرد محرومًا إذا كان يعاني من نقص في اثنين من الأبعاد السبعة، وبالتالي توفر هذه المنهجية تقييماً دقيقاً يسهم في تطوير سياسات وبرامج فعالة للتخفيف من الفقر.

تكمن أهمية هذا المفهوم في تقديم تقييم شامل لمستوى معيشة الأفراد وكشف أوجه الحرمان

المتداخلة، مما يساعد على تتبع التقدم بين الفئات الأكثر فقراً وتعزيز جهود التنمية البشرية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يساهم في متابعة الفقر بمرور الوقت، مما يدعم تنسيق السياسات وتعديل الاستراتيجيات بفعالية. في الوقت نفسه، يعكس الجهود الوطنية في تقليل الحرمان من الخدمات الأساسية من خلال برامج دعم مختلفة مثل «حياة كريمة» ومبادرات أخرى مماثلة.

يرتبط المؤشر بشكل وثيق بالاستراتيجيات الوطنية، حيث يتماشى مع **الاستراتيجية الوطنية المحدثة للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠**، ويدعم توطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، ويتكامل مع برامج قومية مثل برنامج تنظيم الأسرة الوطني.

فوائد المؤشر ودوره في توجيه السياسات:

- **تصميم سياسات أكثر استهدافًا ومرتكزة على الأدلة:** من خلال تحديد المناطق الأكثر حرمانًا، يتم توجيه الموارد والتدخلات إلى حيث الحاجة الفعلية، مما يرفع كفاءة وفاعلية الجهود التنموية.
- **تحسين تخصيص وترتيب أولويات الموازنات:** يتيح توفر بيانات تفصيلية عن أبعاد الحرمان المختلفة اتخاذ قرارات تمويلية أكثر دقة لتحقيق أكبر أثر.
- **توفير إطار قوي للمتابعة والتقييم:** يُستخدم المؤشر كأداة قياس مرجعية لرصد التقدم بمرور الوقت وتقييم فعالية استراتيجيات الحد من الفقر.
- **صياغة استراتيجيات أكثر وعيًا وشمولًا للحد من الفقر:** من خلال النظر إلى الفقر كمفهوم يتجاوز الدخل ويعالج أسبابه الجذرية للوصول إلى حلول مستدامة.
- **إبراز التقدم المحرز والتحديات المتبقية:** إظهار التحسن في جودة الحياة وتأثير الجهود التنموية، مع رصد أثر الصدمات الخارجية مثل جائحة كوفيد-١٩ والأحداث الجيوسياسية على مؤشرات الفقر.

٣- مؤشر تنافسية المحافظات المصرية

وانطلاقًا من الأهمية المتزايدة لتوفير بيانات دقيقة وموثوقة تُسهم في دعم قرارات فعّالة ومبنية على الأدلة، تمضي الدولة قدمًا نحو تطوير مؤشرات كمية متكاملة تتيح تقييم الأداء التنموي بشكل علمي ومنهجي. وفي هذا السياق، يبرز مؤشر تنافسية المحافظات المصرية كأداة تحليلية هامة، تسهم في قياس القدرة الإنتاجية لكل محافظة، ومدى قدرتها في مجال التنافسية.

ويستند المؤشر إلى مفهوم التنافسية كما ورد في تقرير التنافسية العالمي، وهو: «قدرة المحافظة على المساهمة في النمو المستدام والاحتوائي، وزيادة الإنتاجية وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار، ومن ثم توفير مستوى معيشة ملائم للمواطن». وبذلك، لا يُعد المؤشر مجرد أداة للتقييم، بل يمثل وسيلة عملية لإبراز نقاط القوة والضعف في كل محافظة، وتحديد الفجوات التنموية التي تتطلب التدخل، وكذلك رصد أفضل الممارسات التي يمكن تعميمها على المحافظات الأخرى.

ويتكون المؤشر من أربعة محاور رئيسية تشمل: البيئة المواتية، ورأس المال البشري، والأسواق، وبيئة الابتكار، ويتضمن ٨٢ مؤشرًا فرعيًا لقياس جوانب متعددة مثل البنية التحتية، الاستقرار الاقتصادي، سوق العمل، وديناميكية الأعمال.

وقد تم تطوير هذا المؤشر بما يتوافق مع السياق المصري من خلال جهد تعاوني بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والمجلس الوطني المصري للتنافسية، إلى جانب مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مختلف المجالات، ويصدر بشكل سنوي بدايةً من عام ٢٠٢٣ عن بيانات العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.

ويهدف المؤشر على المستوى الوطني إلى دعم عملية التخطيط الفعّال، والإدارة الرشيدة لموارد الدولة، وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، كما يهدف إلى تحسين ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي. أما على مستوى المحافظة، فيسهم المؤشر في قياس كفاءة أداء المحافظات، ومدى المرونة الاقتصادية التي تتمتع بها المحافظات وتحفيزها وزيادة قدرتها على

- بيئية)، بما يمكّن المحافظات والمحليات من التخطيط وصنع القرار استنادًا إلى أدلة وقياسات دقيقة، وبالتالي تعزيز التخصيص الفعال للموارد والاستثمارات.
- **تعزيز القدرة التنافسية الشاملة لمصر:** من خلال تسليط الضوء على مجالات التحسين، سيحفز EGCI الإصلاحات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية لكل محافظة، وبالتالي مصر.
- **تحفيز جذب الاستثمارات:** خلق بيئة أكثر تنافسية تجذب بدورها الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي.

ضمان التنمية الإقليمية المتوازنة: من خلال الإشارة إلى الفوارق التنموية بين المحافظات.

منصة متابعة مؤشرات التنمية المستدامة «مصدر»

وفي ظل هذا التوجه نحو التخطيط القائم على البيانات، تولي الدولة اهتمامًا خاصًا بمنظومة المتابعة والتقييم، إدراكًا لأهمية توفير بيانات عالية الجودة، وموثوقة، ومحدثة بشكل دوري، لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وفي هذا السياق، طورت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي المنصة الإلكترونية «مصدر» لربط كافة الجهات الوطنية المصدرة لبيانات التنمية المستدامة، بهدف متابعة وتقييم التقدم المحرز في مؤشرات التنمية المستدامة في مصر. ولا تقتصر تغطية المنصة على المستوى الوطني فحسب، بل تمتد لتشمل أيضًا المستوى المحلي (المحافظات)، بما يُعزز من شمولية عملية التقييم ويدعم مواءمة السياسات التنموية بين المستويين المحلي والوطني.

وتُعد «مصدر» ركيزة هامة في دعم عملية اتخاذ القرار المبني على الأدلة، حيث تمكن الحكومة من متابعة الأداء التنموي بشكل دوري، وتحليل الفجوات والتحديات، وتصميم سياسات تستند إلى بيانات دقيقة وموثوقة. كما تُوفّر المنصة قاعدة بيانات متكاملة تُعزز من عملية إعداد وتقديم تقارير التنمية المستدامة إلى الجهات الدولية، وعلى رأسها التقارير الطوعية المحلية المُقدمة للأمم المتحدة لتوثيق التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، فضلًا عن التقارير الوطنية المعنية بتوطين تلك الأهداف على مستوى المحافظات.

منصة مصدر

٨. أمثلة علي المبادرات والمشروعات الجارية في شأن دفع التنمية الاقتصادية

المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة»

تُعد مبادرة «حياة كريمة» أحد أهم البرامج التنموية الشاملة التي تنفذها الدولة المصرية لتحسين الأوضاع المعيشية في القرى والمناطق الريفية، من خلال معالجة الفجوات التنموية وتعزيز العدالة المكانية. وقد حظيت المبادرة باهتمام وإشادة من المؤسسات الدولية، حيث تم إدراجها على منصتي «مسرعات تحقيق الأهداف الأممية» (يوليو ٢٠٢٠) و«أفضل الممارسات العملية» (يوليو ٢٠٢١) التابعتين للأمم المتحدة.

تنفرد المبادرة بعدد من السمات التي تجعلها نموذجًا متميزًا في مجال التنمية الريفية، من أبرزها اتساع نطاقها الجغرافي ليشمل جميع المجتمعات الريفية على مستوى الجمهورية، واستهدافها لشرائح واسعة من السكان، مع توافقها مع معظم أهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك المتعلقة بالصحة، والمياه النظيفة، والصرف الصحي. كما تتبنى المبادرة مقاربة شاملة تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية، بما يضمن تحسين جودة الخدمات والبنية التحتية في الريف.

تعتمد المبادرة على نهج تخطيطي مرحلي، حيث يتم تحديد نطاق جغرافي وأهداف واضحة لكل مرحلة، مدعومة ببرامج عمل محددة زمنياً. كما تولي اهتماماً كبيراً للمشاركة المجتمعية في تحديد أولويات التنمية على مستوى القرية، بما في ذلك احتياجات المرأة الريفية، وتعزيز التنسيق المستمر بين الأجهزة المركزية والمحلية لضمان انسيابية التنفيذ ومعالجة أي تحديات محتملة.

وتستند عملية اختيار القرى المستهدفة إلى نظام الاستهداف القائم على البيانات، بالاعتماد على قواعد معلومات دقيقة صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تغطي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل قرية، وحالة الخدمات المتاحة بها، وذلك لضمان توجيه التدخلات التنموية إلى المناطق الأكثر احتياجاً.

كما تعتمد المبادرة على آليات متابعة وتقييم دورية لقياس مستوى التقدم ومطابقة النتائج للمستهدفات، مع الإفصاح عن المؤشرات والبيانات لتعزيز الشفافية والمساءلة. وقد تم إطلاق تطبيق «شارك» لتمكين المواطنين من الاطلاع على المشروعات المنفذة والمقترحة وإبداء آرائهم بشأنها، بما يعزز من الوعي المجتمعي ويدعم فاعلية التنفيذ.

يُعد مشروع «حياة كريمة» الأكبر على مستوى العالم من حيث عدد المستفيدين، إذ تصل استفادة المرحلة الأولى وحدها إلى نحو ١٨ مليون مواطن في ما يقرب من ١٥٠٠ قرية، وبتكلفة تتجاوز ٣٥٠ مليار جنيه، عبر تنفيذ أكثر من ٢٣ ألف مشروع. ويدعم المشروع جهود الدولة المبذولة في العديد من المجالات ويُسرع من معدلات تنفيذ العديد من المشروعات القومية الأخرى مثل مشروع التأمين الصحي الشامل، حيث يتم ضمن المرحلة الأولى إنشاء وتطوير ١١٠٢ وحدة صحية و٢٤ مستشفى مركزي بمواصفات منظومة التأمين الصحي الشامل.

يستهدف المشروع خفض الفقر متعدد الأبعاد، ومعالجة الفجوات التنموية بين المحافظات، حيث تستحوذ محافظات الصعيد على ٦٨٪ من مخصصات المرحلة الأولى بعدد مستفيدين يشكلون ٦١٪ من جملة المستفيدين من المرحلة الأولى، ويُحقق المشروع كافة أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، كما أن نسبة الاستثمارات الموجهة لبناء الإنسان تتجاوز ٧٠٪ من مُخصصات المرحلة الأولى.

وإلى جانب ذلك، يُساعد مشروع «حياة كريمة» في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، حيث تمثل الاستثمارات الخضراء نحو ٣٠٪ من إجمالي استثماراته.

حوكمة مشروع «حياة كريمة»:

تتم إدارة المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة»، من خلال لجنة رئيسية بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٧٠٠) لسنة ٢٠٢٠، وبعضوية كافة الوزارات/ الجهات المعنية، مسؤولة عن وضع الضوابط والمحددات لاختيار القرى والمراكز التي سيتم تطويرها، حصر المشروعات ذات الأولوية التي تحتاج إليها كل قرية، متابعة الموقف التنفيذي للمشروعات، بناءً على التقسيم النوعي للتدخلات تم التوافق على تشكيل (٤) لجان فرعية:

- لجنة التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل، تقوم بتخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية، وخلق فرص عمل بالمراكز المستهدفة.
- لجنة خدمات المرافق والبنية الأساسية، تقوم برصد الوضع الراهن، وتحديد المشروعات المطلوبة بكل مركز، ومتابعة التنفيذ وإعداد تقارير دورية بمعدلات التقدم على الأرض.
- لجنة التدخلات الاجتماعية وتوفير سكن كريم، تقوم برصد الحالات المستحقة للتدخلات، وتحديد هذه التدخلات ومتابعة تنفيذها.
- لجنة متابعة مؤشرات الأداء والتنمية برئاسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقوم برصد والتحليل لمؤشرات التنمية بالمراكز وإعداد تقارير عنها (كمؤشرات الفقر والبطالة والتحسن في مستوى المعيشة).

الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى:

- بنهاية يونيو ٢٠٢٥، بلغ مُعدل تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى ٨٨٪، ومن المخطط نهو كافة المشروعات في كافة القرى خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٥.
- خلال يوليو ٢٠٢٥، بلغت الإتاحة المالية ٣٠٩ مليار جنيه، بنسبة ٨٨٪.
- بلغ عدد المشروعات المنتهية ١٧٧٨٤ مشروع.
- تم الانتهاء من تطوير ٥٠٣ قرية بتكلفة كلية ١٠٥ مليار جنيه بإجمالي مستفيدين يبلغ ٦ مليون مستفيد.
- في مجال توفير القروض للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغير، **تم توفير ٦٦,٧ مليار جنيه من أجهزة التمويل المتنوعة لأكثر من ٢,٩ مليون مستفيد.**
- **في إطار التوسع في تطبيق استراتيجية الشمول** المالي، تم إنشاء وتطوير ١٣٧ فرع بنكي، وتوفير ١٢٥٤ ماكينة صراف آلي نتج عنها تغطية كافة الوحدات المحلية بنسبة ١٠٠٪ بماكينات الصرف الآلي، وتوفير ١٦٠ ألف إنترنت بنكي، وحوالي ٧٨ ألف محفظة هاتف محمول، و٣٤٠ ألف بطاقة مدفوعة مقدماً، و٨٣٢٥ نقطة بيع بالتجزئة ورمز استجابة سريع، نتج عنها تحسن مؤشر الشمول المالي بنسبة ١٦,٢ نقطة مئوية.

مُبادرة «القرية الخضراء» ضمن مشروع «حياة كريمة»:

أطلقت الوزارة مبادرة «القرية الخضراء» ضمن مبادرة «حياة كريمة» لتأهيل القرى المصرية لتتوافق مع المعايير البيئية العالمية والحصول على شهادة «ترشيد» للمجتمعات الريفية الخضراء (٢٠ قرية في ٢٠ محافظة ريفية)، باعتبارها من أفضل الشهادات الدولية التي تمنح لقرى قائمة. ترتكز المبادرة على ثلاثة محاور رئيسية: الطاقة، المياه، والموارد، وتشمل مقومات مثل إعادة تدوير المخلفات وتحويلها إلى قيمة اقتصادية، وتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لكل قرية، وضمان توفير كافة الخدمات الأساسية. وقد حصلت حتى الآن خمس قرى على شهادة «ترشيد» وهي: فارس بأسوان، نهطاي بالغربية، شما بالمنوفية، اللواء صبيح بالوادي الجديد، والحصص بالدقهلية، ومن المستهدف تأهيل باقي القرى (١٥ قرية).

برنامج سكن كل المصريين

في إطار التوجه الاستراتيجي للدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، يُعد برنامج «سكن لكل المصريين» من أبرز البرامج الوطنية التي تعكس تكامل

السياسات الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره أحد أهم برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للمواطن المصري، وأداة رئيسية لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة ودعم الاستقرار المجتمعي.

ويستهدف البرنامج تلبية الطلب على السكن اللائق لأكثر من ٤ ملايين مواطن، لا سيما من الفئات محدودة ومتوسطة الدخل، من خلال توفير نحو مليون وحدة سكنية تضمن للأسر المستحقة بيئة آمنة ومستقرة، بما يسهم في ترسيخ التماسك الاجتماعي ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة.

ويتولى صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري إدارة وتنفيذ البرنامج، من خلال إنشاء وتخصيص الوحدات السكنية للمستحقين، وتقديم دعم تكلفة التمويل العقاري لتخفيف الأعباء التمويلية على الفئات المستفيدة. وفي هذا الإطار، خصصت الحكومة نحو ٣٠,٦ مليار جنيه منذ العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ وحتى يونيو ٢٠٢٥ لدعم التمويل العقاري، تم صرف ٢٢,٧ مليار جنيه منها، بما يعكس التزام الدولة بتمكين المواطنين من الحصول على سكن كريم ومستدام كأحد ركائز العدالة الاجتماعية والتنمية المتكاملة.

ومع تزايد الطلب على السكن اللائق، قام الصندوق برفع مخصصات دعم الإسكان الاجتماعي بنسبة ١٤,٣٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بما يعزز قدرة البرنامج على الاستجابة للاحتياجات المتنامية وضمان استدامته.

وقد أسهم البرنامج في تحسين الظروف المعيشية لأكثر من ٢,٦ مليون مواطن، بينما بلغ عدد المستفيدين المباشرين نحو ٦٨٨ ألف مستفيد حتى سبتمبر ٢٠٢٥. كما بلغ حجم الدعم النقدي المقدم من مخصصات البنك الدولي حوالي ١٠,٣ مليار جنيه، بمتوسط دعم نقدي للمستفيد الواحد يبلغ نحو ١٥,٧ ألف جنيه، بما يعكس حرص الدولة على تعزيز الحماية الاجتماعية وتوفير حياة كريمة للمواطنين ضمن إطار تنموي متكامل.

أهم مؤشرات برنامج سكن لكل المصريين

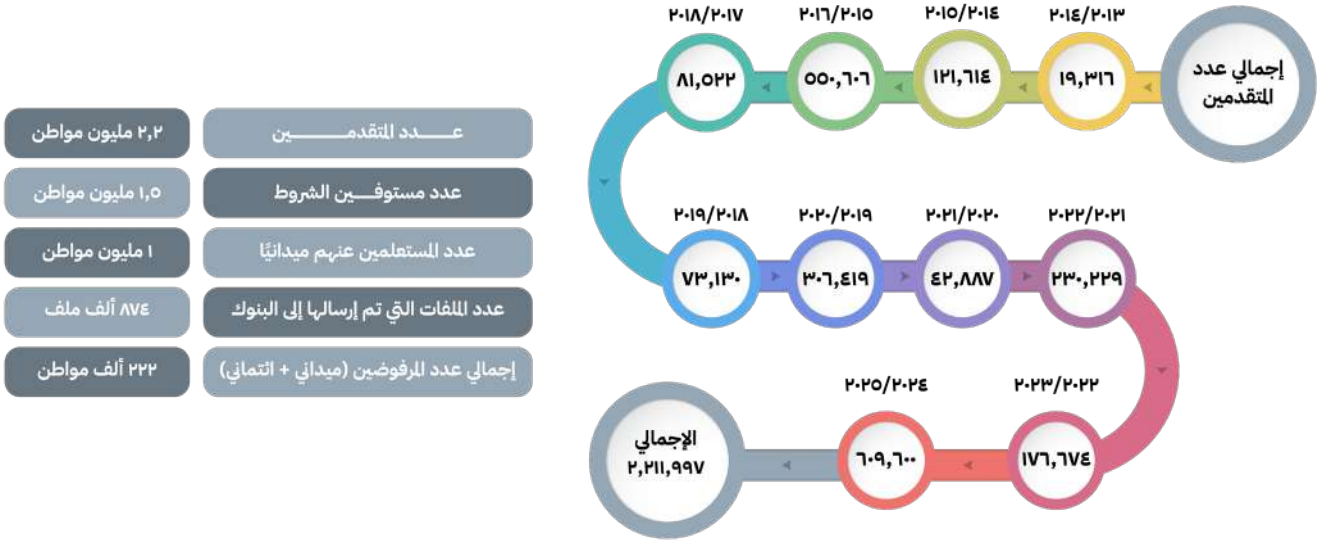

بلغ عدد المتقدمين للحصول على الوحدات السكنية نحو **٢,٢ مليون مواطن**، فيما بلغ عدد المستوفين للشروط ما يقارب **١,٥ مليون مواطن**، وهو ما يعكس حجم الطلب المرتفع على مشروعات الإسكان الاجتماعي. وقد تم إجراء الاستعلام الميداني لما يقرب من **مليون مواطن** للتحقق من مدى استحقاقهم وفق الضوابط المعتمدة. وبعد استكمال إجراءات الفحص والتدقيق، تم إرسال **٨٧٤ ألف ملف** إلى البنوك لاستكمال إجراءات التمويل العقاري بالتنسيق مع الجهات الممولة. وفي المقابل، بلغ إجمالي عدد الطلبات المرفوضة ميدانيًا وائتمانيًا حوالي **٢٢٢ ألف مواطن** نتيجة عدم استيفاء الشروط أو المتطلبات الائتمانية، بما يؤكد دقة وشفافية منظومة التحقق لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه الفعليين.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، بلغ متوسط قيمة الدعم المقدم للمستفيد نحو **١٥.٧ ألف جنيه**، بينما بلغ متوسط التمويل العقاري الممنوح للعملاء حوالي **٢١٠ آلاف جنيه**. وقد بلغ متوسط الدخل الشهري للمستفيدين نحو **٥٢٠٠ جنيه**، بما يتوافق مع الزيادات المتتالية في الحد الأدنى للأجور خلال الفترة ذاتها. أما متوسط سعر الوحدة السكنية فقد سجل ما يقارب **٢٨٨ ألف جنيه**.

المحاور الرئيسية لبرنامج "سكن لكل المصريين»

المحور الأول: التخطيط العمراني الكفء والتنمية الاقتصادية

يعتمد برنامج «**سكن لكل المصريين**» نهجًا استراتيجيًا في التخطيط المكاني بالتوسع نحو مدن عمرانية جديدة في مختلف المحافظات، بهدف إعادة توزيع الكثافة السكانية وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة. وقد نُفذت الوحدات السكنية في هذه المدن على أطراف الصحاري المجاورة للمدن القائمة، على مسافة لا تتجاوز ٦٠ دقيقة من محيط العمل، بما ساهم في تقليل الازدحام داخل المراكز الحضرية، والحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وتقليص انتشار المناطق العشوائية. وتضم هذه المدن أكثر من **١١٧١ مشروعًا خدميًا** لدعم جودة الحياة، مع تخصيص **٥٪ من سعر كل وحدة** لأعمال الصيانة الدورية للمباني لضمان الحفاظ على المستوى المعيشي.

وقد أسهم البرنامج في رفع المساحة المأهولة من **٧٪ إلى ١٤٪**، وتوفير نحو **٧٧٠ ألف وحدة سكنية** تمثل حوالي **٥١٪** من إجمالي الإنتاج الحكومي، كما أن **٨٥٪ من مشروعات الإسكان** نُفذت في المدن الجديدة، بما يعكس التوجه نحو التوسع العمراني المستدام. واستهدف البرنامج كذلك بناء **١٥٪ من المشروعات بالمحافظات والمدن القائمة** مع إمدادها بأكثر من **٣٨٨٣ مشروع خدمي**، مما مكّن القرى والمناطق الريفية من تحسين البنية الأساسية والخدمات وفرص العمل، إلى جانب ربط المحافظات بالمدن الجديدة عبر شبكة طرق متكاملة تدعم الترابط الإقليمي.

شكل ٧ إجمالي الوحدات بالمدن الجديدة المنفذ والجاري تنفيذه

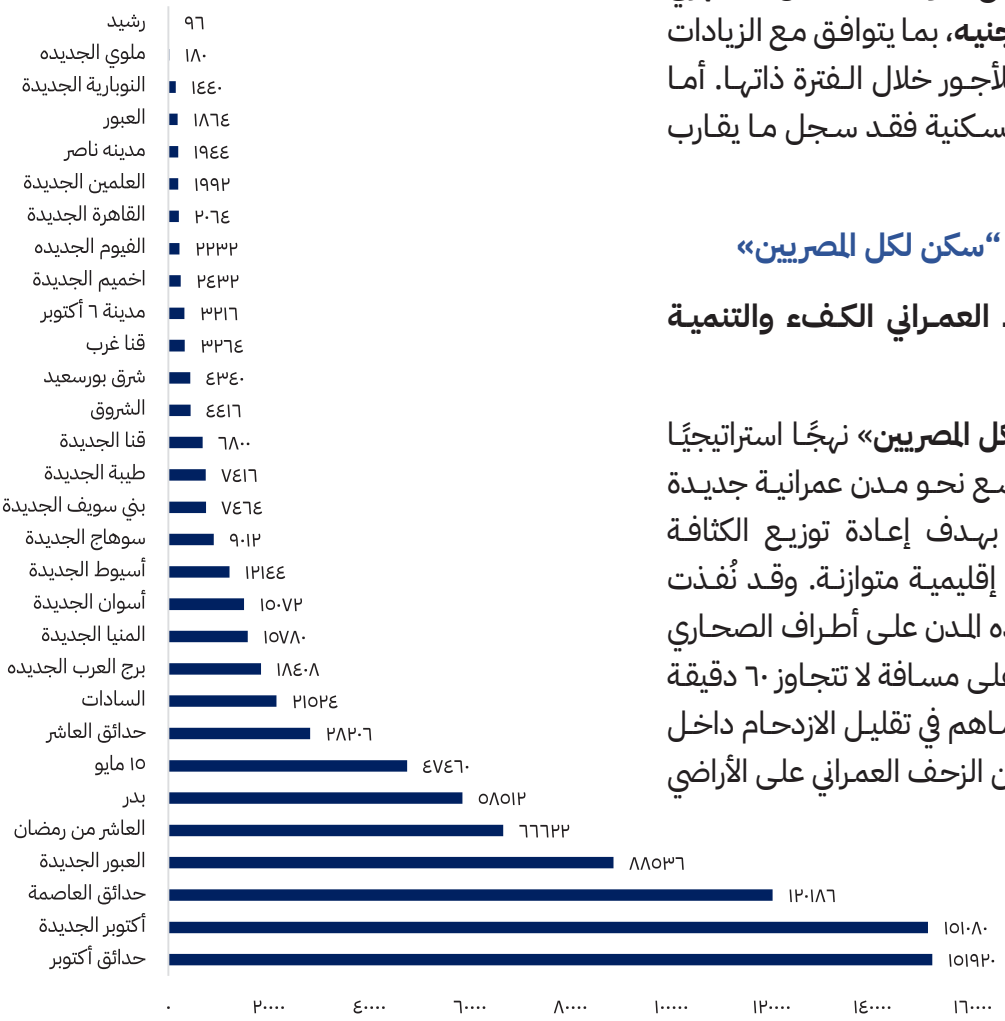

المصدر: صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري.

الوحدات السكنية الخضراء ودعم الاستدامة البيئية

تم إطلاق مبادرة العمارة الخضراء في عام ٢٠٢٠ باعتبارها إحدى المبادرات الرائدة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين البيئة العمرانية، من خلال تطبيق معايير الاستدامة في تصميم وتنفيذ مشروعات الإسكان. وقد أسهمت المبادرة في خفض استهلاك الطاقة بنسبة ٤٠,٣٨٪، وخفض استهلاك المياه بنسبة ٤٤,٣٨٪، وتقليل الطاقة الكامنة بنسبة ٣٣,٩٪، بما يحد من الأثر البيئي لقطاع الإسكان ويعزز كفاءة استخدام الموارد.

وفي إطار هذه الرؤية، تم إنشاء نحو ٧٨,٥١٠ وحدة سكنية خضراء، منها ٢٥,٤٩٤ وحدة معتمدة بنظام الهرم الأخضر (GPRS)، و١٤,٣٧٦ وحدة بنظام EDGE، إضافة إلى ٨٨٨ وحدة منفذة فعليًا وفق معايير الهرم الأخضر. وتعكس هذه الجهود التزام الدولة بترسيخ مفهوم العمارة المستدامة والحد من الانبعاثات، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ لبناء مجتمعات عمرانية أكثر كفاءة واستدامة وتحقيق جودة حياة أفضل للمواطنين.

المحور الثاني: النمو والتشغيل

يُعَد هذا المحور إحدى الركائز الأساسية لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مسار التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال رفع معدلات التشغيل وتحفيز النشاط الإنتاجي في مختلف القطاعات المرتبطة بقطاع الإسكان. وفي هذا الإطار، أسهم برنامج «سكن لكل المصريين» في تشغيل أكثر من ٢,٠٠٠ شركة مقاولات على مستوى الجمهورية، فيما بلغت قيمة الاستثمارات الموجهة لقطاع الإسكان نحو ٢١٣ مليار جنيه منذ إطلاق البرنامج وحتى سبتمبر ٢٠٢٥، بما يعكس حجمه وتأثيره المباشر على الاقتصاد المحلي.

كما ساهم البرنامج في تنشيط ما يقرب من ١,٠٠٠ صناعة مرتبطة بقطاع التشييد والبناء، إلى جانب دعم نمو المشروعات المحلية الصغيرة داخل المدن الجديدة، الأمر الذي عزز دور هذه المدن كمحركات للتنمية الحضرية والاقتصادية. وقد أسفر ذلك عن توفير نحو ٤,٢ مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وتكوين دورة اقتصادية متكاملة امتدت آثارها إلى مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وفيما يتعلق بتطوير منظومة التمويل، شهد البرنامج توسعًا ملحوظًا في مشاركة المؤسسات المصرفية، حيث ارتفع عدد الجهات المشاركة من ٤ بنوك في بدايته إلى ٣١ بنكًا وشركة تمويل عقاري. كما تجاوز حجم التمويل العقاري المقدم عبر البرنامج ٢ مليار دولار، مع تسجيل معدلات جذب بلغت ٦,٩ ضعفًا لحجم الدعم المباشر، ارتفعت لاحقًا إلى ٨,٩ ضعفًا، بما يعني أن كل ١٠٠ جنيه دعم أسهمت في تعبئة نحو ٨٩٠ جنيهًا من التمويل العقاري الخاص. وعلى صعيد الشمول المالي، ساهم البرنامج في دمج نحو ٦٥٪ من المستفيدين في النظام المصرفي الرسمي لأول مرة.

المحور الثالث: زيادة استثمارات القطاع الخاص

يُعَد تعزيز مشاركة القطاع الخاص أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للبرنامج، نظرًا لدوره الحيوي في دعم النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة معدلات التشغيل. وقد أسهم البرنامج في إتاحة فرص عمل واسعة من خلال تشغيل أكثر من **٢٠٠٠ شركة مقاولات** من القطاع الخاص، الأمر الذي انعكس إيجابًا على تنشيط الحركة الاقتصادية في مختلف مراحل تنفيذ مشروعات الإسكان.

كما اعتمد البرنامج على **١١ شركة استعلام ائتماني** من القطاع الخاص تتعامل مع البنوك المشاركة في منظومة التمويل العقاري، بما يؤكد الثقة المتزايدة في كفاءة هذا القطاع ودوره في دعم منظومة التحقق وتعزيز الشفافية في إجراءات منح التمويلات للمستفيدين.

وفي إطار تعميق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، نجح البرنامج في ضخ تمويلات عقارية تجاوزت ٢ مليار دولار، بمساهمة نحو **٢٠ بنكًا وشركة تمويل عقاري** من القطاع الخاص من إجمالي **٣١ مؤسسة** تتعامل مع الصندوق. ويعكس ذلك الإقبال المتنامي من مؤسسات القطاع الخاص على المشاركة في برامج التنمية والإسكان الاجتماعي، بما يدعم تحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية للقطاع ويعزز قدرة البرنامج على توسيع نطاق خدماته للمواطنين.

المحور الرابع: التمكين الاقتصادي:

يرتكز هذا المحور على تعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا اقتصاديًا من الحصول على سكن لائق ومستدام، بما يرسخ الاستقرار الأسري والاجتماعي ويدعم مسار الارتقاء بمستويات المعيشة.

وفي هذا الإطار، نجح البرنامج في دعم أكثر من ٦٨٨ ألف أسرة من محدودي الدخل من خلال إتاحة وحدات سكنية مدعومة تتناسب مع قدراتهم الاقتصادية، إلى جانب توفير نحو ٢٤,٥ ألف وحدة سكنية لمتوسطي الدخل، بما يحقق التوازن الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع.

ويُظهر التحليل الاجتماعي للمستفيدين أن نحو ٥٥٪ من إجمالي المستفيدين ينتمون إلى الأسر المُعيلة والأقل عددًا، بما يعكس دقة توجيه الدعم نحو الفئات الأكثر استحقاقًا. كما ينتمي أكثر من ٨٠٪ من المستفيدين إلى شريحة أفقر ٤٠٪ من الأسر المصرية وفقًا لمستويات توزيع الدخل، وهو ما يؤكد الدور الفعّال للبرنامج في تقليص فجوة الدخل وتحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر هشاشة.

وشمل البرنامج دعم أكثر من ٣١٢ ألف مستفيد من العاملين بالقطاع الخاص بنسبة ٤٨٪ من إجمالي المستفيدين، إلى جانب أكثر من ١٥٥ ألف مستفيد من العاملين بالمهن الحرة بنسبة ٢٤٪، بما يعكس اتساع نطاق الاستفادة ليشمل شرائح متنوعة من القوى العاملة، ويسهم في دمجها داخل منظومة الاقتصاد الرسمي وتعزيز استدامة التنمية الاقتصادية الشاملة.

المحور الخامس: نقل التكنولوجيا والمعرفة في القطاعات الإنتاجية:

يُمثّل هذا المحور إحدى الركائز الأساسية لجهود التحول الرقمي داخل قطاع الإسكان، حيث يستهدف رفع كفاءة التشغيل وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال دمج التقنيات الحديثة في منظومة العمل المؤسسية. وفي هذا الإطار، نجح الصندوق في تعزيز قدرته التشغيلية بصورة ملحوظة، إذ ارتفع عدد طلبات الدعم والتمويل التي يتم التعامل معها شهريًا من نحو ٣٠٠ طلب إلى ما يقرب من ٨,٠٠٠ طلب، مع تحقيق خفض في الدورة الزمنية للإجراءات بنسبة ٨٧٪، وذلك نتيجة التحول الكامل إلى البنية الرقمية التي تربط بين جهات الاستعلام والبنوك الممولة وعدد من قواعد بيانات الجهات الحكومية ضمن منظومة G2G.

وفي سياق تعزيز الشفافية وتيسير الوصول إلى الخدمات، تم إطلاق منصة إلكترونية متكاملة للتظلمات والشكاوى تُمكّن المواطنين من متابعة طلباتهم والتواصل المباشر مع الصندوق، إلى جانب تدشين منصة إلكترونية للإبلاغ عن مخالفات قانون الإسكان الاجتماعي دعمًا لآليات الرقابة المجتمعية وضمان الالتزام بأحكام القانون. كما تم إطلاق منصة إلكترونية للتقديم على وحدات بديل الإيجار، بما يسهم في تبسيط الإجراءات وتوسيع نطاق الاستفادة من خدمات الإسكان الاجتماعي، عبر منظومة رقمية أكثر كفاءة ومرونة.

شكل ٨ إجمالي المستفيدين بالمدن والمحافظات

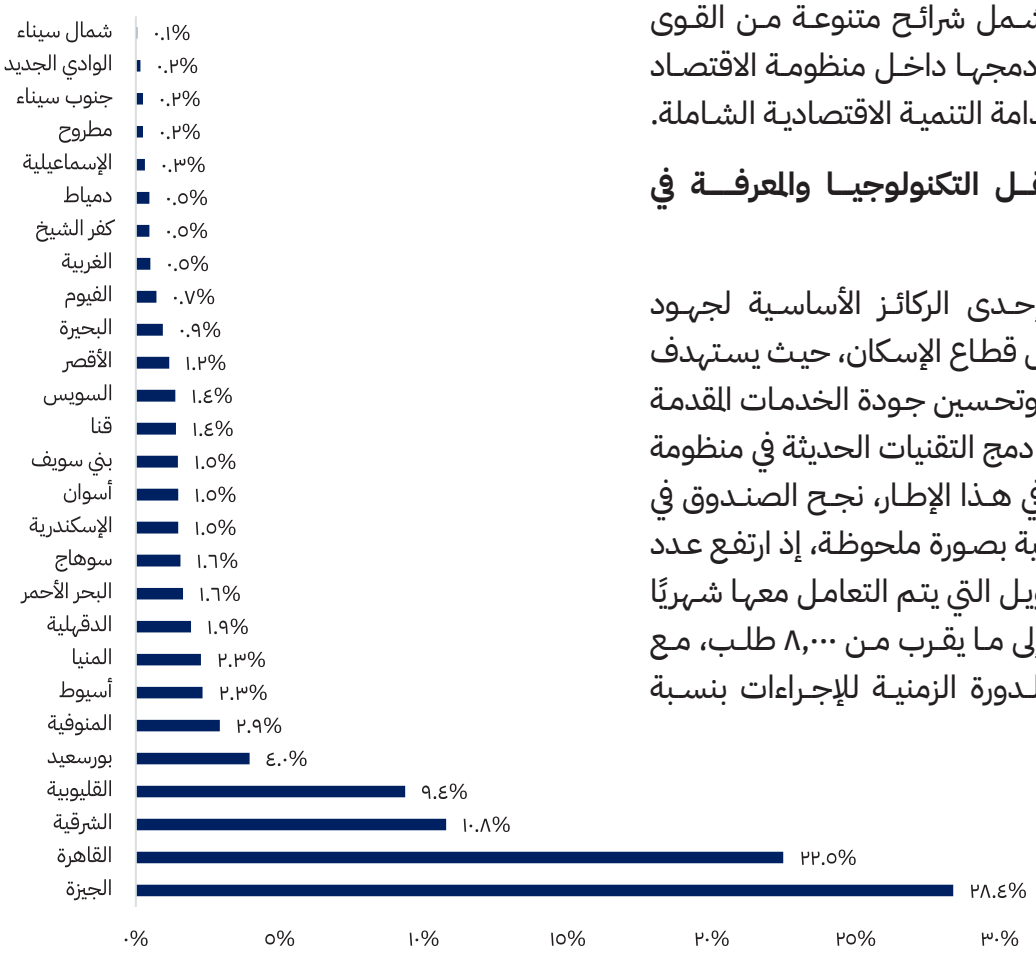

المصدر: صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري.

مستهدفات كل محور في برنامج سكن لكل المصريين بحلول ٢٠٣٠

المحور	مستهدفات بحلول ٢٠٣٠
التخطيط العمراني الكفء والتنمية الاقتصادية	**إجمالي الوحدات السكنية بالمدن الجديدة في المحافظات** • الانتهاء من بناء ٢٥٠ ألف سكنية جديدة بنهاية ٢٠٣٠ • طرح ٥٤ ألف وحده سكنية سنويا **الوحدات السكنية الخضراء ودعم الاستدامة البيئية** • ٣١٪ وحدات سكنية خضراء من إجمالي عدد وحدات الإسكان الاجتماعي المتوقع تخصيصها خلال الفترة القادمة. • تطبق معايير البناء الأخضر العالمية على كافة المشروعات القادمة.
النمو والتشغيل	• يستهدف البرنامج مضاعفة حجم التمويل العقاري الممنوح للمواطنين من عملاء الصندوق
زيادة استثمارات القطاع الخاص	• إطلاق مشروع شراكة PPP مع عدد من شركات التطوير العقاري من القطاع الخاص لتوفير ١٠٠٠ وحدة سكنية ببرنامج الإسكان الاجتماعي • مضاعفة ال حجم التمويل العقاري الممنوح من القطاع الخاص ليصل إلى ١٠ أضعاف خلال الخمس سنوات المقبلة.
التمكين الاقتصادي	• زيادة نسبة المستفيدين من الأسر المعيلة إلى ٦٠٪ • زيادة نسبة المستفيدين من الإناث إلى ٢٦٪ • زيادة نسبة المستفيدين من العاملين من المهن الحرة إلى ٣٥٪ • تحسين تطبيق كود الإتاحة للمواطنين ذوي الإعاقة بمشروعات البرنامج.
نقل التكنولوجيا والمعرفة في القطاعات الإنتاجية	• يكون برنامج الإسكان الاجتماعي متكامل رقميا مع جميع قواعد بيانات الدولة لتقديم خدمات إسكان مؤتمنة بالكامل دون أي تدخل بشري في دورة الطلب.

المشروعات الجاري تنفيذها بالتعاون مع شركاء التنمية لدفع التنمية الاقتصادية

تضم محفظة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مجموعة متنوعة من اتفاقيات ومشروعات التعاون الإنمائي التي يتم تنفيذها بالتعاون مع شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين، بهدف دعم جهود الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠. وتشمل هذه المحفظة قطاعات حيوية مثل الإسكان والمرافق والبنية التحتية، والطاقة المتجددة، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والتعليم، والرعاية الصحية، والتنمية الريفية، وتمكين المرأة، والنقل.

وفي هذا الإطار، تولي الوزارة اهتمامًا خاصًا بتنفيذ المشروعات على مستوى المحافظات، بما يسهم في تعزيز العدالة المكانية وتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق المختلفة، وسد الفجوات التنموية على مستوى الجمهورية، من خلال توجيه الموارد والمساعدات الفنية إلى المناطق الأكثر احتياجًا. وتُدار هذه المحفظة بالتكامل بين أولويات الدولة، مع التركيز على الشفافية والحوكمة وقياس الأثر التنموي للمشروعات لضمان تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة. **ويبلغ إجمالي عدد المشروعات التي تخدم المحافظات ١٠٢ مشروع من أصل ١٩٥ مشروعًا، بقيمة ١٥,٢ مليار دولار من إجمالي المحفظة الجارية البالغ قيمتها ٢٣ مليار دولار، بنسبة استفادة تصل إلى ٦٦٪.** وفيما يلي، نستعرض أمثلة على بعض الجهود في كل قطاع ضمن هذه المحفظة المتنوعة.

وتعزيز العدالة المكانية، من خلال تنفيذ برامج ومشروعات تنموية تستهدف تحسين البنية التحتية، وتهيئة بيئة الأعمال، وتوفير فرص العمل اللائقة، بما يسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة على المستوى المحلي.

أولًا: برنامج دعم التنمية المحلية في صعيد مصر

يُعد هذا البرنامج نموذجًا بارزًا لجهود الدولة في تعزيز التنمية الشاملة والمتوازنة في صعيد مصر، الذي يضم حوالي ٣٨٪ من السكان ويزخر بإمكانات اقتصادية وموارد طبيعية وقطاعات أعمال ناشئة مؤهلة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة. يهدف البرنامج إلى جعل محافظات الصعيد أكثر جذبًا للاستثمارات من خلال تحسين مناخ الأعمال ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. وبدأ البرنامج بمحافظتي سوهاج وقنا ثم امتد ليشمل أسيوط والمنيا، بما يحقق أثرًا مباشرًا على نحو ٨,٢ مليون مواطن (٤٩٪ سيدات).

وقد ساهم البرنامج في توفير ما يقرب من ٣٦٩ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، مما أدى إلى خفض معدلات البطالة بنسبة ٦٪. كما تم تنفيذ ٥١٣٠ مشروعًا في مجالات البنية التحتية داخل المناطق الصناعية والتكتلات الاقتصادية، شملت مشروعات للطرق، وتحسين البيئة، والإنارة، ومياه الشرب والصرف الصحي ومحطات المعالجة، إلى جانب إنشاء ٤٨ مركزًا تكنولوجيًا لخدمة المواطنين. كما يتكامل البرنامج مع أهداف مبادرة "حياة كريمة" لاستهداف

قطاع التنمية المحلية

في إطار جهود الدولة لتوطين أهداف التنمية المستدامة وربطها برؤية مصر ٢٠٣٠، يضطلع قطاع التنمية المحلية بدور محوري في تقليص الفجوات التنموية بين المحافظات

القرى والمجتمعات الأكثر احتياجًا، مع ضمان نهج شامل للتنمية المحلية والشمول الاقتصادي والنمو المستدام.

يركز البرنامج على دعم التكتلات الاقتصادية ومساعدة الشركات والمنشآت على الوصول إلى أسواق جديدة، وتحديث أساليب الإنتاج وزيادة القدرات التشغيلية والتسويقية، مما انعكس على أكثر من ٥٠ ألف شركة ومنشأة. ويولي البرنامج اهتمامًا خاصًا بتحسين كفاءة الخدمات الحكومية الموجهة لقطاع الأعمال، مثل تسريع إجراءات تراخيص البناء وتراخيص المحلات التجارية، عبر تطوير مراكز الخدمة المحلية.

وقد حظي البرنامج باعتراف دولي واسع، حيث أدرجته الأمم المتحدة ضمن منصتها كـ «قصة نجاح مصرية» في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما اعتبره البنك الدولي تجربة رائدة عالميًا في مجال التنمية المحلية، خاصة في ضوء ما رصدته الأمم المتحدة بشأن مساهمته الفعّالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجالات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وتقليص الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، ودعم المناطق الأكثر احتياجًا، كما فاز عام ٢٠٢٣ بجائزة أفضل مشروع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالتالي، أصبح البرنامج نموذجًا يُحتذى به ويتم تعميمه تدريجيًا في مناطق أخرى من مصر، في إطار استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز التنمية المحلية المستدامة.

ثانيًا: مشروع إدارة المخلفات الصلبة بمصرف كتشنر

يمثل مشروع إدارة المخلفات الصلبة بمصرف كتشنر أحد النماذج التكاملية بين البعد البيئي والبعد الاقتصادي للتنمية المحلية، حيث يمتد المصرف بطول ٦٩ كيلومترًا عبر محافظات الدقهلية والغربية وكفر الشيخ، وكان لعقود مصدرًا رئيسيًا لتلوث المياه وتدهور الصحة العامة، مؤثرًا على حياة أكثر من ١١ مليون مواطن في ١٨٢ قرية.

ويهدف المشروع إلى إحداث تحول شامل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية في المناطق التي يمر بها المصرف، من خلال تنفيذ حزمة من التدخلات المتكاملة تشمل إنشاء محطات معالجة صرف صحي جديدة وزيادة السعة التصميمية للمحطات القائمة، بما يضمن تحسين كفاءة معالجة المياه. كما يستهدف المشروع إنشاء منظومة حديثة ومتكاملة لجمع وتدوير المخلفات الصلبة، وإنشاء مدافن صحية آمنة، بما يسهم في الحد من التلوث ومنع وصوله إلى البحر المتوسط، وتحسين نوعية المياه بالمصرف، وتوفير بيئة نظيفة وآمنة للسكان، الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على الصحة العامة، ويعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نطاق المشروع.

يستهدف المشروع كذلك توفير مياه نظيفة بكمية تصل إلى ٥ ملايين متر مكعب سنويًا لاستخدامها في الزراعة، مما يسهم في زيادة دخل المزارعين وتحسين إنتاجيتهم.

قطاع الإسكان والمرافق

على صعيد الإسكان والمرافق، يستهدف القطاع العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حياة كريمة لكافة المواطنين من خلال توفير مجتمعات عمرانية وسكنية متكاملة الخدمات تضم وحدات الإسكان المناسبة لكافة فئات المجتمع والمرافق الأساسية الخاصة بها. وتشمل هذه المرافق مشروعات تنقية وتحلية ونقل وتوزيع مياه الشرب، إضافة إلى تجميع ومعالجة والتخلص الآمن من مياه الصرف الصحي، بما يحقق أهدافًا اجتماعية واقتصادية متكاملة ويعزز التنمية المستدامة.

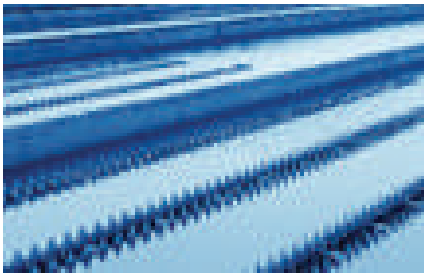

وتتوزع المشروعات على نطاق جغرافي واسع يشمل مختلف محافظات الجمهورية بما في ذلك الشرقية، الغربية، البحيرة، دمياط، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، كفر الشيخ، الفيوم، بني سويف، شمال وجنوب سيناء، الإسماعيلية، السويس، بورسعيد، الأقصر، الإسكندرية، القاهرة الكبرى.

وقد حقق القطاع إنجازات نوعية حظيت باعتراف دولي بارز، حيث اختارت مجلة Engineering News-Record الأمريكية محطة الحسمة لمعالجة وتدوير وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بمحافظة الإسماعيلية، لتكون مشروع العام كأفضل عمل إنشائي في العالم لمعالجة المياه في عام ٢٠٢٠، ضمن قائمة ضمت ٣٠ مشروعا من ٢١ دولة حول العالم. كما حصلت المحطة على جائزة أفضل مشروع عالمي لإعادة تدوير واستخدام المياه لعام ٢٠٢٠ من منصة Capital Finance International البريطانية المتخصصة في مجال الاقتصاد والأعمال ، تقديرًا لدورها المحوري في تعزيز الأمن المائي لمصر ومعالجة ندرة المياه وتحويل نطاق معالجة مياه الصرف الصحي في جميع أنحاء إفريقيا، بما يتسق مع الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المتعلق بضمان توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع .

وتُعد محطة الحسمة أكبر مشروع من نوعه على مستوى العالم بسعة معالجة يومية تصل إلى مليون متر مكعب على مساحة ٤٢ ألف مربع بمحافظة الإسماعيلية لتوفير مصدر بديل ومستدام لري ٧٠ ألف فدان في وسط سيناء، مع الإسهام في الحفاظ على البيئة الطبيعية والإنتاج السمكي في بحيرة التمساح غرب قناة السويس.

كما منحت مجلة ENR الأمريكية جائزة الاستحقاق لمشروع محطة تحلية مياه البحر بالعلمين الجديدة في القائمة ذاتها، كأحد أفضل المشروعات في مجال المياه، وأشارت المجلة إلى أن تحويل فكرة إنشاء أكبر محطة لتحلية المياه في مصر من مجرد فكرة إلى مرحلة التشغيل النهائي استغرق ٣٠ شهرًا فقط، حيث تنتج المحطة ١٥٠ ألف متر مكعب يوميًا، من المياه الصالحة للشرب والاستخدام الآدمي، لتلبية احتياجات مليون مواطن يوميًا.

وفي إطار التوسع في مشروعات البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، جاري تنفيذ مشروع مد خدمات الصرف الصحي المستدامة بالمناطق الريفية في محافظات الدقهلية، الشرقية، البحيرة، الغربية، المنوفية، ودمياط، مستهدفًا نحو ١٧٣ قرية. يهدف المشروع إلى توفير خدمات المياه والصرف الصحي لنحو ١٩ مليون نسمة، من خلال إنشاء ٣٤٥,٣١٧ وصلة منزلية جديدة وربطها بالشبكات الرئيسية ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة والصحة العامة، ودعم جهود الدولة في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.

قطاع المياه والري، وقطاع الزراعة واستصلاح الأراضي، وقطاع الإمداد والتموين

يُعد كل من قطاع المياه والري، وقطاع الزراعة واستصلاح الأراضي، وقطاع الإمداد والتموين من الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في مصر، حيث تندرج هذه القطاعات ضمن أولويات التعاون الإنمائي التي تُسهم في تحسين

مستوى المعيشة، وتعزيز قدرة الدولة على التكيف مع التحديات الاقتصادية والمناخية.

ففي **قطاع المياه والري**، تُركز المشروعات التنموية على تحسين كفاءة استخدام الموارد المائية من خلال تبنّي منظومات ري متقدمة تعتمد على التكنولوجيا اليابانية، بما يسهم في رفع الإنتاجية الزراعية وترشيد استخدام المياه. كما تشمل التدخلات تأهيل وتبطين الترع الفرعية، وتحديث نظم وأساليب الري، بالإضافة إلى إحلال وتجديد وإنشاء محطات الري والصرف، بهدف حماية الأراضي الزراعية من البوار والغرق، وخفض استهلاك الطاقة. وتستهدف هذه الجهود تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للفلاح المصري من خلال بنية تحتية حديثة ومستدامة. ويُعد مشروع قناطر أسيوط الجديدة من أبرز المشروعات الممولة في قطاع الري، حيث يهدف إلى توفير مياه الري لنحو ١,٦ مليون فدان في خمس محافظات هي: أسيوط، المنيا، بني سويف، الفيوم، والجيزة، أي ما يعادل **٢٠٪** من إجمالي الأراضي الزراعية في مصر، بما يخدم ٢٠ مليون مواطن من صغار المزارعين ويدعم استدامة الإنتاج الزراعي في هذه المناطق الحيوية. ويغطي هذا القطاع عددًا من المشروعات الموزعة على نطاق جغرافي واسع يشمل عدة محافظات ومنها: أسيوط، المنيا، بني سويف، الفيوم، الجيزة، البحيرة، الإسماعيلية، أسوان، الأقصر، كفر الشيخ، الدقهلية، الغربية، والإسكندرية، بما يعزز الإدارة المتكاملة للموارد المائية ويخدم أهداف التنمية المستدامة.

أما في **قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي**، فتتمحور التدخلات حول تحسين مستوى معيشة صغار المزارعين وتعزيز قدرتهم على مواجهة ندرة المياه ومخاطر تغيّر المناخ، من خلال تبني ممارسات الزراعة الذكية مناخيًا، وتحسين جودة المحاصيل وربحيتها، وتنويع مصادر الدخل من خلال مشروعات صغيرة ومتوسطة. كما تسعى البرامج إلى تأهيل المناطق الصحراوية للإنتاج الزراعي النظيف مع الالتزام بمعايير الجودة والسلامة البيئية بما يتوافق مع متطلبات الأسواق الدولية، مع تمكين النساء والفئات الأكثر فقرًا لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. ويتم تنفيذ مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة ورفع مستوى المعيشة (SAIL) بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المستهدفة، والحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي، وتعزيز قدرة صغار المزارعين على زيادة دخلهم وتحسين ربحيتهم.

كما يتم تنفيذ «مشروع المليون ونصف فدان» والذي يهدف إلى تنمية قرى الريف المصري، إلى جانب المشروع القومي لإحياء البتلو والذي تقوم بتنفيذه وزارة الزراعة لخدمة صغار المزارعين والذى يعد أحد أهم مشروعات الإنتاج الحيواني، حيث يسهم في تقديم قروض مُيسرة لصغار المربين لشراء المواشي والاستفادة منهم. وتتضمن هذه الجهود بعدًا مهمًا لتمكين المرأة الريفية، عبر خلق فرص عمل لائقة لها في قطاع الزراعة، وتوفير برامج تدريبية وإرشادية تعزز مشاركتها الفاعلة في النشاط

الاقتصادي، بما يرسخ دورها كشريك أساسي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وتغطي هذه المشروعات عدة محافظات، ومنها: المنيا، أسيوط، سوهاج، بني سويف، الشرقية، البحيرة، الدقهلية، الغربية، المنوفية، كفر الشيخ، مرسى مطروح، جنوب سيناء، شمال سيناء.

فيما يتعلق **بقطاع الإمداد والتموين**، تُركز المشروعات على تعزيز الكثافة التخزينية في الموانئ المصرية لاستيعاب كميات أكبر من القمح المستورد، وضمان استدامة الإمدادات الغذائية، في إطار إصلاح هيكلي شامل لمنظومة التخزين والإمداد. وتشمل التدخلات تحسين كفاءة تخزين الحبوب ومراقبتها، وتقليل الفاقد من خلال استخدام تقنيات حديثة، إلى جانب دعم الإنتاج المحلي من الحبوب والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ. وتُسهم هذه الجهود في تحقيق الاستقرار الاستراتيجي لمخزون القمح بالمحافظات،

وضمان استمرارية وصول الخبز لمستحقيه. وتغطي هذه المشروعات عدة محافظات ومنها أسيوط، قنا، أسوان، بورسعيد، دمياط، الإسكندرية، الدقهلية، البحيرة، الشرقية، الإسماعيلية، القليوبية، الوادي الجديد، الجيزة، كفر الشيخ.

قطاع التضامن الاجتماعي

يُعد برنامج تكافل وكرامة حجر الزاوية في جهود الدولة لتعزيز الحماية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر بين الفئات الأكثر احتياجًا، من خلال تقديم تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة. تم إطلاق البرنامج في مارس ٢٠١٥ كأول برنامج وطني مشروط للدعم النقدي، مستهدفًا شريحتين رئيسيتين:

١. برنامج تكافل: للأسر الفقيرة التي لديها أطفال في مراحل التعليم المختلفة حتى المرحلة الثانوية، أو أطفال دون سن المدرسة يحتاجون للرعاية الصحية والمتابعة المنتظمة.

٢. برنامج كرامة: لكبار السن فوق ٦٥ عامًا غير القادرين على العمل، أو الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمنعهم وضعهم الصحي من الكسب، ولا يملكون مصدر دخل ثابت.

ولا يقتصر دور البرنامج على المساندة المالية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى تمكين المرأة (التي تمثل ٧٥٪ من المستفيدين)، ودعم رأس المال البشري من خلال تحسين فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية، وتعزيز النمو الشامل في المجتمعات الأكثر هشاشة. كما يسهم البرنامج في تحسين الأمن الغذائي للأسر، وتقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية، حيث يشكل سكان الريف ٧٢٪ من المستفيدين.

ولتعزيز الأثر التنموي، تم إطلاق مبادرة "فرصة" كبرنامج مكمّل لتمكين المستفيدين اقتصاديًا، وتيسير اندماجهم في سوق العمل، وتوفير فرص التوظيف والمشروعات الصغيرة، بما يربط بين الدعم النقدي والحراك الاقتصادي المستدام.

يمتد نطاق تكافل وكرامة ليغطي جميع محافظات الجمهورية، بعد تنفيذه على مرحلتين شملتا في بدايته محافظات الصعيد والمناطق ذات معدلات الفقر المرتفعة، وصولًا إلى المناطق الحضرية والريفية الأكثر احتياجًا في القاهرة والجيزة. وقد بلغ عدد المستفيدين أكثر من ٢٠ مليون مواطن بإجمالي تمويل ١,٤ مليار دولار، مع تقديم الدعم النقدي المباشر لمئات الآلاف من الأسر شهريًا، وتوجيه الموارد بشكل يضمن كفالة حقوق الأطفال في التعليم والصحة، ويعزز العدالة الاجتماعية كركيزة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

قطاع الصحة

يمثل قطاع الصحة محورًا أساسيًا في جهود الدولة لتحقيق التنمية البشرية وتعزيز جودة الحياة، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى خدمات صحية متكاملة وعالية الجودة لكافة المواطنين. وتتركز الجهود التنموية على توفير خدمات صحية متكاملة لجميع المواطنين، من خلال منظومة للرعاية الصحية تستند إلى التغطية الشاملة لخدمات الصحة الأساسية، من خلال إنشاء وحدات رعاية صحية أساسية بالمحافظات والارتقاء بجودتها بما يتماشى مع المعايير الدولية. وتشمل هذه التدخلات تطوير المستشفيات العامة ومستشفيات التأمين الصحي، وتحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، إلى جانب تعزيز الطلب على خدمات الصحة وتنظيم الأسرة، بما يساهم في تعزيز المؤشرات الصحية على مستوى الأفراد والمجتمع. كما تولي هذه الجهود اهتمامًا خاصًا بالسيطرة على النفايات الطبية الخطرة، والحد من آثارها السلبية على البيئة والصحة العامة، بما يُسهم في بناء نظام صحي أكثر كفاءة واستدامة.

UNIVERSAL HEALTH INSURANCE
التأمين الصحي الشامل

وفي سياق متصل، تمثل منظومة التأمين الصحي الشامل أحد أهم الإصلاحات الهيكلية في قطاع الصحة في مصر، حيث تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في جودة وكفاءة خدمات الرعاية الصحية وضمان إتاحتها لكافة المواطنين، مع إيلاء اهتمام خاص بالفئات الأقل دخلًا والأكثر احتياجًا. وتتبنى المنظومة نهجًا تدريجيًا للتنفيذ يبدأ بمرحلة تجريبية (Piloting Phase) يتم من خلالها تطبيق النظام في عدد من المحافظات كنماذج أولية، وهي بورسعيد ودمياط والإسماعيلية والأقصر، بهدف اختبار البنية التشريعية والمؤسسية والفنية، وقياس جاهزية المرافق الطبية، وتقييم كفاءة نظم التمويل والإدارة، قبل التوسع التدريجي ليشمل جميع محافظات الجمهورية.

وتعكس هذه المرحلة منهجية مدروسة لتلافي أي تحديات وضمان التغطية الشاملة على نحو مستدام. وقد حصل المشروع على دعم فني وتمويلي من شركاء دوليين رئيسيين مثل البنك الدولي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، ووكالة التنمية الفرنسية (AFD)، إلى جانب تعاون وثيق مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات عالية الجودة. ويسهم المشروع في دعم التحول الرقمي للقطاع الصحي من خلال إدماج أنظمة الخدمة الإلكترونية في المستشفيات والمراكز الطبية، بما يرفع كفاءة إدارة الموارد ويُيسر حصول المواطنين على الخدمة. كما يرسخ المشروع دور القطاع الصحي كقاطرة للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، ليس فقط باعتباره خدمة عامة، بل كأداة لزيادة الإنتاجية وتحفيز الابتكار ورفع القدرة التنافسية. ويأتي ذلك في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تضع تحسين جودة الحياة ورأس المال البشري في صميم استراتيجيات التنمية المستدامة.

والجدير الذكر أن مشروعات قطاع الصحة تغطي عددًا كبيرًا من المحافظات على مستوى الجمهورية، من بينها: الشرقية، الدقهلية، أسيوط، المنيا، سوهاج، القاهرة، شمال سيناء، جنوب سيناء، قنا، الأقصر، أسوان، الإسكندرية، مطروح، الفيوم، بني سويف، البحيرة، القليوبية، دمياط، الجيزة، بورسعيد، الإسماعيلية، السويس.

قطاع التربية والتعليم والتعليم الفني

محور التربية والتعليم والتعليم الفني يُعد ركيزة أساسية في تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث يهدف إلى بناء نظام تعليمي متكامل ومتطور قادر على مواكبة التحولات العالمية وتلبية احتياجات سوق العمل المحلي والدولي. ويشمل ذلك تطوير البنية التحتية للمدارس، وتحسين جودة العملية التعليمية، وتدريب وتأهيل المعلمين، وتحديث المناهج بما يعزز الابتكار، إلى جانب دعم مشروعات نوعية رائدة مثل مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا (STEM) للفتيات، التي تمثل نموذجًا ناجحًا لتعليم قائم على الإبداع والتطبيق العملي للعلوم.

تُعد مدارس STEM في مصر من التجارب الرائدة في المنطقة، إذ توفر بيئة تعليمية متقدمة تدمج بين المناهج الأكاديمية المتطورة والتدريب العملي على البحث والابتكار، مما يسهم في إعداد جيل من الكفاءات العلمية القادرة على قيادة التنمية في مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي والصناعة. وقد أثبتت هذه المدارس نجاحها في تخريج طلاب يمتلكون المهارات اللازمة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، فضلًا عن مساهمتها في تمكين الفتيات وإتاحة فرص متكافئة لهن في مجالات العلوم والهندسة.

وتغطي مشروعات القطاع نطاقًا جغرافيًا واسعًا يشمل محافظات الجمهورية كافة، بدءًا من القاهرة الكبرى مرورًا بمحافظات الصعيد والدلتا والقناة وصولًا إلى البحر الأحمر وجنوب سيناء، بما يحقق مبدأ العدالة في توزيع الفرص التعليمية. ويجري تنفيذ هذه المشروعات بشكل تكاملي يربط بين المدارس العامة، ومدارس التعليم الفني، ومراكز التدريب المهني، لضمان أن تكون مخرجات التعليم متسقة مع متطلبات الاقتصاد الوطني ومشروعات التنمية الجارية. كما يتم اعتماد نهج تجريبي في بعض المبادرات، مثل التوسع في مدارس STEM، بهدف اختبار النماذج الجديدة قبل تعميمها على نطاق أوسع، بما يعزز من كفاءة التطبيق واستدامة الأثر.

قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

انطلاقًا من رؤية الدولة الهادفة إلى التوسع في استخدام الطاقة المتجددة ودفع التحول الأخضر، واستثمارًا لزخم استضافة مصر ورئاستها لمؤتمر المناخ COP27 بمدينة شرم الشيخ، كثفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي جهودها مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لتنفيذ برامج ومشروعات نوعية تدعم هذا التوجه.

تتوزع هذه المشروعات على نطاق جغرافي واسع يشمل محافظات أسوان، الدقهلية، كفر الشيخ، البحيرة، دمياط، السويس، والغردقة، مع تركيز استراتيجي على الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة، وتنويع مزيج إنتاج الكهرباء، وتعظيم الاستفادة من الطاقات المتجددة، إلى جانب تحسين كفاءة الطاقة، وتوسيع شبكات الربط الكهربائي، وتشجيع التصنيع المحلي للمعدات الكهربائية. وتخضع هذه الاستراتيجية للمراجعة الدورية لمواكبة تطورات الأسواق المحلية والعالمية وضمان استدامة النتائج.

ومن أبرز قصص النجاح في هذا القطاع محطة بنبان للطاقة الشمسية بأسوان، التي تعد أكبر مزرعة للطاقة الشمسية في العالم بقدرة إنتاجية تبلغ ١٤٥٦ ميجاوات (تعادل نحو ٩٠٪ من قدرة السد العالي)، وتوفر نحو ٤٠٠٠ فرصة عمل. وقد حظي المشروع باعتراف دولي واسع، حيث اختاره البنك الدولي كأفضل مشروع متميز على مستوى العالم لعام ٢٠١٨، كما نال جائزة التميز الحكومي العربية في فئة أفضل مشروع تطوير بنية تحتية. وإلى جانب بنبان، حققت مصر إنجازات في مشروعات أخرى للطاقة الشمسية مثل كوم أمبو، مما رسخ مكانتها كنموذج إقليمي يحتذى به في مجال الطاقة المتجددة.

وفي قطاع البترول والغاز، الذي يمثل أحد ركائز أمن الطاقة ودعم الاقتصاد الوطني، يجري تنفيذ مشروع تحسين كفاءة الطاقة لشركة السويس لتصنيع البترول (SOPC) بهدف رفع كفاءة التشغيل في معامل التكرير، وتعظيم القيمة المضافة للموارد البترولية، واستيعاب الغاز الطبيعي الناتج عن الاكتشافات الجديدة من خلال تطوير البنية التحتية وقدرات النقل والمعالجة، بما يعزز خطة الدولة للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة.

كما حققت مشروعات الغاز الطبيعي تقدمًا ملحوظًا، حيث تم توصيل الغاز إلى ٢,٣ مليون وحدة سكنية، ليصل إجمالي المستفيدين إلى نحو ٩ ملايين مواطن في ٢٠ محافظة تشمل القليوبية، الدقهلية، المنوفية، الغربية، الإسماعيلية، كفر الشيخ، دمياط، البحيرة، القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، الأقصر، قنا، أسوان، سوهاج، بني سويف، أسيوط، الفيوم، المنيا، ومطروح. ويسهم هذا التوسع في تحسين مستوى المعيشة، وتوفير بدائل طاقة أنظف، وتقليل الاعتماد على مصادر الوقود التقليدية، بما يدعم أهداف التحول الأخضر والنمو المستدام.

قطاع النقل

في نقلة نوعية على المستوى المحلي في قطاع النقل، تم تنفيذ مشروعات استراتيجية تعزز التنمية الشاملة والمستدامة في عدد من المحافظات، من خلال تطوير وسائل النقل العام والخضراء التي تخدم حياة المواطنين اليومية. فقد شملت الجهود إنشاء خطوط جديدة لمترو الأنفاق لربط شرق القاهرة بغربها، وتقليل الاعتماد على السيارات الخاصة في قلب العاصمة، مما ساهم في تخفيف التكدس المروري وتحسين جودة الهواء، مع مراعاة تقديم خدمات عالية الجودة وبأسعار مناسبة. ومن أبرز هذه المشروعات تحديث الخط الأول لمترو الأنفاق، وتنفيذ المراحل الأولى والثانية والثالثة من الخط الثالث، بما يدعم سهولة التنقل بين الأحياء والمناطق الحيوية.

أما في مجال السكك الحديدية، فقد تم تنفيذ حزمة من المشروعات لرفع كفاءة المنظومة على مستوى المحافظات، شملت تحديث نظم الإشارات، وتجديد البنية الأساسية، وشراء قاطرات وعربات حديثة، بالاستفادة من أفضل الخبرات الدولية. من الأمثلة على ذلك تطوير نظم الإشارات على خط نجع حمادي – الأقصر، ومشروع التطوير والسلامة على محور الإسكندرية – القاهرة – نجع حمادي، وكهربة إشارات خط بنها – الزقازيق – الإسماعيلية – بورسعيد، مما عزز معايير السلامة والأمان ورفع كفاءة التشغيل.

كما شملت الجهود مشروعات طرق استراتيجية تدعم الربط الإقليمي والتنمية المحلية، منها طريق النفق – شرم الشيخ، وطريق عرضي ٤ ضمن برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء، إضافة إلى مشروعات التكامل الإقليمي من خلال ممرات النقل والتجارة. وتغطي هذه التدخلات نطاقًا جغرافيًا واسعًا يشمل القاهرة الكبرى، الإسكندرية، البحيرة، الأقصر، قنا، سوهاج، أسيوط، المنيا، بني سويف، الجيزة، أسوان، الغربية، العين السخنة، مطروح، الدقهلية، ودمياط، بما يحقق تحسينًا مباشرًا في البنية التحتية والخدمات على مستوى المحافظات.

وفيما يخص مشروعات برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء

تأتي خطة تنمية شبه جزيرة سيناء كأحد أكبر وأشمل المشروعات القومية، حيث تم تصميمها كرؤية متكاملة تجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والأمنية، وتستند إلى شراكة وثيقة بين الحكومة المصرية ومؤسسات التمويل العربية. وقد ارتكزت هذه الرؤية على مبدأ التكامل بين القطاعات المختلفة، بحيث يدعم كل مشروع الآخر، وتعمل جميعها في تناغم لتحقيق هدف واحد: تحويل سيناء إلى امتداد طبيعي للوادي والدلتا، ومركز جذب للسكان والاستثمار، وركيزة من ركائز الأمن القومي.

البنية التحتية للنقل مثّلت الأساس الذي استندت إليه باقي التدخلات، حيث تم إنشاء شبكة طرق استراتيجية بطول يزيد على ١,١٠٠ كيلومتر، شملت مشروعات مثل طريق النفق – شرم الشيخ، ومحور التنمية، والطرق العرضية، لربط التجمعات السكنية والمناطق الصناعية بالموانئ والأسواق، وتيسير الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية، ودعم حركة التجارة والسياحة.

التجمعات السكنية والتنموية تمثل خطوة مكملة لتهيئة بيئة مستقرة للسكان، حيث تم إنشاء أكثر من ١٣٨٠ وحدة سكنية في مواقع مختارة، بما في ذلك قرى الصيادين، ضمن مجتمعات مجهزة بالبنية التحتية والخدمات الأساسية، تستوعب السكان المحليين والوافدين، وتوفر فرص عمل في أنشطة زراعية وصناعية وخدمية.

كما تم تنفيذ مشروع متكامل يستهدف **توفير مياه الشرب والري وتطوير المنظومة الزراعية** لحوالي ١٨ تجمعًا زراعياً وبدويًا، وذلك بهدف تعزيز الأنشطة الزراعية والصناعية وتوطين البدو، وربط شبه الجزيرة بوادي النيل لدعم أمنها والمساهمة في تخفيف التكدس السكاني في منطقة الوادي. وجرى افتتاح المشروع بحضور السيد رئيس الجمهورية في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٠.

تضمنت الأعمال حفر وتجهيز ١٣٥ بئرًا جوفيًا بكافة التجمعات، وإنشاء ١٠٢٥ وحدة سكنية مكتملة المرافق والخدمات والطرق، مع توفير مصادر الكهرباء والبنية التحتية اللازمة. كما تم إنشاء منظومة ري متكاملة، شملت مد شبكات ري رئيسية وفرعية بطول يقارب ٨٥٧ ألف متر، مما ساهم في زيادة الرقعة الزراعية، وتحسين الأمن الغذائي، وتوليد فرص عمل محلية.

في قطاع **تحلية ومعالجة المياه**، تم تنفيذ حزمة من المشروعات الاستراتيجية التي تعكس نهجاً متكاملاً لتعزيز الأمن المائي ودعم التنمية المستدامة. وتجمع هذه المشروعات بين إنشاء محطات تحلية مياه البحر، ومد شبكات وخطوط نقل رئيسية، وتطوير محطات المعالجة، بما يضمن توفير موارد مائية مستدامة تلبي احتياجات السكان والتوسعات العمرانية، وتحسن جودة الخدمات الأساسية.

تشمل هذه الجهود إنشاء تسع محطات تحلية جديدة بمحافظة جنوب سيناء، موزعة على مدن رئيسية وساحلية، بطاقة إنتاجية إجمالية تبلغ ١٣٦ ألف متر مكعب يومياً. ويضم ذلك مشروع إنشاء خمس محطات في (رأس سدر، أبو زنيمة، دهب، نويبع، الطور) بطاقة ٨٠ ألف م³/يوم، ومشروع إنشاء أربع محطات في (شرم الشيخ، نبق، أبو رديس، طابا) بطاقة إجمالية ٥٦ ألف م³/يوم. تهدف هذه المشروعات إلى مواجهة التحديات المائية الناتجة عن محدودية الموارد الطبيعية، وضمان إمدادات مستقرة من المياه المحلاة لتلبية الطلب المتزايد، ودعم الأنشطة الاقتصادية والسياحية، وتحقيق التنمية العمرانية المتوازنة.

كما يبرز **مشروع محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر** كأحد أكبر مشروعات المعالجة في العالم، بطاقة ٥,٦ مليون متر مكعب يومياً، مساهماً في استصلاح نحو ٤٠٠ ألف فدان في شمال ووسط سيناء، وتوفير ١٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، إلى جانب تعزيز كفاءة إدارة الموارد المائية وتحسين جودة المياه المستخدمة في الزراعة. ويغطي المشروع نطاقاً جغرافياً واسعاً يشمل محافظات الشرقية، بورسعيد، جنوب وشمال سيناء، السويس، والإسماعيلية.

وأخيرًا، يمثل مشروع جامعة الملك سلمان بن عبد العزيز إضافة نوعية لمنظومة التعليم العالي في مصر، من خلال إنشاء صرح جامعي متكامل موزع على ثلاث مدن رئيسية في جنوب سيناء (الطور، شرم الشيخ، رأس سدر)، بما يعزز فرص الوصول إلى التعليم الجامعي في مناطق واعدة ويدعم جهود تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم. يهدف المشروع إلى توفير بيئة تعليمية حديثة تجمع بين التنوع الأكاديمي والبنية التحتية المتطورة، حيث تشمل المرحلة الأولى استكمال الأعمال الإنشائية لعدد من الكليات القائمة وإضافة كليات جديدة في مجالات الهندسة، وعلوم الحاسب، والفنون والتصميم، والعمارة، بما يلبي احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي.

يسهم المشروع في إحداث أثر اقتصادي واجتماعي مباشر من خلال توفير فرص عمل أثناء مراحل الإنشاء والتشغيل، وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والخدمية في المدن المستضيفة. كما يدعم المشروع بناء كوادر بشرية مؤهلة تسهم في دفع عجلة الابتكار والإنتاجية، ويعزز مكانة جنوب سيناء كمركز علمي وسياحي في آن واحد، من خلال الدمج بين النشاط الأكاديمي والمقومات السياحية والثقافية للمنطقة. ومن خلال هذه المنظومة المتكاملة، يتكامل المشروع مع الخطط الوطنية للتنمية، ويرسخ شراكات التعاون بين مصر والمملكة العربية السعودية في مجال التعليم والتنمية المستدامة.

مشروعات تنمية شبة جزيرة سيناء

١٥٠ قرية مستفيدة

٥٥٨ ألف مواطن مستفيد من الخدمات الأساسية

٢٦٠٠ مسكن

٤٠٠ ألف فدان أراضي مستصلحة ومزروعة

٢٠ ألف فرصة عمل

استغلال الطاقات البشرية في أغراض التنمية بما يساعد على الحد من ظاهرة البطالة والمسهامة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لأهالي شبه جزيرة سيناء

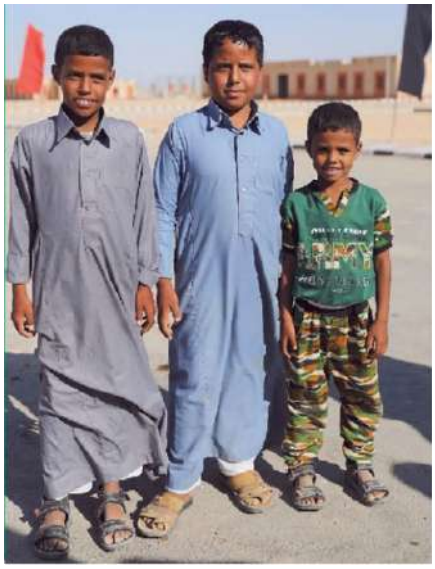

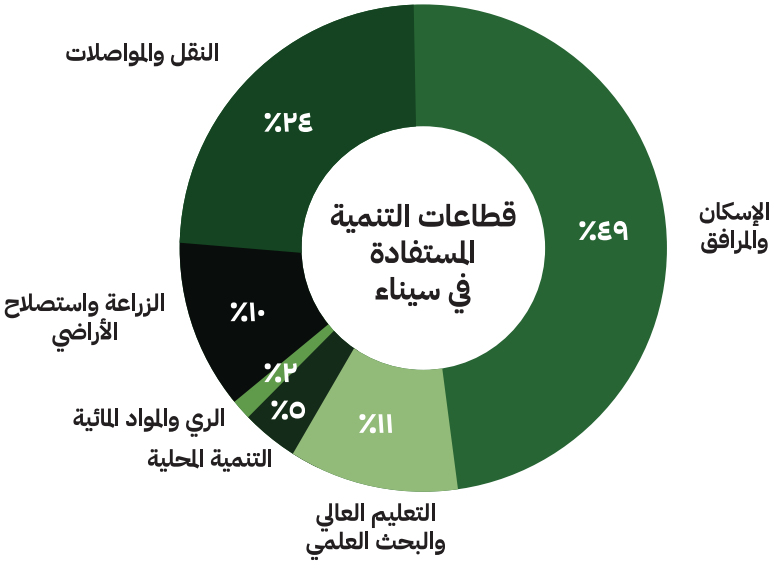

أبرز جهود الدولة في دعم ريادة الأعمال على مستوى المحافظات

كما تم الإشارة في الفصول السابقة، تضع الحكومة المصرية ريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة في صدارة أولوياتها، إدراكًا لدورها المحوري في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وتعزيز القدرة التنافسية، وزيادة مرونة الاقتصاد، فضلًا عن إسهامها المباشر في خلق فرص عمل للشباب في مجالات متعددة. وقد جاء هذا التوجه انطلاقًا من قناعة راسخة بأن تمكين الشباب من تأسيس مشروعاتهم الخاصة يسهم في خفض معدلات البطالة، وفتح آفاق جديدة للنمو، وترسيخ ثقافة الابتكار في المجتمع، ولهذا تم إنشاء المجموعة الوزارية لريادة الأعمال بقرار من دولة رئيس الوزراء، برئاسة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وتجمع الوزارات والجهات والهيئات المعنية بريادة الأعمال في مصر. وتعد هذه خطوة محورية لتوحيد وتنسيق جهود الحكومة في دعم بيئة ريادة الاعمال والابتكار، من خلال جمع الوزارات المعنية على طاولة واحدة لصياغة صياغات متكاملة، مع الاهتمام الخاص بالبعد التنموي في مختلف المحافظات والأقاليم لضمان توزيع متوازن لفرص الاستثمار والعمل، بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة وزيادة تنافسية الاقتصاد المصري على المستويين الإقليمي والدولي.

ولا يقتصر أثر ريادة الأعمال على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد ليشمل المجتمع ككل، حيث تسهم في رفع معدلات النمو، وتطوير صناعات جديدة، وتحفيز الاقتصاد بمشروعات مبتكرة يقودها الشباب. وانطلاقًا من هذا الدور المحوري، كثفت الدولة جهودها لدعم وتمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة، باعتبارهم مصدرًا رئيسيًا للإبداع والتطور التكنولوجي.

مكانة مصر في مؤشرات ريادة الأعمال

ومما هو جدير بالذكر، حققت مصر تقدمًا ملحوظًا على المستوى الإقليمي، حيث جاءت في المركز الأول في شمال أفريقيا والخامس على مستوى القارة في بيئة الشركات الناشئة. وفي ٢٠٢٤، ضم مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة ثلاث مدن مصرية (القاهرة، المنصورة، الإسكندرية) ضمن أفضل ١٠٠٠ مدينة عالميًا، فيما تقدمت القاهرة ٢٧ مركزًا ضمن قائمة أفضل ١٠٠ مدينة عالمية. ويبلغ عدد الشركات الناشئة في مصر أكثر من ٢١٠٠ شركة وفرت ما يزيد عن ٥٠ ألف فرصة عمل.

بهذه الجهود، تعمل الدولة على بناء منظومة متكاملة لريادة الأعمال تربط بين الدعم المؤسسي، والبنية التحتية المبتكرة، والتمويل التنموي الميسر، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي لاحتضان الأفكار المبدعة وتحويلها إلى مشروعات إنتاجية تسهم في دفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

واتخذت الحكومة عدة خطوات عملية لترسيخ بيئة حاضنة لريادة الأعمال على مستوى الجمهورية، أبرزها:

١. جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

هو الجهة المعنية بتنمية و تهيئة البيئة التشريعية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال فى مصر، وذلك بطريق مباشر أو من خلال تنسيق جهود الجهات والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة في مجال تلك المشروعات.

يعمل الجهاز من خلال شبكة من المكاتب الإقليمية المنتشرة على مستوي محافظات الجمهورية بإجمالي ٣١ مكتب يضم عدد ٣٣ وحدة تقديم الخدمات «الشباك الواحد OSS» ، بالإضافة إلى منظومة الشراكة مع عدد من الجمعيات الأهلية بعدد ٨٩٠ جمعية ومؤسسة، والتعاون مع حوالي ١٩٠٠ فرع بنك على مستوى الجمهورية، بجانب عدد من شركاء التنمية المحليين، والشركاء الدوليين والمانحين.

ساهم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في تمويل مشروعات كثيرة على مستوى المحافظات والتي حققت فرص عمل كبيرة للشباب في حوالي ٢٥ محافظة أخرى بإجمالي ٣٠٦٧٥ فرصة عمل.

والجدير بالذكر أن الجهاز يدير خمس حاضنات أعمال في محافظات بورسعيد، الدقهلية، المنوفية، أسيوط، والأقصر، ويعقد شراكات مع جهات محلية ودولية لدعم رواد الأعمال في مختلف الصناعات.

٢. برنامج Orange Corners Upper Egypt

يتم تنفيذ البرنامج تحت رعاية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والسفارة الهولندية، وبالشراكة مع شركات القطاع الخاص المتمثلة في بنك الإسكندرية، ومدينة مصر، وشركة الأهرام للمشروبات.

وقد بدأ البرنامج في صعيد مصر تحديدًا في محافظة أسيوط وكان يُعرف بـ Orange Corners Upper Egypt، ثم انتشر في محافظات الصعيد (أسيوط – الأقصر – قنا) وتوسّع لاحقًا ليشمل محافظات الدلتا (كفر الشيخ، البحيرة، الدقهلية، المنوفية، والإسكندرية).

ويدعم البرنامج سنويًا ١٣٠ رائد ورائدة أعمال من صعيد مصر ومنطقة دلتا النيل، ويعمل من خلال سبعة مراكز؛ اثنان في صعيد مصر (أسيوط والأقصر)، وخمسة في منطقة الدلتا (الإسكندرية، الدقهلية، المنوفية، كفر الشيخ، والبحيرة).

يركز البرنامج على المشروعات الصغيرة في قطاعات الزراعة الذكية مناخيًا والموفرة للمياه، وإدارة المخلفات، والطاقة، بالإضافة إلى الشركات الناشئة التي تقدم حلولًا تكنولوجية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الملحة، وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالشمول والاستدامة.

ويشتمل البرنامج على ورش تدريبية، جلسات توجيه، استشارات متخصصة، مساحات عمل مشتركة، وفرص للتواصل مع خبراء السوق، كما يلي:

- ورش تدريبية عملية ومحاضرات تطوير المهارات
- جلسات توجيه فردية وجماعية (mentoring & coaching)
- استشارات تخصصية في:
- قانون الشركات
- مالية ومحاسبة
- تصميم العلامات التجارية والتسويق والاتصال
- مساحة عمل مشتركة (co-working space) خلال فترة البرنامج
- فعاليات ولقاءات (networking) ولقاءات ضيوف ناجحين (Inspirational Talks – Spark & Idea circle)

نتائج وأثر البرنامج

- تم تقديم الدعم لحوالي ١٣٧ رائد أعمال منهم ٢٢ في محافظات الصعيد.
- تم تخريج ١٠٠ شركة من محافظات الدلتا (الإسكندرية – الدقهلية – كفر الشيخ – البحيرة – المنوفية) في مجالات مختلفة منها (الزراعة – إعادة التدوير – الصناعة)

٣. مراكز إبداع مصر الرقمية

أنشأت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٣ مركزًا في ١٥ محافظة وهي (سوهاج، قنا، المنوفية، المنيا،المنصورة، أسوان، الاسماعلية، القاهرة، الجيزة، الاسكندرية، بني سويف، الوادي الجديد، بور سعيد، الفيوم، بنها) ضمن مبادرة «إبداع مصر الرقمية»، مع خطة للتوسع إلى ٣٢ مركزًا في جميع المحافظات، لتكون منصات لدعم الابتكار وريادة الأعمال الرقمية.

٤. البرنامج القومي للحاضنات التكنولوجية «انطلاق"

يعمل البرنامج تحت مظلة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ويضم ٤٣ حاضنة تكنولوجية تخرج منها حتى مايو ٢٠٢٣ نحو ٢٥٠ شركة ناشئة تغطي معظم المحافظات.

تمكين المرأة الريفية وريادة الأعمال عبر المحافظات: مشروع تعزيز فرص المرأة في التصنيع الزراعي

وعلى صعيد تمكين المرأة الريفية، فقد شهدت الفترة الأخيرة إنجازات ملموسة في مجال تمكين المرأة اقتصاديًا، تمحورت حول إدماجها بفاعلية في سلاسل القيمة الزراعية، وتأسيس تعاونيات إنتاجية قادرة على المنافسة، وتوسيع نطاق وصولها إلى الأسواق المحلية والوطنية، مع ترسيخ ممارسات العمل المستجيبة للنوع الاجتماعي والتأثير في السياسات ذات الصلة. وانعكس ذلك في بلورة نموذج تنموي متكامل، يجمع بين بناء القدرات، وتطوير بيئة العمل، وتيسير النفاذ إلى الأسواق، بما يخلق بيئة حاضنة لريادة الأعمال النسائية في مختلف المحافظات.

علي سبيل المثال، تم تنفيذ مشروع تعزيز فرص المرأة في التصنيع الزراعي في محافظتي بني سويف والفيوم بالشراكة مع شركاء التنمية الدوليين والمحليين.

انطلق المشروع من خلال تنفيذ تدخلات قائمة على النوع الاجتماعي في ٧ قرى ريفية، هدفت إلى تشخيص وتحليل الحواجز الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. وأسهمت الحملات التوعوية التي استهدفت أكثر من ١٥,٠٠٠ فرد، بشكل مباشر وغير مباشر، في تهيئة بيئة أكثر دعمًا لرائدات الأعمال.

أفضت هذه الجهود إلى حصول ٢٥٠ سيدة من رائدات الأعمال على تدريب شامل في المهارات الريادية والإدارية، بالإضافة إلى مهارات فنية متخصصة في مجالات ذات قيمة مضافة مثل إنتاج العسل، وتجفيف الأغذية، والتسميد العضوي، وتصنيع الأعلاف، وتجهيز النباتات الطبية والعطرية. وأسفرت هذه الجهود عن تسجيل ثمانية مشروعات رسميًا، من أبرزها مشروع «الصخرة» الذي تمكن من إدراج منتجاته برمز تعريفي (باركود) وعرضها في كبرى الأسواق التجارية.

وفي سياق دعم العمل التعاوني، تم تأسيس وتسجيل ثلاث تعاونيات إنتاجية نسائية هي: «من خيرها» لتصنيف الخضروات والفواكه بقرية ميمون، و «نجمة الزيتون» لتعبئة المحاصيل بقرية الزيتون، و «ثمرة» لتجفيف الخضروات والفاكهة بقرية كوم المحرص. وتم انتخاب مجالس إدارات لكل تعاونية، وتزويد الأعضاء بتدريبات متقدمة في الحوكمة والإدارة والتخطيط، إلى جانب إعداد نماذج أعمال وخطط إنتاج سنوية تتوافق مع طبيعة الأنشطة والأسواق المستهدفة. وأسهمت الشراكات مع القطاع الخاص في فتح أسواق جديدة وزيادة رأس المال.

وقد انعكست هذه الجهود في نتائج اقتصادية واجتماعية ملموسة، شملت تطوير خطوط إنتاج جديدة لدبس الرمان، والفواكه المجففة، ورق العنب المخلل، وأنواع متعددة من المربى، مما عزز تنويع المنتجات والقدرة التنافسية. كما تم خلق ١٠٥ فرص عمل جديدة، واستفادت ٧٠ سيدة مؤسسة للتعاونيات من زيادة المدخرات ورأس المال وسداد الديون.

وعلى مستوى المنظمات المحلية، تم دعم ٦ جمعيات أهلية لتأسيس وحدات دعم الأعمال (BDS) تقدم خدمات مالية وغير مالية متخصصة لرائدات الأعمال، مع اعتماد أدلة إجرائية تضمن استدامة هذه الخدمات ومواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للجمعيات.

وفي بيئة العمل الصناعية، استفادت ٢٤٠ عاملة في ١٢ مصنعًا بمحافظتي المنيا وبني سويف من تدريبات حول قضايا النوع الاجتماعي، والسلامة المهنية، والرعاية الذاتية، تلاها تنفيذ ٥٠ زيارة ميدانية لتعزيز وعي الإدارات والعاملين بممارسات العمل العادلة. وتم تدريب ٢٥ خبيرًا محليًا لتقديم الدعم الفني للمصانع في تطبيق مبادئ التمكين الاقتصادي للمرأة[١](WEPs)، بما يضمن استدامة هذه الجهود. وبالفعل، بدأت أربعة مصانع إجراءات الحصول على شهادة WEPs، وحصول مصنعين على ختم المساواة بين الجنسين في مصر (EGES) بدعم فني مباشر.

١ WEPs شهادة غير ملزمة يتم إصدارها من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفقًا لمعايير محددة ويتم إعطاءه لشركات القطاع الخاص التي تأخذ ضمن نطاق عملها الاستجابة للنوع الاجتماعي

الميزة التنافسية للمحافظات: خريطة التجمعات الصناعية والحرفية والخامات الزراعية والتعدينية

في إطار تعزيز التخطيط الإقليمي وجذب استثمارات القطاع الخاص، قامت وزارة الصناعة بإعداد خريطة شاملة للتجمعات الصناعية والحرفية على مستوى الجمهورية، مقسمة وفق المحافظات، مع إبراز أهم الحاصلات الزراعية والخامات التعدينية المتوفرة في كل منطقة. ويُقصد بالتجمع الصناعي كيانًا اقتصاديًا يضم مجموعة من الوحدات الإنتاجية أو الورش الصغيرة ومتناهية الصغر، التي تعمل في نطاق جغرافي واحد أو في قطاعات صناعية مستهدفة، بما يتيح تحقيق التكامل الإنتاجي ورفع كفاءة سلاسل القيمة. وقد أسهم هذا الجهد في إتاحة قاعدة بيانات دقيقة تعزز قدرة الدولة على توجيه الاستثمارات وفق المزايا النسبية لكل محافظة، ودعم التخطيط الصناعي على المستويين القومي والإقليمي، إلى جانب توفير خريطة استرشادية للمستثمرين المحليين والأجانب لاغتنام فرص النمو والتوسع في الصناعات الواعدة.

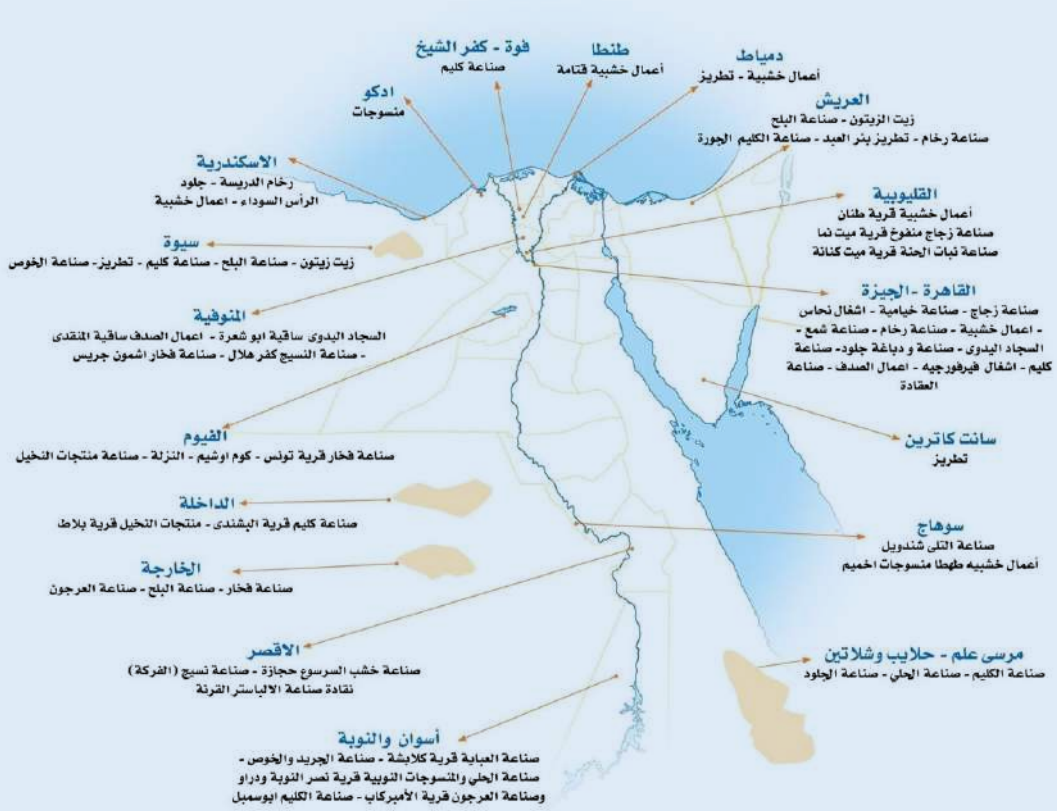

وتتمتع مصر بميزة تنافسية واضحة في تنوع مواردها الطبيعية والحاصلات الزراعية، ما يجعلها ركيزة أساسية لدعم سلاسل القيمة الصناعية وتعزيز القدرة التصديرية. فعلى الصعيد الزراعي، تمتلك مصر ثروة من النباتات الطبية والعطرية، الفواكه المجففة، الخضروات المجففة، التمور، إلى جانب محاصيل نوعية ترتبط بمناطق إنتاج متخصصة مثل الياسمين في الغربية (شبرا بلولة)، المانجو في الإسماعيلية، الرمان ومركزاته في أسيوط، الفراولة في النوبارية، البصل المجفف والزيوت في سوهاج، والتمور في الوادي الجديد وسيوة. وعلى صعيد الخامات التعدينية، تزخر مصر بموارد استراتيجية تشمل الرمال السوداء، كربونات الكالسيوم، الفلسبار، الفوسفات، الرمال البيضاء، خام الحديد، الكاولين، والطفلة، وتتوزع أهم مناطقها في بني سويف، الفيوم، المنيا، أسوان، سانت كاترين، أبو زنيمة، وتوشكي وغيرها. ويتيح هذا التنوع الزراعي والتعديني فرصًا واعدة لتطوير صناعات تحويلية وتكاملية، بما يعزز القيمة المضافة ويحقق التوازن الإقليمي في التنمية، فضلًا عن جذب استثمارات محلية وأجنبية قادرة على استغلال هذه الموارد بشكل مستدام.

منتجات الحاصلات الزراعية	
النباتات الطبية والعطرية	بني سويف، الفيوم، المنيا، الغربية – شبرا بلولة الياسمين
الفواكه المجففة	الإسماعلية – المانجو أسيوط– الرمان ومركزاته النوبارية – الفراولة
الخضروات المجففة	سوهاج – البصل المجفف والزيوت
التمور	الوادي الجديد – سيوة – توشكي
خامات تعدينية	
خام الحديد	أسوان (منجم بهجت)
الكاولين	سانت كاترين – أبو زنيمة
الطفلة	أسوان
الرخام والجرانيت	أسوان – العلاقي والمنيا
الفوسفات	أبو طرطور
الرمال البيضاء	شمال سيناء – خليج السويس – الوادي الجديد
الرمال السوداء	البردويل
كربونات الكالسيوم	المنيا

المصدر: وزارة الصناعة

٩. السياسات الداعمة للنمو والتشغيل: رؤية مستقبلية للتخطيط المكاني

في ضوء ما سبق، يمهّد هذا الفصل لمرحلة جديدة يتعزز فيها الطابع المكاني للتنمية الاقتصادية في مصر، من خلال منظومة تخطيط أكثر تكاملاً وفاعلية، وأدوار مؤسسية أكثر وضوحًا، وشراكة أوسع مع القطاع الخاص، بما يضع المحافظات في قلب عملية النمو ويعزز القدرة على خلق فرص عمل وتحسين مستويات المعيشة، وبما يرسّخ العدالة المكانية كركيزة للتنمية الشاملة.

ويعد تعزيز التنمية المكانية المتوازنة المسار الحاسم للمرحلة المقبلة لتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً وقدرة على خلق فرص العمل، وهو ما يستدعي إعادة تشكيل منظومة التخطيط بما يعكس المزايا النسبية لكل إقليم ومحافظة، ويُمكّن الأقاليم من قيادة جهود التنمية على نحو أكثر فعالية. ويستند هذا التحول إلى تبنّي منظور «أقطاب النمو» وممرات التنمية، بما يتيح توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو مراكز إنتاجية ولوجستية وخدمية قادرة على رفع القيمة المضافة وزيادة الإنتاجية وتعميق اندماج الاقتصاد المصري في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية، وضع مصر في مكانها الصحيح فيما يتعلق بسلاسل القيمة العالمية والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتوطين المكاني حيث يعمل ويتعامل المستثمر.

كما يقوم التحول التدريجي لتفعيل البعدين الإقليمي والمحلي على المستويين التخطيطي والتنفيذي من خلال ما يعرف بممرات التنمية لدعم أقطاب النمو، بما يعنيه ذلك من توقيع الخطط القطاعية (وبالأخص استراتيجيات التصنيع والاستثمار الأجنبي المباشر) مكانياً، مما يستوجب التنسيق بين الوزارات بحسب عمق كل قطاع في كل إقليم وكل محافظة للوصول الى «خطة إنتاجية متكاملة للمكان».وبناءً على ما سبق، يرتكز تفعيل التخطيط الإقليمي والمحلي لتحقيق تنمية مكانية متوازنة على مجموعة من المرتكزات والتوجهات الاستراتيجية التي تستهدف تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتعزيز الدور التنموي للأقاليم والمحافظات، وتشمل ما يلي:

١. تحديث الخرائط الاستثمارية وتوضيح الأدوار التشريعية والمؤسسية

مراجعة الخرائط الاستثمارية للمحافظات لضمان جودتها في اظهار المزايا التنافسية للمحافظات على أن تتكامل تلك الخرائط مع التكتلات الاقتصادية وأقطاب النمو الموجودة على المستويين الإقليمي والمحلي، مع اجراء هذه المراجعة بشكل دوري.

وذلك في إطار تعزيز التكامل والاتساق فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ الخطط بين المستويات المركزية والاقليمية والمحلية من خلال المزج بين منهجيتي التخطيط من أسفل لأعلى ومن أعلى لأسفل، والعمل على إزالة أي تداخل في هذه الأدوار.

٢. الربط بين الخطط الاستثمارية والعمرانية والتمويلية وتوطين التخطيط القطاعي

يمثل الربط بين الخطط الاستثمارية والخطط العمرانية والأطر التمويلية خطوة أساسية في هذا الاتجاه، وذلك من خلال ربط الخطط المحلية (بعد تكاملها وترابطها مع بعضها البعض) مع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية مثل رؤية مصر ٢٠٣٠ (الخطة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة) والسياسة الحضرية الوطنية (National Urban Policy) والمخطط الاستراتيجي العمراني لمصر ٢٠٥٢ والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، وذلك من خلال مؤشرات واضحة يتم ربطها ببعضها البعض وتوطينها على المستوى المحلي من حيث أدوات القياس ومنهجيات التحليل وتبني النتائج للعمل على تحسين الفجوات التنموية والمؤشرات السلبية، وهو ما سيستدعي العودة لعمل التقارير التنموية الهامة على المستوى المحلي وربطها بالمستوى القومي، مثل تقرير تنافسية المحافظات. كما يشمل ذلك ربط الباب السادس (الاستثمارات) بالباب الثاني (الصيانة والتشغيل)، بما يسمح للقطاع الخاص بالاستفادة المثلى من الاستثمارات العامة في البنية الأساسية.

٣. تطوير الهياكل والقدرات المؤسسية للمحافظات

التركيز على التطوير المؤسسي لهياكل المحافظات وتنمية القدرات المحلية لتمكينها من أداء أدوار جديدة منها التعامل مع القطاع الخاص والترويج للاستثمار والقدرة على التحليل الاقتصادية ودراسات الجدوى وتيسير الاجراءات ودعم التكتلات الانتاجية، وغيرها من الأدوار، مع تكثيف جهود وزارة التنمية المحلية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في تطوير نظم العمل للإدارة المحلية في مجالات التخطيط المحلي وادارة الأصول وتخطيط وتنفيذ المشروعات وإشراك القطاع الخاص على غرار ما تم في برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر. كما يتم وضع خطة تدريب الموارد البشرية بمختلف مستوياتها الوظيفية تمهيداً لتطبيق نظام الموازنات المستقلة للوحدات المحلية تطبيقاً للاستحقاقات الدستورية الواردة بنصوص المواد أرقام (١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ٢٤٢) من الدستور والتي تقضي بأن تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية إلى جانب تحديد برنامج زمني لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الإدارة المحلية ويكون لها موازنات مالية مستقلة.

٤. الحوكمة الاقتصادية متعددة المستويات وخريطة الوظائف

تفعيل مفهوم الحوكمة الاقتصادية متعددة المستويات ومتعددة الأطراف، من خلال إعداد ما يطلق عليه "خريطة الوظائف" The function map، التي تحدد دور الوزارات والجهات المركزية في تحفيز الاقتصاد المحلي وتوطين الاستثمار الخاص، ودور الجهات الإقليمية والمحلية في تنفيذ المشروعات الإنتاجية والخدمية التي تحفز النمو على المستوى المحلي، وتزيد من مساهمة المحافظات في النشاط الاقتصادي، بما يعزز من مستويات التنافسية المحلية.

٥. التحول إلى خطط وموازنات مكانية وشراكة محلية

يمثل تحويل الموازنات العامة إلى موازنات مكانية خطوة محورية، حيث يتم ترجمة الخطط والموازنات العامة إلى خطط وموازنات مكانية، على أن تعمل منهجية "المعادلة التمويلية" المتبعة حاليًا–بعد تطويرها- في إطار تلك الخطط والموازنات المكانية وبما يحقق مستهدفاتها. كما سيتم تشكيل أطر مساءلة مكانية في كل محافظة مكونة من كل الأطراف ذات الصلة لضمان التشاركية وتكون بمثابة ضمان لفاعلية التواصل مع القطاع الخاص.

٦. البيانات الدقيقة كأداة لتوجيه التنمية

وأخيرًا، يمثل توفر البيانات الدقيقة عنصرًا جوهريًا، من خلال تعزيز دور الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لإصدار قاعدة بيانات دقيقة لرصد الواقع التنموي على مستوى المحافظات مثل (عدد السكان - التعليم - الدخل – الانفاق- الاستهلاك) لربط البيانات بسياسات المالية العامة للدولة بهدف تعزيز كفاءة التخطيط وتوجيه الموارد نحو المناطق الأكثر احتياجاً وسد الفجوات التنموية على المستوى القطاعي والجغرافي، تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

١٠. الملحق

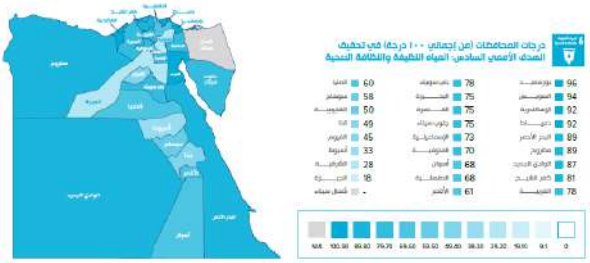

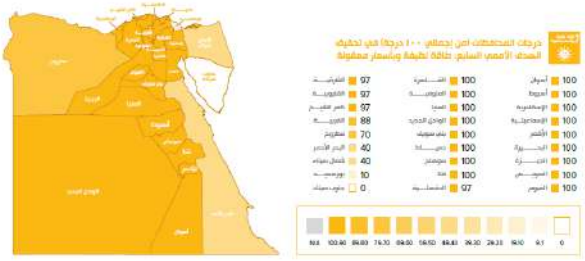

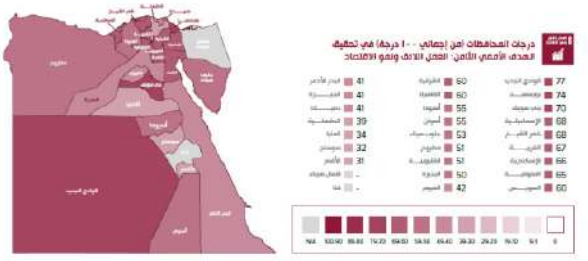

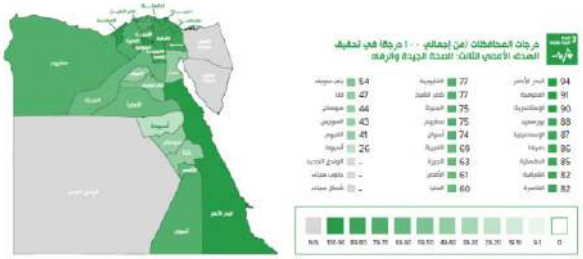

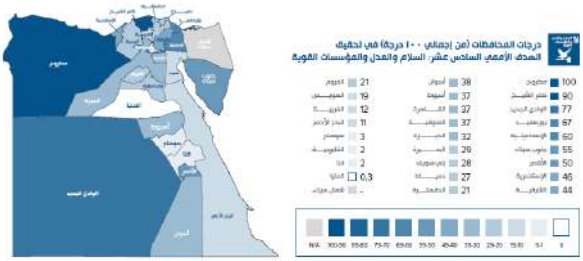

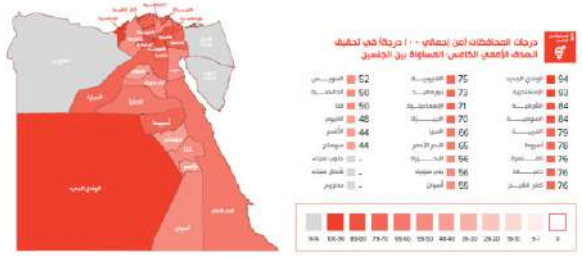

وضع أهداف التنمية المستدامة في كل محافظة

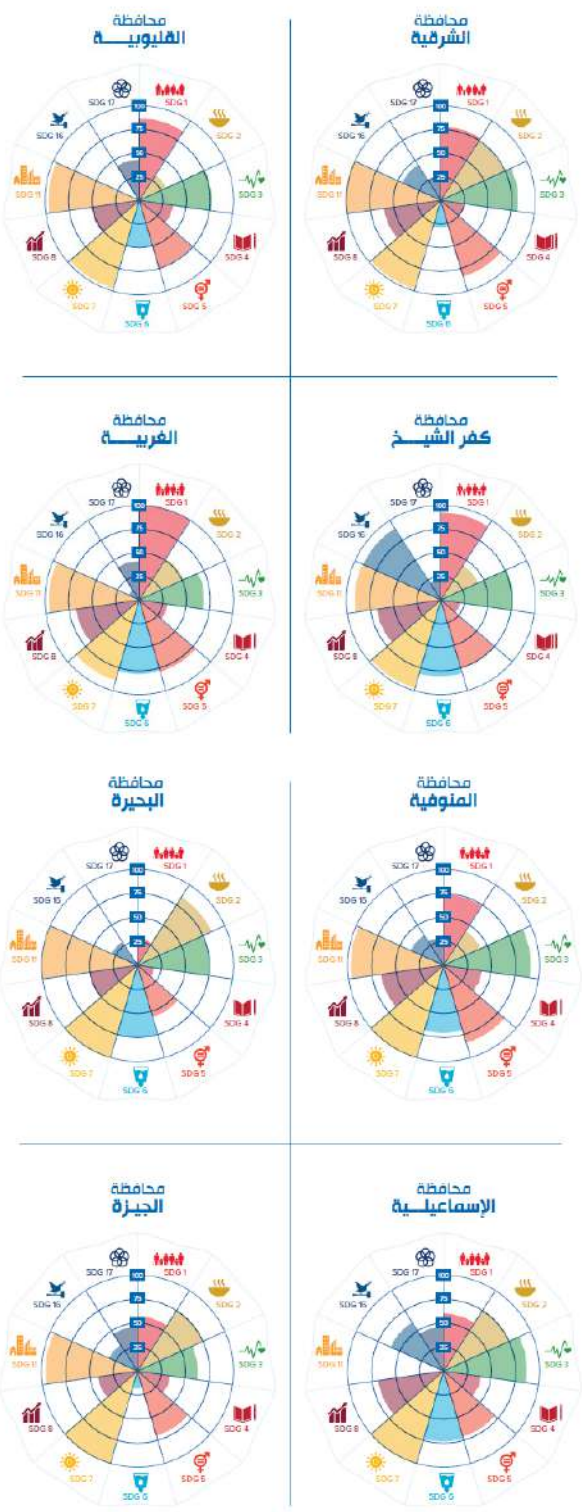

محافظة
بني سويف

محافظة
الفيوم

محافظة
البحر الأحمر

محافظة
الوادي الجديد

محافظة
المنيا

محافظة
أسيوط

محافظة
مطروح

محافظة
شمال سيناء

محافظة
سوهاج

محافظة
قنا

محافظة
جنوب سيناء

محافظة
أسوان

محافظة
الأقصر

١١. قائمة المراجع

١. البنك الدولي.(٢٠٢٥). تمكين صعيد مصر: دعم رواد الأعمال وخلق فرص عمل.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2025/02/27/empowering-upper-egypt-supporting-entrepreneurs-and-creating-jobs

٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٢٥). نحو تعميم التنمية المستدامة: تقرير موجز حول أداء المحافظات في أهداف التنمية المستدامة – مصر – ٢٠٢٣.
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2025-03/undp-arabic_localization_summary_report_oecd_9-3-2025_final.pdf

٣. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (د.ت). التقرير الثالث لمؤشر تنافسية المحافظات المصرية.

٤. معهد التخطيط القومي، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢١). دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات.
https://www.undp.org/ar/egypt/tqryr-altnmyt-albshryt-fy-msr-2021

٥. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.(٢٠٢٥). مدارس التكنولوجيا التطبيقية.
https://storageaccount4upload.blob.core.windows.net/uploadfiles/2024-2025/ATS_6-7-2024.pdf

٦. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٢). قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢.

٧. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (د.ت). التقارير الطوعية المحلية.
https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=114

٨. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (د.ت). تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات.
https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=107

٩. أفاري، م. ڤي.، عمر، أ. أ.، وعبد العزيز، ك. أ. (٢٠٠٤). مجموعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتحقيق نظام وطني للابتكار: مشاريع المر متعدد الوسائط في ماليزيا. المجلة الإلكترونية لنظم المعلومات في الدول النامية،
https://doi.org/10.1002/j.1681-4835.2004.tb00106.x

١٠. فريك، س. أ.، & رودريغيز-بوز، أ. (٢٠٢٥). الدروس المستفادة من استراتيجيات أقطاب النمو في العالم النامي. تقدّم في التخطيط (Progress in Planning).
https://doi.org/10.1016/j.progress.2025.100958

١١. مؤسسة الاقتصاد الرقمي الماليزية. (د.ت). صفحة التقديم لحالة ماليزيا الرقمية. موقع مؤسسة الاقتصاد الرقمي الماليزية.
https://mdec.my/malaysiadigital/apply

١٢. فريك، س. أ. & رودريغيز-بوز، أ. (٢٠٢٥). الدروس المستفادة من استراتيجيات أقطاب النمو في العالم النامي.
Progress in Planning. https://eprints.lse.ac.uk/127644/1/Progress_in_Planning_2025_final_version.pdf

١٣. بياو، ر. س.، & أماتو-نيتو، ج. (٢٠١٠). دخول صغار ومتوسطي منتجي الفاكهة الطازجة في البرازيل إلى السوق العالمية. مجلة الاقتصاد وعلم الاجتماع الريفي.
https://doi.org/10.1590/S0103-20032010000300002